خارطة طريق لتحديد المسار نحو تنفيذ إعلان 2021 الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام

مارس 2023

تم إصدار هذه الوثيقة مع دعم المساعدة التقنية من إيكوريس إسبانيا إس إل.

جدول المحتويات

1 مقدمة..... 5
1.1 خلفية هذه الوثيقة والهدف منها 5
2.1 التحليل المقدم والنتائج الرئيسية المتوقعة..... 5
3,1 هيكل خارطة الطريق..... 6
2 تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: الأولويات القطاعية..... 7
1.2 نظرة عامة على الأولويات القطاعية..... 7
2.2 الغذاء من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 7
1.2.2 مقدمة..... 7
2.2.2 أنشطة متطورة..... 8
3.2.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص 11
4.2.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية 14
5.2.2. تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)..... 15
3.2 النقل والموانئ المستدامة والمحايدة مناخياً والخالي من التلوث..... 15
1.3.2 مقدمة..... 15
2.3.2 أنشطة متطورة..... 15
3.3.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص..... 20
4.3.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية 22
5.3.2. تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)..... 23
4.2 السياحة الساحلية والبحرية..... 23
1.4.2 مقدمة 23
2.4.2 أنشطة متطورة..... 24
3.4.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص..... 28
4.4.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية..... 31
5.4.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)..... 32
5.2 الطاقات البحرية المتجددة 32
1.5.2 مقدمة..... 32
2.5.2 أنشطة متطورة..... 33
3.5.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص 36
4.5.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية..... 38
5.5.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)..... 39
6.2 التفاعلات بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق 39
1.6.2 مقدمة..... 39
2.6.2 أحدث ما توصلت إليه التقنية من أنشطة 40
3.6.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص..... 44
4.6.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية..... 46
5.6.2. تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)..... 47
7.2 السلامة البحرية وأمن أنشطة الاقتصاد الأزرق..... 47

1.7.2 مقدمة..... 47
2.7.2 أنشطة متطورة..... 47
3.7.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص..... 51
4.7.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية 52
3 تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: الأولويات الشاملة..... 53
1.3 نظرة عامة على الأولويات الشاملة..... 53
2.3 عامل التمكين: الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر..... 54
1.2.3 مقدمة..... 54
2.2.3 حالة الوضع 54
3.2.3 النتائج الناشئة 57
4.2.3 تقييم الإعلان الوزاري واستكشاف سبل المضي قدما والإجراءات المستقبلية..... 58
5.2.3. تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023) 60
3.3 عامل التمكين: الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق..... 60
1.3.3 مقدمة..... 60
2.3.3 أنشطة متطورة 62
3.3.3 تقييم الإعلان الوزاري واستكشاف سبل المضي قدما والإجراءات المستقبلية..... 66
4.3.3. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023) 67
4.3 الأداة: البحث والابتكار البحري والمهارات والوظائف والتوظيف..... 68
1.4.3 مقدمة..... 68
2.4.3 أحدث الأ3.4.3 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص..... 72
4.4.3 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية 75
5.4.3. تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)..... 76
5.3 الأداة: التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية..... 76
1.5.3 مقدمة 77
2.5.3 تقييم الإعلان الوزاري واستكشاف سبل المضي قدما والإجراءات المستقبلية 77
3.5.3. تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023) 83
4 أحكام خاصة بنظام المراقبة..... 84
1.4 الهدف والغرض من نظام المراقبة 84
2.4 كيف سيتم تشغيل نظام للرصد في سياق الإعلان الوزاري بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام؟..... 84
5. نظرة عامة على الإجراءات المختصرة من أجل متابعة ملموسة..... 87
6. نظرة عامة موحدة على التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري اعتبارًا من مارس 2023 94
7. موجز للتقدم المحرز على المستوى القطري في تنفيذ الإعلان الوزاري لاتحاد الاقتصاد الأزرق المستدام للبحر الأبيض المتوسط..... 96

1 المقدمة

1.1 خلفية هذه الوثيقة والهدف منها

في 2 فبراير 2021 ، تم التصديق على الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط من أجل اقتصاد[1] أزرق مستدام، والذي دعا إلى عدد من الإجراءات ذات الصلة التي سيتم تنفيذها عبر أحواض البحر الأبيض المتوسط.

تناولت هذه الإجراءات عددًا من الأولويات المختلفة، بما في ذلك بعض الأولويات القطاعية (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ النقل البحري والموانئ ؛ السياحة الساحلية والبحرية؛ القمامة البحرية؛ السلامة والأمن البحريان) وأخرى ذات طبيعة أكثر شمولاً (الحوكمة وحوض البحر الاستراتيجيات؛ البحث والابتكار؛ المهارات والمهن والتوظيف؛ التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ الاستثمارات المستدامة).

تم الترحيب بالإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط باعتباره إعلانًا طموحًا بشأن الأهداف المشتركة ذات النطاق الموسع فيما يتعلق بمجالات التعاون والمبادئ والإجراءات المشتركة.

كان هدفها المحدد هو معالجة التحديات المشتركة لمستقبل البحر الأبيض المتوسط ومنطقته ، وبالتالي وضع أساس للدعم المستقبلي المنسق من قبل الاتحاد من أجل المتوسط وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين ذوي الصلة. وفقًا لما تم الاتفاق عليه من قبل الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط وسكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط ودول الاتحاد من أجل المتوسط ، يجب دعم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بترتيب واضح للأولويات لقائمة الإجراءات التي تطلبها الوزارات.

[1] https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/02/Declaration-UfM-Blue-Economy-EN-1.pdf

لذا، فإن هذه الوثيقة تستعرض الإجراءات المقترحة في إطار الأولويات المختلفة التي حددها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط، وعلى هذا الأساس تقدم إشارة واضحة وتحديد للأولويات للمضي قدمًا نحو التنفيذ الكامل للإعلان.

تقوم بذلك من خلال تقديم نظرة عامة وتحليل للاحتياجات المشتركة والفجوات والفرص للدعم المستقبلي، مع الطموح النهائي لتقديم خارطة طريق واضحة لتنفيذ الأولويات المواضيعية التي حددها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط.

2.1 التحليل المقدم والنتائج الرئيسية المتوقعة

تستند خارطة الطريق المقترحة من خلال هذه الوثيقة إلى عدة خطوات تضمن سلامتها الكلية وجدوى تنفيذها - يتم استئناف مثل هذه الخطوات المختلفة في هذا القسم.

كخطوة أولى، تم تجميع قاعدة بيانات كبيرة تضم أكثر من 300 مبادرة ذات صلة. تتضمن قاعدة البيانات المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية / عبر الوطنية ذات الصلة بما في ذلك أطر السياسات والمشاريع وما إلى ذلك) التي تغطي كل مجال من مجالات الأولوية المحددة في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط؛

كخطوة ثانية، بناءً على هذه المجموعة الواسعة من المعلومات تم تقديم مراجعة نوعية من خلال مطابقة كل مبادرة تم جمعها مع الدعوات ذات الصلة للعمل التي حددها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط ونوع الدعم المقدم - أي تقديم سياسة إقليمية أو دون إقليمية إطار للإجراءات أو مساهمة محددة من حيث دعم التعاون بين أصحاب المصلحة، والتقدم في مجال البحث والتطوير، والاستفادة من المبادرات السابقة، وما إلى ذلك

كخطوة جوهرية ثالثة، تم تقييم أحدث التطورات في تنفيذ كل أولوية والدعوة إلى اتخاذ إجراءات على النحو المنصوص عليه في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط ، بما في ذلك المجالات التي قد تكون هناك حاجة فيها إلى دعم أكبر والمجالات التي يجب أن تستمر فيها الجهود الجيدة.

نتيجة لهذا العمل التحليلي، تم رسم السبل المحتملة الرئيسية للتعاون المستقبلي (المسارات والعمليات والإجراءات) في تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط، كأساس لمزيد من المناقشة والمصادقة من قبل مجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق.

توفر سبل التعاون هذه الأساس لعدد من المبادرات الملموسة التي يمكن إطلاقها وتوسيع نطاقها والترويج لها على المدى القصير والمتوسط والطويل من قبل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة عبر حوض البحر الأبيض المتوسط.

3.1 هيكل خارطة الطريق

تتكون خارطة الطريق من خمسة فصول مختلفة:

1 المقدمة

2. تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: الأولويات القطاعية

3. تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: الأولويات الشاملة

4. أحكام خاصة بنظام المراقبة

5. نظرة عامة على الإجراءات المختصرة من أجل متابعة ملموسة

يصف **الفصل الأول** أهداف الوثيقة، والأساس المنطقي والنتائج المتوقعة لتوجيه عملية تنفيذ منتصف المدة لإعلان الاتحاد من أجل المتوسط.

ويلي ذلك تقييم متعمق لأولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط (القطاعية والشاملة) في **الفصلين 2 و3** على التوالي. يستلزم هذا التقييم المتعمق وصفًا لأحدث ما وصلت إليه الأنشطة، بما في ذلك نظرة عامة على الإجراءات الجارية، وتقييم التغطية الإقليمية لتلك الإجراءات، ومعلومات حول إنفاق القطاع مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأزرق المستدامة الأخرى ولأنواع المشاريع المختلفة.

كخطوة تالية في التقييم، تعود الوثيقة إلى الأولويات الرئيسية التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط من أجل التنمية المستدامة لكل قطاع من خلال تضمين جدول يوفر مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة.

هو يفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات التي تمت مراجعتها (الأطر / العمليات والمشاريع) والبدء بتلك التي لها كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط للقطاع. يسمح التحليل بإجراء تقييم لحالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري").

أخيرًا، وبناءً على التقييم الشامل المقدم ، يقدم هذا القسم بعض الأفكار حول نوع الإجراءات (عمليات الأطر والمشاريع) والدعم ذي الصلة المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط ، في معالجة فرص كل قطاع عبر البحر الأبيض المتوسط. وبهذه الطريقة، تم تحديد الإجراءات المقدمة في خارطة الطريق وتطويرها بناءً على المجالات ذات الأولوية التي تمثل عددًا أكبر من الفجوات كما ظهرت في التقييم، والهدف النهائي هو دعم وتعزيز العمل الذي يقوم به الاتحاد من أجل المتوسط.

يقدم **الفصل 4** نظام مراقبة أساسيًا لرصد التقدم العام للإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط ، بما في ذلك بعض الأدوات والإجراءات الملموسة ونظامًا مدمجًا للمؤشرات المقترحة في البداية (والتي سيتم تطويرها بشكل أكبر).

كطريقة للاستنتاج، يتضمن الفصل الخامس قائمة مختصرة من 15 إجراءً مقترحًا لمتابعة محددة. تتضمن هذه القائمة وصفًا للإجراء المقترح، والروابط بالأولوية الوزارية المحددة والدعوة ذات الصلة للعمل ضمن الإعلان، بالإضافة إلى الخطوات الملموسة المتوخاة لبدء تنفيذها.

تتضمن النسخة الحالية من خارطة الطريق، التي تم تحديثها اعتبارًا من مارس 2023، قسمًا إضافيًا وهو الفصل 6، والذي يوفر عددًا من العناصر التوضيحية للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري بما في ذلك الأمثلة الملموسة لأطر العمل والمبادرات والمشاريع الجديدة التي ظهرت في عام 2022 وأوائل عام 2023.

2 تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: الأولويات القطاعية

1.2 نظرة عامة على الأولويات القطاعية

الأولويات القطاعية الواردة في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام هي كما يلي:

- الغذاء المستدام من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
- النقل البحري والموانئ المستدامة، والحيادية مناخيا والخالية من التلوث
- التفاعلات بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق
- السياحة الساحلية والبحرية
- الطاقات البحرية المتجددة
- الأمن والسلامة البحرية

كما هو مذكور أعلاه، تم تفصيل تقييم متعمق لكل أولوية - بترتيب الظهور في الإعلان الوزاري - في هذا القسم. لكل قطاع، تم تطوير الهيكل التالي بنهج تسلسلي:

- **مقدمة** موجزة عن التحديات الحالية للقطاع
- وصف **لأحدث تطورات** التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الوطني في القطاع، مع التركيز على التغطية الجغرافية للمبادرات عبر بلدان البحر الأبيض المتوسط وتحليل نفقات المشروع لكل قطاع.
- تقييم الوضع **الحالي لتنفيذ الإعلان الوزاري لاتحاد الاقتصاد الأزرق المستدام للبحر الأبيض المتوسط** (اعتبارًا من مارس 2022)، مع التركيز على تحديد الفجوات والفرص المحتملة للتعاون المستقبلي. يستند هذا التقييم إلى أحدث قسم ويتم تطبيقه على جميع الدعوات الملموسة للعمل الواردة في الإعلان الوزاري.
- نظرة عامة على **السبل المقترحة للتعاون المستقبلي** على أساس المجالات المحددة حيث يحقق الدعم الإضافي من الاتحاد من أجل المتوسط / الإقليمي قيمة مضافة.

الغذاء من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

1.2.2 مقدمة

دعمت مصايد الأسماك على مر التاريخ المجتمعات الساحلية والاقتصادات المحلية في البحر الأبيض المتوسط، وهي في صميم القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهامة في جميع أنحاء المنطقة.

يعتبر هذا القطاع عاملاً أساسيًا في الأمن الغذائي وسبل العيش في المنطقة، حيث يعمل أكثر من 300000 شخص بشكل مباشر على سفن الصيد في البحر الأبيض المتوسط، في حين أن العديد من الوظائف غير المباشرة تعتمد أيضًا على هذا القطاع.

ومع ذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أن استدامة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط معرضة للخطر حاليًا، حيث يتم صيد أكثر من 85٪ من المخزونات التي تم تقييمها علميًا بإنها خارج الحدود البيولوجية الآمنة.

الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، 2 فبراير 2021:
• تلتزم البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط "بالامتثال لتوصيات الإدارة التي اعتمدتها الهيئة العامة لمصايد الأسماك بهدف الإدارة المستدامة للمخزونات الرئيسية في المنطقة وتطوير تربية الأحياء المائية المستدامة • اعتماد إستراتيجية جديدة طموحة للهيئة العامة لمصايد الأسماك في الفترة 2021-2025 لزيادة تحويل حوكمة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط نحو زيادة الاستدامة • إقامة وتعزيز المحميات البحرية ومناطق الصيد المحظورة • إنشاء مبادرات لزيادة التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

2.2.2 أنشطة لا مثيل لها

إقليمي

مع سلطة اعتماد توصيات ملزمة للحفاظ على مصايد الأسماك وإدارتها، تلعب **الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط** التي تأسست عام 1949 في إطار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) دورًا حاسمًا في الحوكمة الإقليمية من القطاع.

حاليًا، تضم الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط 22 دولة عضو بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، و6 أطراف أخرى غير متعاقدة "تشارك بنشاط في أنشطة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وتحضر جلسات المفوضية وتلتزم بالتنفيذ الكامل لجميع توصيات[2] الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

باختصار، تؤثر أنشطة وقرارات الهيئة العامة لمصايد الأسماك بشكل مباشر على الغالبية العظمى من دول الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء موريتانيا وفلسطين.

على مر السنين، شجعت الهيئة العامة لمصايد الأسماك على اعتماد ثروة من الوثائق التنظيمية والاستراتيجية؛ ساهمت في جمع البيانات وبناء المعرفة والمشاركة في المنطقة ووضع أطر تعاون لكل مجال من المجالات الفرعية ذات الأولوية في هذا القطاع. تشمل الأمثلة الرئيسية ما يلي:

- **خطة العمل الإقليمية للمصايد الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط**
- **خطة العمل لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه**
- **إستراتيجية التنمية المستدامة للاستزراع المائي**

علاوة على ذلك، تم اعتماد الإعلان الوزاري **"ميدفيش فور ايفر" (2017)** من قبل معظم[3] بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بهدف توفير استراتيجية إقليمية شاملة لمدة عشر سنوات، تركز بشكل أساسي على البعد الاجتماعي والاقتصادي في إدارة مصايد الأسماك واستدامة الموارد، بناءً على أفضل المشورة العلمية ومراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

[2] https://www.fao.org/gfcm/about/membership/en/

[3] تم اعتماد الإعلان من قبل 16 دولة (ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، سلوفينيا، إسبانيا، تونس وتركيا) بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية. دول الاتحاد من أجل المتوسط التالية لم تعتمد الإعلان: مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وموريتانيا وفلسطين.
https://www.ciheam.org/

بالتوازي مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، هناك مبادرات إقليمية أخرى مثل **منصة SFS-MED** النشطة أيضًا في المنطقة. بدعم من المركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطية المتقدمة[4] ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد من أجل المتوسط، فإن **منصة SFS-MED** هي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين والتي تهدف إلى تعزيز الإجراءات التعاونية للتحول المستدام للنظم الغذائية في البحر الأبيض المتوسط.

دون الإقليمي

بالتوازي مع ذلك، لوحظ تعدد المبادرات - بشكل رئيسي على مستوى الاتحاد الأوروبي - لوضع سياسات التنفيذ دون الإقليمية. والجدير بالذكر أن **الاتحاد الأوروبي قد تبنى الأطر التشريعية والاستراتيجيات و/ أو المبادرات التالية لتعزيز التنمية المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:**

- السياسة المشتركة لمصايد الأسماك
- اتصال المفوضية الأوروبية بشأن "نهج جديد لاقتصاد أزرق مستدام في الاتحاد الأوروبي: تحويل الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأوروبي من أجل مستقبل مستدام
- إرشادات الاتحاد الأوروبي لتربية الأحياء المائية المستدامة والتنافسية[5] ومنصة أصحاب المصلحة Algae4EU

تتضمن الاستراتيجيات البحرية الإقليمية الفرعية في أحواض البحر المتوسط، مبادرة ويست ميد) أيضًا أهدافًا وآليات محددة تتعلق باستدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في خطط عملها. ومن الأمثلة البارزة المجموعة التقنية[6] "أكوا ويست" التابعة لمبادرة ويست ميد.

علاوة على ذلك، تم تأسيس لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المدمجة في مديرية التجارة والزراعة، في عام 1961 لتقديم "تحليل سياسي قائم على الأدلة في الوقت المناسب" للقضايا العالمية الملحة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة مصايد الأسماك المستدامة.

[4] https://www.ciheam.org/

[5] https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:bab1f9a7-b30b-11eb-8aca-01aa75ed71a1.0022.02/DOC_1&format=PDF

[6] https://www.westmed-initiative.eu/aquawest/

المشاريع العابرة للحدود والمتعددة البلدان

يمكن أيضًا ملاحظة مجموعة واسعة من مشاريع التعاون العابرة للحدود التي تتميز بنهج مبتكر بهدف المساهمة في الاستدامة والقدرة التنافسية لأنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط. يتم وصف بعض الأمثلة ذات الصلة من المشاريع (النشطة أو النهائية) بإيجاز على النحو التالي.

- **لاب ماف - تطوير نظام وضع العلامات على المنتجات السمكية الصغيرة والحرفية في البحر الأبيض المتوسط (إقليمي).**[7]
- **شبكة فيش ميد نت - شبكة مصايد الأسماك المتوسطية لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وإضفاء الطابع المهني على الشباب والنساء (إقليمي).**[8]
- **ميد باي كاتش الأول والثاني - تطوير منهجية موحدة لجمع البيانات عن الصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر (إقليمي).**[9]
- **بلو فاسما - تكامل مبادئ الاقتصاد الدائري في قطاعي الصيد وتربية الأحياء المائية (شمال البحر المتوسط).**[10]
- **ميد أيد - التنمية المتكاملة للاستزراع المائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (إقليمي).**[11]
- **مدفيزيس - نظام معلومات إحصاءات مصايد الأسماك في البحر المتوسط (إقليمي).**[12]

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة الموضحة حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (المتوفرة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة). النتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالمبادرات المطبقة في هذا القطاع هي كما يلي:

- توجد حاليًا **تغطية جيدة شاملة للأطر الإقليمية**، ولا سيما بفضل السياسات والجهود التنظيمية التي تحققت في إطار الهيئة العامة لمصايد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة.
- **العمليات دون الإقليمية** التي تم تحديدها تغطي بشكل أساسي دول الاتحاد الأوروبي والجنوب الغربي.

[7] البلدان المشمولة في :LabMAF فرنسا، إيطاليا، لبنان، مالطا، البرتغال، سلوفينيا، إسبانيا
[8] البلدان المشمولة في شبكة :FISH MED NET فرنسا، إيطاليا، تونس، لبنان، فلسطين
[9] بلدان MED ByCatch II المشمولة: المغرب، تونس، تركيا، كرواتيا، إيطاليا
[10] بلدان BLUEfasma: اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، قبرص، مالطا كرواتيا، الجبل الأسود
[11] بلدان MED-AID المشمولة: كرواتيا، الدنمارك، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج ، البرتغال، إسبانيا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة
[12] بلدان MEDFISIS المشمولة: ألبانيا، قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا الأردن ، لبنان، مالطا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، سلوفينيا، إسبانيا ، تونس، تركيا

- **توجد مجموعة واسعة من مشاريع التعاون العابرة للحدود**، على الرغم من توزيعها بالتساوي أقل من الأطر بين بلدان البحر المتوسط، باستثناء المشاريع التي تنشئ منصات تعاون، والتي يبدو أنها تضم شركاء من عدد أكبر من البلدان.
- تميل **مشاريع الرسملة** إلى التركيز في الشمال.
- بينما يبدو أن هناك **أبحاثًا و ابتكارًا محدودًا نسبيًا ومشاريع بناء للقدرات** في الجنوب الشرقي.

مزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع المبادرات المجمعة (الأطر والعمليات والمشاريع) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط.

وسيلة إيضاح الجدول: كلما كان اللون الأزرق أغمق، زادت تغطية المبادرات المعينة لكل بلد (يشير اللون الأزرق الداكن إلى مشاركة الدولة في جميع المبادرات المعينة للفئة المحددة، ويشير اللون الأزرق الباهت إلى نسبة محدودة جدًا من إجمالي المبادرات المعينة).

الشكل: نظرة عامة على الإجراءات الحالية لكل دولة/ الأولوية القطاعية

	الرسملة	البحث والابتكار	بناء القدرات	المنصات	المشاريع (الكل)	العمليات دون الإقليمية	الأطر الإقليمية
الشمال الغربي							
فرنسا							
إيطاليا							
مالطا							
البرتغال							
إسبانيا							
الشمال الشرقي							
ألبانيا							
البوسنة والهرسك							
كرواتيا							
قبرص							
اليونان							
الجبل الأسود							
سلوفينيا							
تركيا							
جنوب غرب							
الجزائر							
موريتانيا							
المغرب							
تونس							
الجنوب الشرقي							
مصر							
إسرائيل							
الأردن							
لبنان							
ليبيا							
فلسطين							

المصدر: قاعدة بيانات العمليات والأطر والمبادرات والمشاريع التي تم تجميعها لتقرير حالة الاقتصاد الأزرق المستدام للاتحاد من أجل المتوسط

3.2.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة، كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل.

وهي تفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر / العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومواجهة تلك التي لديها كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع.

يسمح التحليل بتقييم حالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

إجراءات عمل الاعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	فحص مرئي للتنفيذ الحالي	تبرير وتحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
• تلتزم البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بتوصيات الإدارة التي اعتمدتها الهيئة العامة لمصايد الأسماك بهدف الإدارة المستدامة للمخزونات الرئيسية في المنطقة وتطوير تربية الأحياء المائية المستدامة		• أنشأت الهيئة العامة لمصايد الأسماك لجنة الامتثال في عام 2006 وهناك حاليًا بعض الأمثلة على مبادرات المراقبة مثل مشروع التشريع المتوسطي "GFCM-Lex"،[13] أودراسة التشريع الوطني لتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة،[14] على الرغم من أنها لا تغطي حاليًا جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط وعلى الرغم من أن الهيئة العامة لمصايد الأسماك تختص بجميع المياه البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، إلا أن التحديات لرصد التقدم لا تزال قائمة في تلك البلدان التي لا تنطبق فيها قواعد وإجراءات الهيئة العامة لمصايد الأسماك (أي الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والتي هي أطراف غير متعاقدة: لبنان وموريتانيا وفلسطين. تتمتع الأردن والبوسنة والهرسك بوضع "الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة • كما أن التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية مغطاة بشكل جيد نسبيًا على مستوى الأطر الإقليمية في معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط - على سبيل المثال، استراتيجية تربية الأحياء المائية المستدامة التابعة للمجلس العالمي لمصايد الأسماك، ومجموعات عمل تربية الأحياء المائية التابعة للمجلس العالمي لمصايد الأسماك، ومنصة بيانات وإحصاءات تربية الأحياء المائية سيبام، من بين أمور أخرى)، بالإضافة إلى المشاريع والتي يبدو أنها تركز بشكل أساسي على التطوير والتحقق من التقدم التكنولوجي (نيو تك أكوا، تغذية سهلة)، وزيادة القدرة التنافسية للقطاع (ميد أيد) ووضع معايير صديقة للبيئة (أن دام ، شوك ميد).

Commented [EH1]: Do these visual checks read the same in Arabic?
Like the dark blue is approx 75%?
Or should this be from right to left as well?

[13] https://www.togetherforthemed.org/success-stories/identifying-legal-gaps-to-accelerate-fishing-sector-transition-8.htm

[14] https://www.fao.org/fishery/en/nalo/search

		فيما يتعلق بإدارة المخزون، توجد حاليًا مجموعة واسعة من السياسات والأطر التنظيمية والمبادرات ذات الصلة التي تغطي معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية (التي تركز على الأنواع المتداخلة المناطق والمهاجرة بشدة)، وخطط الإدارة المتعددة السنوات التابعة للهيئة العامة لمصايد الأسماك، ومجموعات العمل الدائمة المعنية بأنواع أسماك القاع وأنواع الأسماك السطحية الصغيرة - حيث يتم تقييم بيانات المخزون بانتظام و "الأنواع ذات الأولوية" و "الأرصدة المشتركة" يتم وضع القوائم- نتيجة لهذه الجهود، وفقًا لبيانات تقرير سومفي 2020، تتناقص معدلات استغلال المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط لأول مرة منذ عقود، مما يُظهر بعض الاتجاهات الإيجابية على الرغم من أن الاستغلال المفرط لمعظم الأرصدة السمكية لا يزال حقيقة واقعة[15]. تميل المشاريع إلى التركيز على جمع البيانات وتطوير أنظمة تبادل المعلومات.
• اعتماد إستراتيجية جديدة طموحة للهيئة العامة لمصايد الأسماك في الفترة من 2021 إلى 2025 لزيادة إدارة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط نحو زيادة الاستدامة		• تم تبني إستراتيجية[16] طموحة للمجلس العالمي لمصايد الأسماك 2030 في يوليو 2021 من قبل 22 طرفًا متعاقدًا في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. لقد حددت استراتيجية عام 2030 بوضوح الأهداف بما يتماشى مع السياسات الحالية وهي متجذرة في الإجراءات العملية.
• إنشاء وتعزيز المحميات البحرية ومناطق الصيد المحظورة		• على المستوى الإقليمي، تعمل ميد بان بنشاط على تعزيز إنشاء وتشغيل المناطق المحمية البحرية في البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، فإن 1760.000 كيلومتر مربع من الموائل البحرية محمية حاليًا بالمناطق التسع المحظورة على مصايد الأسماك التي أنشأتها الهيئة العامة لمصايد الأسماك. عالج أحد المشاريع معارضة الصيادين المحليين للمناطق البحرية المحمية في الشمال الشرقي (FishMPABlue)، مما يترك مجالًا للرسملة في البلدان الأخرى. والأهم من ذلك، أن مرفق البيئة العالمية في طور الموافقة على استثماره في مشروع "مصايد الأسماك والإدارة القائمة على النظام البيئي للاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط"، والذي يغطي معظم دول البحر الأبيض المتوسط.
• مبادرات لزيادة التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم		على مستوى أطر السياسات، يتم التعامل مع المشكلة بشكل صحيح على المستوى الإقليمي من خلال خطة عمل إقليمية لمنع وردع والقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، التي أنشأتها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في عام 2020 كمجموعة أدوات شاملة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. كما تم تضمينه أيضًا في النقطة 40 من إعلان ميد فيش فور أيفر

[15] https://www.fao.org/gfcm/news/detail/en/c/1364435/
[16] https://www.fao.org/gfcm/2seas1vision/en/

		علاوة على ذلك، في عام 2019، اختارت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط سبع ممارسات من دول البحر الأبيض المتوسط في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جميع أنحاء المنطقة[17]. تعمل مبادرات المجتمع المدني بنشاط على هذا الموضوع أيضًا، مثل Oceana أو منظمة مراقبة الصيد العالمية، التي تنتج مجموعات بيانات وتحليلات مفتوحة المصدر يمكن استغلالها بشكل أكبر لفهم مدى مشكلة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في البحر الأبيض المتوسط. بالمقارنة مع القطاعات الفرعية الأخرى في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ، يبدو أن هناك فجوة في المشاريع ذات الصلة غير القانونيه دون إبلاغ ودون تنظيم في معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. تميل الشركات الحالية إلى التركيز على التدريب ومشاركة المعرفة مثل FIUFRA ، والتي تم تصورها خلال أول هاكاثون أصحاب المصلحة الذي تم تنظيمه في الجزائر العاصمة (2019) من قبل مبادرة ويست ميد، بالإضافة إلى مشروع المتابعة E-FISHMED.
• المزيد من الدعم لخطة العمل الإقليمية للهيئة العامة لمصايد الأسماك الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود كالتزام سياسي حيوي لتعزيز ودعم مصايد الأسماك الصغيرة المستدامة في المنطقة بالإضافة إلى قدرتها على الصمود أمام الصدمات		تم إحراز تقدم جيد فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل الإقليمي - مصايد الأسماك الصغيرة، بما في ذلك إنشاء منتدى جنوب الصحراء الكبرى 2021، وهو عبارة عن منصة حيث يمكن لصغار الصيادين تبادل المعرفة وأفضل الممارسات لبناء قدراتهم بشكل مشترك. على مستوى المبادرات، من المهم أن تدعم مبادرة تحويل مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التابعة للصندوق العالمي للطبيعة 10 دول متوسطية في تطوير استراتيجيات تشاركية لإدارة مصايد الأسماك. تشمل الأمثلة الوطنية الشبكة الجزائرية لجمعيات صغار الصيادين. على مستوى المشاريع عبر الوطنية، كما هو موضح في أداة رسم خرائط المصايد الصغيرة التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط[18]، هناك ثروة من المشاريع ذات الصلة بمصايد الأسماك الصغيرة، والتي يبدو أنها موزعة بالتساوي عبر البحر الأبيض المتوسط، وتميل إلى التركيز على قضايا مثل مشاركة صغار الصيادين. في عمليات صنع القرار وبناء القدرات وتطوير سلسلة القيمة؛ في حين يبدو أن الموضوعات المتعلقة بتأثيرات المصايد الصغيرة على المناخ والبيئة والعمل اللائق أقل بالتغطية من قبل مشاريع المصايد الصغيرة بشكل عام.

[17] https://www.fao.org/gfcm/meetings/medfish4ever/awards/en/

[18] https://www.fao.org/gfcm/activities/fisheries/small-scale-fisheries/mapping-tool/en/

4.2.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم بعض الأفكار حول نوع الإجراءات (عمليات الأطر والمشاريع) والدعم ذي الصلة المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط، في معالجة فرص مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عبر البحر الأبيض المتوسط.

تم تحديد الإجراءات المقترحة على النحو التالي وتطويرها بناءً على المجالات ذات الأولوية التي تمثل عددًا أكبر من الفجوات كما ظهرت في التقييم، والهدف النهائي هو دعم وتعزيز العمل الذي ينفذه الاتحاد من أجل المتوسط. تسمح دعوات العمل الواردة في الإعلان الوزاري للاقتصاد الأزرق المستدامة بممارسة التجمع، والذي يتم تقديمه على النحو التالي.

أولاً ، ينبغي اشتقاق عدد من السبل المحتملة للتعاون المستقبلي فيما يتعلق بالهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة من الوصف السابق لأحدث التطورات والتحليل اللاحق:

- **تعزيز وتوسيع خطط التعاون مع أصحاب المصلحة داخل الهيئة العامة لمصايد الأسماك** (أي مجموعات العمل الفنية التابعة للهيئة العامة لمصايد الأسماك والمعنية بتربية الأحياء المائية)

- **ضمان النشر الواسع للاستراتيجية الجديدة الشاملة وإستراتيجية الهيئة العامة لمصايد الأسماك 2030** بين السلطات العامة المعنية وأصحاب المصلحة في سلسلة القيمة، وكذلك بين المواطنين (وخاصة الشباب)

- توسيع الآليات الحالية **لمراقبة الامتثال لتوصيات الهيئة العامة لمصايد الأسماك** لجميع أعضاء الهيئة العامة لمصايد الأسماك، مثل مشروع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط-Lex، الذي حلل فجوات التنفيذ في 3 دول متوسطية.

فيما يتعلق بالأطر الأوسع نطاقاً، ولا سيما الإشارة إلى النظم الغذائية المستدامة، يُقترح ما يلي:

- **مواصلة العمل المنجز في إطار موضوع النظم الغذائية المستدامة (لا سيما من خلال منصة SFS-MED)**، مع التركيز على الانتهاء من المسارات الوطنية والبدء في تنفيذها، بما في ذلك تحديد الجهات الفاعلة المعنية وتحديد جدول زمني واضح ومعالم رئيسية لضمان التنفيذ في السنوات المقبلة بناءً على قمة الأمم المتحدة للأغذية لعام 2021 والمؤتمر الثالث القادم حول

النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط في سبتمبر 2022، في إيطاليا ومجتمع بريما للتعامل مع المياه - الطاقة - الغذاء - النظم البيئية[19]

فيما يتعلق بالمصايد الصغيرة:

• **الاستمرار في إنشاء وتعزيز الآليات لضمان اتباع نهج تشاركي في صنع القرار** وتنفيذ خطط / استراتيجيات الهيئة العامة لمصايد الأسماك، من خلال المشاركة النشطة للصيادين والعاملين في مجال الأسماك وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون بنشاط في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الاستمرار في تعزيز أطر العمل لضمان ظروف عمل لائقة وكذلك فرص التعليم والتدريب للرجال والنساء في القطاع.

فيما يتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم:

• إنشاء وسائل لضمان **النقل والاستفادة من أفضل الممارسات التي اختارتها الهيئة العامة لمصايد الأسماك** لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. الدعم العام للمهارات وبناء القدرات، لا سيما مع المجتمعات المحلية الأكثر تعرضًا للانضباط غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بناءً على الأمثلة الموجودة مثل مشروع فيوفرا.

فيما يتعلق بتبني ممارسات مستدامة وواعية بيئيًا في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:

- **تعزيز الرقمنة واستيعاب الأدوات والتقنيات المتقدمة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**، والاستفادة من الخبرات الجيدة في جميع أنحاء المنطقة. فيما يتعلق بمصايد الأسماك، ينبغي التركيز على أنظمة المراقبة الإلكترونية عن بعد، وتقارير المصايد باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول، ونمذجة النظام البيئي، وأدوات الذكاء الاصطناعي (على النحو الذي اقترحه اتصال المفوضية الأوروبية بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام).فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية، يجب أن يعطي البحث والابتكار الأولوية لتطبيق نماذج الأعمال الجديدة (الممارسات الدائرية)، والإنتاج المستدام المتنوع (التكنولوجيا الحيوية الزرقاء، والأدوية، والقيمة المضافة) والتقنيات المبتكرة (الأقفاص، وعملية التغذية، وإمدادات التغذية المستدامة ، إلخ).

- **توسيع أطر العمل دون الإقليمية الحالية تجاه بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط**، ولا سيما تقييم التقدم المحرز في سياق المجموعة الفنية للاستزراع المائي المستدامة التابعة لمبادرة ويست ميد.

أخيرًا، فيما يتعلق بالأولويات الشاملة في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بالاقتصاد الأزرق المستدام (التخطيط المكاني البحري):

[19] https://prima-med.org/wefe-nexus-community-of-practice-a-solution-for-the-mediterranean-future/

- في سياق تطوير استراتيجيات التخطيط المكاني البحري الوطني، يتم إعطاء الأولوية **لتحديد المناطق الرئيسية لمصايد الأسماك والمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية** على المستوى القطري في حوض البحر الأبيض المتوسط وزيادة عددها بحلول عام 2024. ويمكن القيام بذلك من خلال سلسلة مخصصة من التبادلات/ الاجتماعات بين السلطات الوطنية المختصة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

5.2.2. تحديث حول التقدم المحرزفي تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

انظر القسم 6.

3.2 النقل والموانئ المستدامة والمحايدة مناخياً والخالية من التلوث

1.3.2 مقدمة

يلعب النقل البحري دورًا حيويًا واستراتيجيًا في البحر الأبيض المتوسط. إنها تلعب دورًا في ضمان الاتصال بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. يغطي الشحن التجاري حوالي 80٪ من التجارة العالمية، وهو أمر بالغ الأهمية لتدفقات التجارة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، يستضيف البحر الأبيض المتوسط أكبر أساطيل الرحلات البحرية التي تربط النقل البحري والسياحة. لتحمل مسؤوليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في عقد الانتقال نحو اقتصاد محايد مناخيًا يجب أن يصبح النقل البحري المتوسطي أنظف وأكثر اخضرارًا للتحول نحو النقل عديم الانبعاثات. ويعد تخضير النقل البحري من بين أكثر التحديات إلحاحًا في المنطقة.

الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، 2 فبراير 2021:

- البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط "للعمل من أجل خطة عمل استراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط لربط النقل
- البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط "للامتثال لحد 0.50٪ من الكبريت في الوقود البحري ودعوة جميع البلدان المشتركة في الاتحاد من أجل المتوسط، والتي لم تفعل ذلك بعد، للتصديق على الملحق السادس لاتفاقية ماربول في أقرب وقت ممكن، لتحقيق أقصى قدر من الصحة وفوائد بيئية"
- دعم دخول منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت حيز التنفيذ

- تقوية "الخبرة وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المحددة لبلدان البحر الأبيض المتوسط. بما في ذلك الاستثمارات في توفير إمدادات الطاقة البرية وتقنيات توفير الطاقة لأنشطة الموانئ وكذلك في تطوير أنواع الوقود البديلة والوقود الانتقالي حسب الاقتضاء، وكفاءة الطاقة الفنية والتشغيلية للسفن
- أن تتعاون دول البحر الأبيض المتوسط بنشاط وتشارك في تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال توفير الطاقة النظيفة والتكنولوجيا
- تطوير الوسائل الضرورية لتسهيل التجارة البحرية مثل بيئة إدارية رقمية كاملة للنقل البحري ، وهو أمر ضروري لتحقيق الفوائد الكاملة لنظام النافذة الواحدة البحرية.
- تصدق دول البحر الأبيض المتوسط على اتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة التدوير الآمن والسليم بيئيًا للسفن، وللتأكد من أن السفن التي ترفع علمها لا يتم تفكيكها إلا في المرافق التي تلبي المعايير الاجتماعية والبيئية العالية

2.3.2 أنشطة متطورة

إقليمي

• الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول النقل 2013:

يهدف المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول النقل إلى تقييم التقدم المحرز في المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الأول الذي عقد في مراكش في ديسمبر 2005. وفي هذه المناسبة، دعا الوزراء إلى تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال النقل.

• خطة عمل النقل الإقليمي المتوسطية 2014-2020:

تسعى بلدان البحر الأبيض المتوسط، من خلال إجراءات ملموسة، إلى الإصلاح التنظيمي والتقارب في جميع قطاعات النقل المختلفة ذات الصلة (البحري، والطيران المدني، والطرق، والسكك الحديدية، والنقل الحضري) وإنشاء شبكة نقل أورومتوسطية متكاملة متعددة الوسائط من خلال تسهيل التجارة وربط الناس بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين وبين الشركاء المتوسطيين أنفسهم.

• المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي للنقل:

في ديسمبر 2005 ، انعقد المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي الأول للنقل في مراكش. في منتدى النقل الأورو متوسطي اللاحق الذي عقد في بروكسل في مايو 2007، تمت الموافقة على خطة عمل النقل الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط للفترة 2007-2013، والتي تتكون من 34 نشاطًا في عدد من المجالات.

• مجموعة العمل المعنية بالنقل والسياسة البحرية المتكاملة:

تم إنشاء مجموعة العمل المعنية بالنقل والسياسة البحرية المتكاملة من قبل اللجنة المتوسطية لمؤتمر المناطق البحرية الطرفية لدعم جهود السلطات الإقليمية المتوسطية لتحسين تنفيذ لوائح الاتحاد الأوروبي واتفاقيات البحر الأبيض المتوسط. إنها واحدة من أربع مجموعات عمل تم إنشاؤها بواسطة لجنة البحر الأبيض المتوسط. تركز مجموعة العمل هذه على مواضيع محددة تتعلق بالسياسات البحرية والنقل، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري.

• **منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت**: من المتوقع أن يؤدي اعتماد منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت إلى تخفيضات كبيرة في مستويات تلوث الهواء المحيط في البحر الأبيض المتوسط ككل، وفي الدول الساحلية المتوسطية، مما سيحقق فوائد كبيرة لصحة الإنسان والبيئة.

• **فريق عمل الاتحاد من أجل المتوسط المعني بالنقل**: المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن توصيلية النقل ومجموعات العمل المخصصة التابعة له والمعنية بالنقل البري والجوي والبحري والاتصال اللوجستي تجمع بين ممثلي حكومات الاتحاد من أجل المتوسط والمنظمات الشريكة الإقليمية والدولية الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الخبراء وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. الهدف من هذه المنصة ومجموعات العمل التابعة لها هو مناقشة العناصر المقترحة لأولويات استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط المعززة والشاملة لربط النقل.

• الهدف من **المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط** هو المساهمة في منع وتقليل التلوث من السفن ومكافحة التلوث في حالة الطوارئ. وفي هذا الصدد، تتمثل مهمة المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط في مساعدة الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة؛ بروتوكول الطوارئ لعام 1976؛ بروتوكول الوقاية والطوارئ لعام 2002 وتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والاستجابة له (2016-2021)، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في عام 2016. تنعكس الأهداف والغايات الرئيسية لهذه الوثائق في استراتيجية البحر الأبيض المتوسط من اجل تنمية مستدامة.

• تهدف **الخطة الإستراتيجية 2018-2022 لمركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط**[20] إلى تحسين ظروف النقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتسهيل التجارة والحركة المستدامة للأشخاص، لا سيما في ضوء حماية البيئة.

[20] https://www.cetmo.org/sites/default/files/2.3_Strategic_plan_(bo).pdf

دون الإقليمي

في موازاة ذلك، لوحظ تعدد المبادرات - بشكل رئيسي على مستوى الاتحاد الأوروبي - لوضع سياسات التنفيذ دون الإقليمية.

• طرح مفهوم "**الطرق السريعة في البحر**" سلاسل لوجستية بحرية متعددة الوسائط جديدة في أوروبا في عام 2001. تهدف الطرق السريعة في البحر إلى تحسين الوصول إلى الأسواق في جميع أنحاء أوروبا، وتقديم الإغاثة لنظام الطرق الأوروبي الممتد.

• تتناول سياسة **شبكة النقل عبر أوروبا** تنفيذ وتطوير شبكة على مستوى أوروبا من خطوط السكك الحديدية والطرق والممرات المائية الداخلية وطرق الشحن البحري والموانئ والمطارات ومحطات السكك الحديدية. مع مراجعة شبكة النقل عبر أوروبا الأخيرة في ديسمبر 2021 ، تم تضمين الطرق السريعة السابقة للبحر في الفضاء البحري الأوروبي.[21]

• توفر **الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية** الخبرة الفنية والدعم التشغيلي لتعزيز السلامة البحرية، ومنع التلوث والاستجابة له، والأمن البحري. معظم مهام الوكالة هي مهام وقائية.

• **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني** هي استراتيجية متعددة الأقاليم اعتمدتها المفوضية الأوروبية ووافق عليها المجلس الأوروبي في عام 2014 .. تركز الركيزة 2 من الاستراتيجية على ربط المنطقة. وتهدف إلى تطوير شبكات نقل موثوقة واتصالات متعددة الوسائط مع المناطق النائية، لكل من الشحن والركاب.

• يركز اتصال **الاتحاد الأوروبي بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام (2021)**[22] على تخضير النقل البحري والبنية التحتية للموانئ وإزالة الكربون منها. فيما يتعلق بالنقل، يركز الاتصال على تجديد السفن أو تعديلها باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات وعديمة الانبعاثات، بينما في حالة الموانئ، تقترح تطوير دورها الرئيسي كمراكز للطاقة. على هذا المنوال، يهدف الاتصال لعام 2020 **بشأن استراتيجية التنقل المستدام**

[21] https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:7b299e69-5dc8-11ec-9c6c-01aa75ed71a1.0001.02/DOC_1&format=PDF

[22] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52021DC0240&from=EN

والذكي[23] إلى طرح أولى سفن الانبعاثات الصفرية إلى السوق بحلول عام 2030 وإزالة الكربون من النقل البحري من خلال مجموعة واضحة من التدابير.

• تم إنشاء **اتحاد ميد بورتس** في عام 2018 من قبل 20 هيئة موانئ في حوض البحر الأبيض المتوسط، ويضم الآن 23 ميناء عضوًا يمثلون حوالي 70٪ من إجمالي حركة المرور في اتحاد ميد بورتس للموانئ المتوسطية.

• تم إنشاء **مجموعة ويست ميد التقنية للشحن الأخضر**[24] في عام 2019 بهدف مراقبة ودراسة الابتكارات في الصناعة بعناية مثل الوقود الأخضر (الميثانول والأمونيا والهيدروجين والتقنيات البديلة، بما في ذلك الكهربة) ، وكذلك لتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة. أساس مناسب لمزيد من العمل الإقليمي في هذا المجال.

المشاريع العابرة للحدود والمتعددة البلدان

هناك مجموعة واسعة من المشاريع العابرة للحدود في مجال النقل البحري المستدام والموانئ مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأهداف والنطاق الجغرافي والتمويل. بين رسم الخرائط والتحليل الذي تم إجراؤه، تم تحديد العديد منها:

- **مشروع لوجستيات النقل الأورو متوسطي - لوجيسميد (جنوب غرب البحر المتوسط).**[25]
- **يورو ميد تي إس بي - مشروع دعم النقل الأورو-متوسطي (جنوب المتوسط).**[26]
- **مشروع النقل البحري يورو ميد (ساف ميد أي في) (جنوب البحر المتوسط).**[27]
- **المو اقع - النقل منخفض الكربون في مدن وجهة الرحلات البحرية (شمال البحر المتوسط).**[28]
- **مشروع هوريزون 2020 داتا بورتس - منصة ذكية جديدة للمو انئ الأوروبية (إقليمية).**[29]

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة التي تم وصفها حتى الآن، غطى التحليل عددًا أكبر من المشاريع (الواردة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة) ، والنتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالمبادرات القائمة في هذا القطاع هي كما يلي:

- **أطر العمل الإقليمية** منتشرة بشكل عادل عبر البلدان
- تظهر **العمليات دون الإقليمية** بشكل رئيسي دون معالجة في الجنوب الشرقي

[23] https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:5e601657-3b06-11eb-b27b-01aa75ed71a1.0001.02/DOC_1&format=PDF
[24] https://www.westmed-initiative.eu/green-shipping/
[25] الدول الأورو متوسطية للنقل اللوجيستي المغطاة: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، وتونس
[26] دول مشروع دعم النقل الأورو متوسطي المشمولة: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس
[27] دول SAFEMED IV: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، لبنان، المغرب، فلسطين، وتونس
[28] الدول المشمولة: إيطاليا ، ألبانيا ، إسبانيا ، كرواتيا ، والبرتغال
[29] دول Data Ports المشمولة: إسبانيا، فرنسا، إسرائيل، واليونان

- يبدو أن **دعم مشروع البحث والابتكار** يكون في الغالب في الشمال وإسرائيل
- **الرسملة** محدودة باستثناء عدد قليل من دول الاتحاد الأوروبي وألبانيا
- **مشاريع التعاون** هي أساسا في الشمال مع مصر ولبنان

مزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع المبادرات المجمعة (الأطر والعمليات والمشاريع) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. يوضح تحليل مخطط الألوان بعض الاتجاهات القطاعية:

وسيلة إيضاح الجدول: كلما كان اللون الأزرق أغمق، زادت تغطية المبادرات المعينة لكل بلد (يشير اللون الأزرق الداكن إلى مشاركة الدولة في جميع المبادرات المعينة للفئة المحددة، ويشير اللون الأزرق الباهت إلى نسبة محدودة جدًا من الإجمالي المبادرات المعينة).

الشكل: نظرة عامة على الإجراءات الحالية لكل دولة / أولوية قطاعية

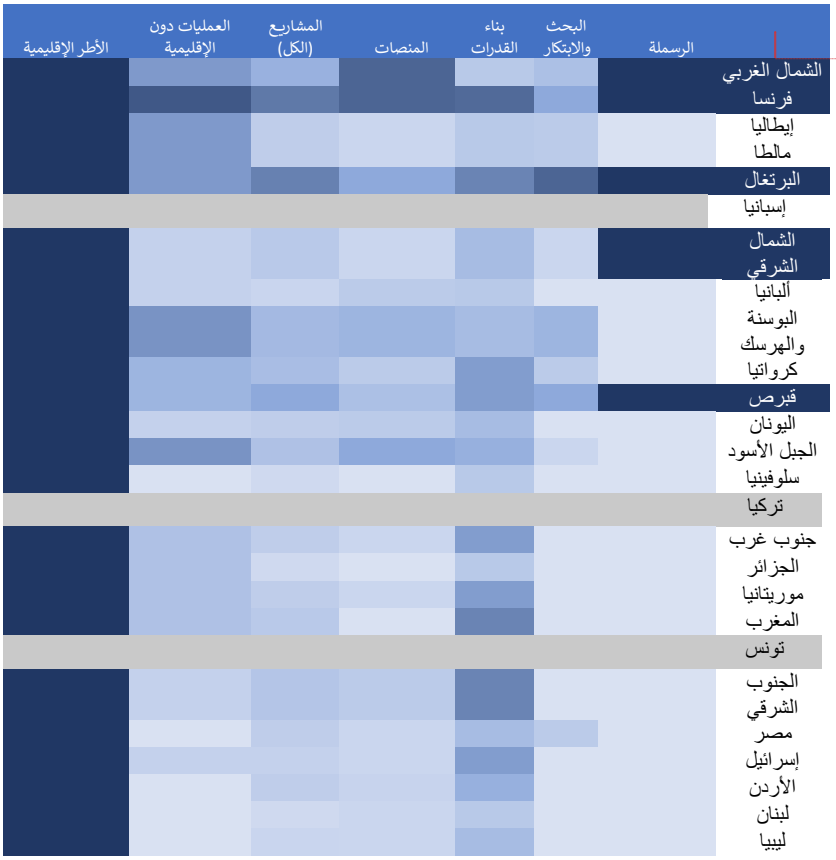

Commented [EH2]: To be in line with table above as in original

المصدر: قاعدة بيانات العمليات والأطر والمبادرات والمشاريع التي تم تجميعها لتقرير حالة تطور الاقتصاد الأزرق المستدام للاتحاد من أجل المتوسط

3.3.2 تقييم الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

كخطوة أخيرة في التحليل، يتم إعادة النظر في الأولويات الرئيسية التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط للتنمية المستدامة لقطاع النقل. يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. ويتم ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر / العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل وموازاة ذلك مع كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بإجراء تقييم لحالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

دعوة للعمل الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تبرير وتحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
• العمل على وضع خطة عمل إستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط لاتصالات النقل		• أساس خطة العمل هو سياسة النقل في الاتحاد الأوروبي (لا سيما الطرق السريعة للبحر، وشبكة النقل عبر أوروبا، وبُعد النقل في سياسة الجوار الأوروبية). ستعمل خطة العمل الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط لإتصالات النقل على تقييم تنفيذ خطة عمل النقل الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 2014-2020 في بلدان البحر الأبيض المتوسط. التنفيذ الأمثل: نحو ممر متوسطي جديد: من الموانئ الجنوبية الشرقية إلى الشمالية الغربية هي مثال لمشروع تحسين وتعزيز الروابط التجارية بين موانئ منطقة البحر الأبيض المتوسط.
• إنفاذ / التصديق على متطلبات المنظمة البحرية الدولية التي تحدد حد الكبريت العالمي بنسبة 0.50٪ في الوقود البحري، بموجب المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن		بوسيدون ميد 2 مع شركاء مشاركين من اليونان وقبرص وإيطاليا، هو المشروع الوحيد الذي تم تحديده والذي يهدف إلى المساهمة في تقليل الآثار السلبية لتشغيل زيت الوقود الثقيل وتسهيل التنفيذ فيما يتعلق بالوقود البديل من أجل مستقبل مستدام في صناعة الشحن.
• دعم إدخال منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت حيز التنفيذ		• في مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، تم الاتفاق على أن تقدم الأطراف المتعاقدة في برشلونة إلى المنظمة البحرية الدولية للنظر فيها بحلول منتصف عام 2022، الاقتراح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط، ككل، كمنطقة للتحكم في الانبعاثات. لأكاسيد الكبريت

Commented [EH3]: Table to be full-widt as in original

		• ينفذ مشروع لايف فور ميديكا الاحتياجات والاختناقات والحواجز التي تحول دون تعيين منطقة التحكم في الانبعاثات وينسق بشكل وثيق مع ريمبيك.
• تعزيز الخبرة وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات المحددة لبلدان البحر الأبيض المتوسط		تم تحديد عدد كبير من المشاريع في الشمال للتعامل معها. يتعامل المخطط الرئيسي الممول من مرفق توصيل أوروبا لـ OPS في الموانئ الإسبانية مع إمدادات الطاقة البرية. ومن المثير للاهتمام، أن الاتحاد الأوروبي مول العديد من المشاريع، بما في ذلك المشروع المذكور أعلاه، حصريًا للمستفيدين الإسبان. التركيز الآخر للمشاريع هو الاستثمار في تكنولوجيا الغاز الطبيعي المسال والبنية التحتية.
• أن تتعاون دول البحر الأبيض المتوسط بنشاط وتشارك في تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال توفير الطاقة النظيفة والتكنولوجيا		• تتعاون 11 دولة من شمال البحر الأبيض المتوسط في الشبكات الأقاليمية للتنقل الكهربائي في البحر الأبيض المتوسط من أجل أنظمة النقل متعددة الوسائط وبين المدن منخفضة الكربون بما في ذلك التنقل بين البر والبحر. علاوة على ذلك، تمول انترريغ ميد مشروع التنقل الحضري المستدام في مدن ميد بورت حيث تم تحسين المعرفة بخطط التنقل المستدام في إيطاليا والجبل الأسود وألبانيا وقبرص وإسبانيا واليونان وسلوفينيا. • تفتقد بلدان الجنوب إلى المشاريع المتعلقة بتوفير الطاقة النظيفة والتكنولوجيا
• تطوير الوسائل الضرورية لتسهيل التجارة البحرية مثل بيئة إدارية رقمية بالكامل للنقل البحري ، وهي ضرورية لتحقيق الفوائد الكاملة لنظام النافذة الواحدة البحرية		• ثلاثة مشاريع في الشمال ومشروعان في الشمال والجنوب تعالج الرقمنة في النقل والموانئ. على سبيل المثال، سيقوم مشروع داتا بورتس للنقل والابتكار الممول من الاتحاد الأوروبي بتصميم منصة بيانات صناعية. ستعمل منصة بيانات المنافذ المعرفية على ربط البنى التحتية الرقمية الحالية للموانئ البحرية وأنظمتها. المستفيدون يأتون من إسبانيا وفرنسا وإسرائيل واليونان
• دعوة دول البحر الأبيض المتوسط للتصديق على اتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة التدوير الآمن والسليم بيئياً للسفن، والتأكد من أن السفن التي ترفع علمها لا يتم تفكيكها إلا في المرافق التي تلبي المعايير الاجتماعية والبيئية العالية		• لم يتم تحديد أي إطار أو مبادرة أو مشاريع تتعلق باتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة التدوير الآمن والسليم بيئياً للسفن

4.3.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم بعض الأفكار (الأولية) حول نوع الإجراءات (عمليات الأطر والمشاريع) والدعم ذي الصلة المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط، في معالجة فرص النقل والموانئ عبر البحر الأبيض المتوسط . يتم تجميع الدعوات لاتخاذ الإجراءات في مجموعتين ، واحدة تتعلق بالأطر والأخرى تتعلق بالمشاريع.

تشير السبل المحتملة التالية إلى الدعوات لاتخاذ الإجراءات المتعلقة **بالأطر**، والتي تتمثل في إنفاذ / التصديق على متطلبات المنظمة البحرية الدولية التي تحدد حد الكبريت العالمي بنسبة 0.50 ٪ في الوقود البحري، ودعم إدخال منطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت حيز التنفيذ، والدعوة بشأن بلدان البحر الأبيض المتوسط للتصديق على اتفاقية هونغ كونغ الدولية، والعمل نحو خطة عمل استراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط لإتصالات النقل.

• البناء على إمكانات توسيع شبكة النقل العابرة لأوروبا، ولا سيما الفضاء الأوروبي البحري الجديد، إلى بلدان ثالثة مجاورة.[30]

يعترف التعاون المشترك لعام 2021 بشأن تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي والخطة الاقتصادية والاستثمارية المصاحبة للمنطقة، باتصال النقل كمكون رئيسي لتنمية جنوب البحر الأبيض المتوسط.

إن وجود شبكة شاملة للنقل عبر البحر الأبيض المتوسط، والتي لا يزال تعريفها مستمرًا، من شأنه أن يسهل الاتصال الإقليمي. تحتاج الموانئ إلى الاندماج بشكل أفضل في نظام لوجستي داخلي أوسع متعدد العقد، لا سيما في الحوض الجنوبي والشرقي، والذي يمكن أن يكون أحد أهداف هذه الشبكة.

يجب أن يكون الهدف الآخر هو إضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل التوريد عبر البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت تعتمد بشكل كبير حتى الآن على الاتجاهات العالمية. يمكن أن تكون هذه الجهوية حلاً فعالاً لكل من الشواطئ الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

[30] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52021DC0820&from=EN

• البناء على العمل الذي قامت به مجموعة العمل التابعة للاتحاد من أجل المتوسط بشأن النقل لخطة العمل الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط لتوصيلية النقل ومجموعة ويست ميد الفنية المعنية بالشحن الأخضر كممارسة جيدة للتعاون المعزز ذي الأهمية لحوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله.

تشير السبل المحتملة التالية إلى الدعوات لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمشاريع وهي تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، ودعوة دول البحر الأبيض المتوسط إلى التعاون والمشاركة بنشاط في تنفيذ المشاريع المشتركة، وتطوير الوسائل الضرورية لتسهيل التجارة البحرية مثل بيئة إدارية رقمية بالكامل للنقل المنقول بالماء.

• يمكن تجربة **المشاريع المتعلقة بتوفير الطاقة النظيفة والتكنولوجيا** في الجنوب. في الشمال ، هناك أمثلة مثل مشاريع تحسين خطط التنقل الحضري المستدام التي يمكن الاستفادة من نتائجها.

يعد **تعزيز استيعاب التقنيات المبتكرة والرقمنة الكاملة أمرًا حيويًا** لتعزيز الموانئ الذكية، وإمدادات الطاقة البرية الفعالة من أجل إزالة الكربون عن النقل البحري وبدء تشغيل الأنظمة البحرية ذات النافذة الواحدة عبر جميع المشغلين الإقليميين. للاطلاع على دور الموانئ كمراكز للطاقة، انظر أيضًا فصل التوعية بمخاطر الألغام.

يجب أن تتماشى المشاريع الجديدة بشكل وثيق مع المجموعة الفنية التابعة **لمبادرة ويست ميد بشأن النقل المستدام والشحن الأخضر**، وعلى وجه الخصوص العمل من أجل الموانئ الخضراء في غرب البحر الأبيض المتوسط لتكون بمثابة شبكة من "مجتمعات الطاقة"

• فيما **يتعلق بالنقل بالماء**، يمكن الاستفادة من الأبحاث من أجزاء أخرى من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما هوريزون 2020 للنقل والابتكار التي توفر وسائل نقل ذكية وخضراء وآمنة وتنافسية محمولة بالمياه مثل مشروع ستيرار (بقيادة منظمة بلجيكية وتضم المستفيدين البرتغاليين والإيطاليين). هنا، يمكن تعزيز / الاستفادة من المزيد من أوجه التآزر مع تجارب شمال الاتحاد الأوروبي.

• الخبرة والاستثمار في الشمال في مجال **توفير الطاقة البرية وتقنيات توفير الطاقة لأنشطة الموانئ** بالإضافة إلى تطوير أنواع الوقود البديلة والوقود الانتقالي حسب الاقتضاء، ويجب تعزيز كفاءة الطاقة الفنية والتشغيلية للسفن نظرًا لأنه تم تحديد المشاريع فقط لإمدادات الطاقة البرية بالإضافة إلى **أنواع الوقود البديلة والانتقالية** ويمكن للمشاريع القائمة مشاركة خبراتها مع أصحاب المصلحة في مجال النقل في الجنوب والشرق.

• هناك إمكانية لتعزيز الاستثمارات والابتكار في الموانئ الخضراء. يمكن أن يكون التوفيق بين الموانئ الخضراء وشركات الشحن الخضراء مع التركيز على الموانئ الصغيرة خيارًا قابلاً للتطبيق لتحسين إمكانات الابتكار والتنويع من خلال الطاقة النظيفة والتكنولوجيا.[31]

وسيشمل ذلك أيضًا دعمًا أوسع نطاقًا لتنويع نماذج الأعمال في الموانئ الصغيرة (الارتباط بالسياحة البحرية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في نهج يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة).

5.3.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

<u>الموانئ والمراسي الصغيرة</u>

تعتبر الموانئ والمراسي الصغيرة مكونًا أساسيًا للتنمية المستدامة للنقل البحري المستدام والموانئ في البحر الأبيض المتوسط.

على الرغم من أنها تمثل إمكانات عالية للمنطقة، لا سيما نحو التطوير في "محاور مجتمعية محلية / إقليمية" للابتكار المستدام وتنويع سلاسل القيمة المحلية، إلا أنها غالبًا ما تكون صغيرة جدًا ومجزأة في قدرتها على التواصل لتقديم النفوذ المناسب للشركات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين.

على هذا النحو، تم الاتفاق على استكشاف سبل المضي قدمًا في **تطوير أفكار المشاريع** من أجل زيادة دعم قدرة الموانئ المحلية الصغيرة والمراسي لتكون بمثابة "مراكز ابتكار" من أجل التنويع المستدام للنظم الإيكولوجية للأعمال المحلية.

في إطار الدعوة "الرئيسية" التي أطلقها الصندوق الأوروبي للمصايد وتربية الأحياء المائية[32]**، تلقت سينا 26 اقتراحًا**، بما في ذلك دعم "الموانئ المستدامة والنقل" في البحر الأبيض المتوسط (الموضوع 3)[33]. هدفت الدعوة إلى دعم "تعزيز

[31] يمكن اعتبار المسرع الأزرق لشركة أتلانتيك سمارت بورتس كمفهوم مرجعي لهذا الغرض-(https://cinea.ec.europa.eu/news/applications-are-open-take-part-atlantic-smart-ports-blue-accelerator -2021-10-01_ar)

[32] https://oceans-and-fisheries.ec.europa.eu/funding/emfaf_en

[33] https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/topic-details/emfaf-2023-pia-flagship-3-med;callCode=EMFAF-2023-PIA-FLAGSHIP;freeTextSearchKeyword=;matchWholeText=true;typeCodes=1;statusCodes=31094501,31094502,31094503;programmePeriod=null;programCcm2Id=null;programDivisionCode=null;focusAreaCode=null;destinationGroup=null;missionGroup=null;geographicalZonesCode=null;programmeDivisionProspect=null;startDateLte=null;startDateGte=null;crossCuttingPriorityCode=null;cpvCode=null;performanceOfDelivery=null;sortQuery=sortStatus;orderBy=asc;onlyTenders=false;topicListKey=callTopicSearchTableState

مجتمعات الطاقة في موانئ البحر الأبيض المتوسط، على سبيل المثال. من خلال دعم / توقع التحول إلى الغاز الطبيعي المسال، أو من خلال اعتبار الغاز الطبيعي المسال نحو اختيار أوسع لأنواع / تقنيات الوقود البديلة، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر، والكهرباء، وطاقة الرياح، وما إلى ذلك.[34]

4.2 السياحة الساحلية والبحرية

1.4.2 مقدمة

السياحة الساحلية والبحرية هي أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية لدول البحر الأبيض المتوسط. يخضع القطاع حاليًا لتغيير هيكلي تحويلي، والذي يتضمن إيجاد توازن مناسب بين الاحتياجات والفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية. يعد قطاع السياحة الساحلية والبحرية من بين أكثر القطاعات تضرراً من جائحة كورونا. نظرًا لأن القطاع نفسه له تأثيرات كبيرة على البيئة والسكان المحليين، فإن الحفاظ على النظام البيئي البحري والساحلي وكذلك السياحة المستدامة هي مشكلات تنعكس أيضًا بشكل جيد في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام. وبشكل أكثر تحديدًا، يهدف التغيير المستدام في القطاع إلى إزالة الإمكانات الاقتصادية للقطاع، ومعالجة آثاره البيئية وضمان الاستدامة على المدى الطويل وبالتالي مطابقة أهداف التنمية المستدامة

الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، 2 فبراير 2021:

- تعزيز تنسيق السياسات وتعاون أصحاب المصلحة وآليات التعاون لتقوية مرونة قطاع السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- وضع خطط شاملة للرصد والتقييم والإحصاء وتعزيز رقمنه القطاع.
- تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل قطاعية لتخضير القطاع وتقليل انبعاثات الكربون من صناعة السياحة بأكملها، بما في ذلك النقل البحري المرتبط بالسياحة.
- معالجة السياحة الموسمية والسياحة الزائدة عن طريق الترويج لتنويع العرض السياحي، وتشجيع السياحة القائمة على الخبرة والبطيئة وكذلك ربط المناطق النائية؛
- تعزيز السياحة البيئية والسياحة المتخصصة، بما في ذلك أنشطة مثل سياحة الصيد البحري، وسياحة الطهي والسياحة الرياضية، من بين أمور أخرى.
- • تعزيز السياسات المالية والاستثمارية لدعم السياحة الساحلية والبحرية المستدامة.

2.4.2 أنشطة متطورة

[34] المرجع نفسه

في قطاع السياحة الساحلية والبحرية، تمثل الأنشطة المحددة عبر البحر الأبيض المتوسط تركيزًا قويًا على **السياحة المستدامة**[35]، والتي تُعزى إلى الأولوية التي حددتها برامج الاتحاد الأوروبي. هذه الأجندة تشمل إجراءات من أجل السياحة الأوروبية المستدامة والتنافسية التي نشرتها المفوضية الأوروبية [36]في عام 2007. لوصف موجز لأطر عمل الاقتصاد الأزرق المستدام والمبادرات والإجراءات المتعلقة بمصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، يتم إجراء مجموعة مختارة من الإجراءات ذات الصلة (على أساس قائمة أطول من المبادرات التي تم جمعها والمشاريع) والمبينة في هذا القسم.

الإقليمية ودون الإقليمية

• **تركز الإستراتيجية الأوروبية لمزيد من النمو والوظائف في السياحة الساحلية والبحرية** على التحديات التي يجب معالجتها وتقترح استراتيجية لتعزيز استدامة القطاع وقدرته التنافسية.

• يهدف **إطار عمل مجتمع السياحة المستدامة التابع لشركة انترريغ ميد** (مشروع السياسة والرسملة) إلى معالجة ضغوط السياحة. تعزيز الجاذبية وعرض السياحة؛ تعزيز ممارسات التخطيط والإدارة نحو السياحة المستدامة وبناء مجتمع قوي من المشاريع وأصحاب المصلحة.

• **مذكرة تفاهم اتحاد غرف التجارة والصناعة المتوسطية/ منظمة السياحة العالمية لتعزيز تنمية السياحة المستدامة** في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقع اتحاد غرف التجارة والصناعة المتوسطية ومنظمة السياحة العالمية على مذكرة تفاهم لتعزيز تنمية السياحة المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

• **منتدى السياحة المتوسطي (ميد تور)** يجمع مؤتمرات سنوية للقطاع الخاص تهدف إلى تعزيز مشاريع الاستثمار السياحي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

• **إعلان أثينا للسياحة المستدام**ة الذي يجمع ستة شركاء من دول شمال البحر الأبيض المتوسط، من قبل مجتمع ميد للسياحة المستدامة، ويهدف إلى تحقيق أربعة أهداف: المساهمة في معالجة ضغوط السياحة، وتعزيز الجاذبية وعرض السياحة، وتعزيز ممارسات التخطيط والإدارة نحو السياحة المستدامة، وبناء مجتمع قوي من المشاريع وأصحاب المصلحة.

• **تمثل شبكة ميت** نموذجًا جديدًا للسياحة البيئية وتوفر شبكة عضوية للمناطق المحمية الملتزمة بتبني طريقة جديدة لتطوير السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

• **يركز اتصال الاتحاد الأوروبي بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام (2021)** [37]على تخضير النقل البحري والبنية التحتية للموانئ وإزالة الكربون منها. فيما يتعلق بالنقل، يركز الاتصال على تجديد السفن أو تعديلها باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات وعديمة الانبعاثات، بينما في حالة الموانئ، تقترح تطوير دورها الرئيسي كمراكز للطاقة. على هذا المنوال، يهدف الاتصال لعام 2020 بشأن استراتيجية التنقل المستدام والذكي[38] إلى طرح أولى سفن الانبعاثات الصفرية إلى السوق بحلول عام 2030 وإزالة الكربون من النقل البحري من خلال مجموعة واضحة من التدابير.

---

[35] https://ec.europa.eu/growth/sectors/tourism/offer/sustainable_en

[36] اتصال من المفوضية - جدول أعمال السياحة الأوروبية المستدامة والتنافسية-https://eur COM/2007/0621 final, lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52007DC0621

[37] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52021DC0240&from=EN

[38] https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:5e601657-3b06-11eb-b27b-01aa75ed71a1.0001.02/DOC_1&format=PDF

• **مبادرة بلو ميد:** صدرت خطة التنفيذ الأولية في يونيو 2020، بما في ذلك الإجراءات ذات الأولوية المرتبطة بالسياحة والسائحين والبيئة التي تتناول السياحة المستدامة والتراث الثقافي، والإجراءات المتعلقة برقمنة القطاع، وتنسيق السياسات.

المشاريع العابرة للحدود والمتعددة البلدان

هناك مجموعة واسعة من المشاريع عبر الوطنية في مجال السياحة الساحلية والبحرية مع تنوع كبير في الأهداف والنطاق الجغرافي والتمويل. بين رسم الخرائط والتحليل الذي تم إجراؤه، تم تحديد العديد منها:

- **تحسين تنمية السياحة المستدامة وقدرات المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون عبر الوطني ونقل المعرفة (توريسم) (شمال البحر المتوسط).**[39]
- **البحر الأبيض المتوسط كوجهة مبتكرة وفريدة من نوعها لمبادرات السياحة البطيئة (ميديرلز) (إقليمي).**[40]
- **المسارات الثقافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (كروسديف) (إقليمي).**[41]
- **تعزيز التطور المشترك للأنشطة البشرية والنظم الطبيعية من أجل تنمية السياحة الساحلية والبحرية المستدامة (كو- ايفلوف) (شمال البحر المتوسط).**[42]
- **وينتر ميد - شبكة جزر الشتاء للتجربة السياحية على مدار العام في البحر الأبيض المتوسط (شمال البحر المتوسط).**[43]
- **سيروكو- السياحة الساحلية والبحرية المستدامة بين الأقاليم من خلال التعاون والتخطيط المشترك (شمال البحر المتوسط).**[44]
- **هيريت - داتا - إدارة التراث المستدام نحو تأثير السياحة الجماعية بفضل الاستخدام الشامل للبيانات الكبيرة والمفتوحة (شمال البحر المتوسط).**[45]
- **بيست ميد - ما وراء مسار السياحة المستدامة الأوروبية ميد باث (شمال البحر المتوسط).**[46]
- **سمارت ميد (شمال البحر المتوسط).**[47]

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة الموضحة حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (متوفرة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة). يتم وصف تجميع لتحليل هذه العينة الأوسع من الأطر والمبادرات والمشاريع في هذا القسم.

---

[39] البلدان التي يغطيها :Tourism إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، وقبرص
[40] بلدان MEDPEARLS المشمولة: إسبانيا، إيطاليا، اليونان، مصر، الأردن، وفلسطين
[41] بلدان CROSSDEV المشمولة: إيطاليا والأردن ولبنان وفلسطين
[42] دول CO-EVOLVE المشمولة: اليونان، إيطاليا، كرواتيا، فرنسا وإسبانيا
[43] دول WINTER MED المشمولة: إيطاليا، اليونان، كرواتيا، قبرص، فرنسا، وإسبانيا
[44] الدول المشمولة في :SIROCCO كرواتيا وإيطاليا وإسبانيا واليونان
[45] بلدان HERIT-DATA المشمولة: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا واليونان وكرواتيا والبوسنة والهرسك
[46] تغطي دول :BEST MED إسبانيا واليونان والجبل الأسود وإيطاليا وكرواتيا والبرتغال وسلوفينيا وفرنسا
[47] الدول التي تغطيها :SMART MED كرواتيا والبوسنة والهرسك وفرنسا وإسبانيا والبرتغال والجبل الأسود وإيطاليا وسلوفينيا واليونان

النتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالإجراءات المعمول بها حاليًا في هذا القطاع هي كما يلي:

- يبدو أن الأطر الإقليمية **تغطي جميع البلدان** على الرغم من أنها قد تتطلب بعض التطوير الإضافي لإثبات وتعزيز الأطر الحالية والدعم المقدم ؛
- **تظل العمليات الإقليمية (دون الإقليمية) أكثر تشتتًا** (باستثناء الشمال الغربي حيث تشكل العديد من البلدان جزءًا من الأطر دون الإقليمية)؛
- تم **تطوير دعم المشروع** إلى حد كبير على الساحل الشمالي في جميع الفئات الأربع (التعاون، وبناء القدرات، والبحث والتطوير والرسملة) ، مع بعض الاستثناءات (بناء القدرات في تونس والبحث والتطوير في لبنان).
- **دعم الرسملة** أقوى حاليًا في عدد قليل من دول الاتحاد الأوروبي (إيطاليا وإسبانيا وكرواتيا واليونان)
- يبدو أن **التوازن المنخفض في دعم المشاريع** مستمر بين بلدان الجنوب والشمال.

مزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع المبادرات التي تم جمعها (الأطر والعمليات والمبادرات والمشاريع) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. يوفر تحليل اللون بعض الملاحظات:

وسيلة إيضاح الجدول: كلما كان اللون الأزرق أغمق، زادت تغطية المبادرات المعينة لكل بلد (يشير اللون الأزرق الداكن إلى مشاركة الدولة في جميع المبادرات المعينة للفئة المحددة، ويشير اللون الأزرق الباهت إلى نسبة محدودة جدًا من الإجمالي المبادرات المعينة).

الشكل: نظرة عامة على الإجراءات الحالية لكل دولة / أولوية قطاعية

تقييم التغطية الإقليمية

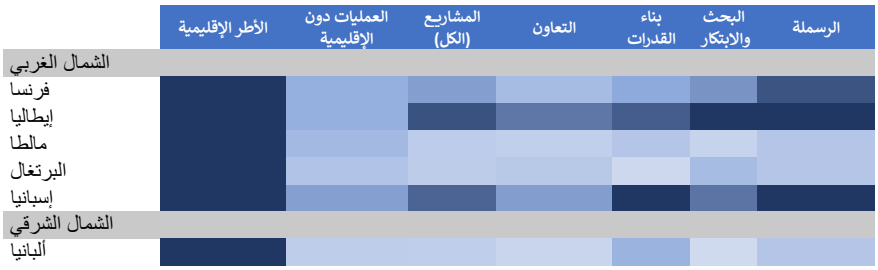

المصدر: قاعدة بيانات العمليات والأطر والمبادرات والمشاريع التي تم تجميعها من أجل تطوير الاتحاد من أجل المتوسط لتقرير الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط

3.4.2 حصر الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

كخطوة أخيرة في التحليل، من المهم العودة إلى الأولويات الرئيسية التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط من أجل التنمية المستدامة لقطاع السياحة. يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. ويتم ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر / العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومقارنتها بكل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بتقييم حالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

إعلان وزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
تعزيز تنسيق السياسات وتعاون أصحاب المصلحة وآليات التعاون لتعزيز مرونة قطاع السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط		**الأطروالعمليات** • شريطة أن يكون التمويل الكافي / المستهدف متاحًا فإن آليات التعاون لديها إمكانات جيدة للتوسع في بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى خاصة في الشواطئ الجنوبية والشرقية. قد تعتمد هذه الفرصة للاستفادة من أوجه التآزر مع المبادرات القائمة على مستوى المنطقة مثل مذكرة تفاهم اتحاد غرف التجارة والصناعة المتوسطية/ منظمة السياحة العالمية. هناك عدد قليل من الأطر الإقليمية ودون الإقليمية ولا يوجد إطار شبه إقليمي خارج الاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاستراتيجية الأوروبية لمزيد من النمو والوظائف في السياحة الساحلية والبحرية والتي تدعو إلى اتخاذ إجراءات هادفة في مجال السياحة الساحلية والبحرية وتقترح استراتيجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. **المشاريع** • في حين أن هناك بعض المشاريع في الجنوب، هناك إمكانية لتوسيع مشاريع التعاون في الجنوب، وكذلك من خلال خلق التآزر مع المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي. تركز المشاريع في الشمال على الشركات الصغيرة والمتوسطة والسياحة في المناطق النائية والاستفادة من نتائج المشروع وبناء المجتمع. يعد مشروع مجتمع ميد للسياحة المستدامة مثالاً بارزًا على تنسيق مشاريع إنتربريج

		ميد لزيادة تنسيق الاستراتيجيات وأوجه التآزر بين مشاريع إنتربريج ميد. تركز المشاريع في الجنوب/ الشرقي على التنسيق في مجال السياحة الثقافية. يمكن زيادة تعزيز تنسيق السياسات وتعاون أصحاب المصلحة وآليات التعاون.
وضع مخططات شاملة للرصد والتقييم والإحصاء وتعزيز رقمنه القطاع		**الأطر والعمليات** • لا توجد استراتيجية قطاعية حول كيفية تعزيز الرقمنة في القطاع وتحسين الإحصاءات القطاعية. تم تحديد المشاريع فقط من خلال رسم خرائط الإجراءات في السياحة الساحلية والبحرية **المشاريع** هناك ثغرات في أنظمة الرصد والتقييم والإحصاء الشاملة. يتم التعامل مع الرقمنة فقط من خلال عدد قليل من المشاريع وبطريقة محدودة (استخدام البيانات، والتعاون مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والألعاب، وما إلى ذلك). لا يوجد مشروع لديه نهج شامل للرقمنة في هذا القطاع. هذه الفجوة موجودة في كل من الشمال والجنوب. تم تمويل المشاريع بشكل خاص من قبل إي إن أي- سي بي سي (في الشمال والجنوب) وإنتربريج ميد (الشمال). الأطر والعمليات • تم تحديد المشاريع حصريا. تعد الاستدامة جزءًا من الاستراتيجية القطاعية للاتحاد الأوروبي ، لكن الاستراتيجيات أو العمليات القطاعية المتعلقة بالتخضير والحد من انبعاثات الكربون في القطاع مفقودة. المشاريع • مشروع واحد فقط مرتبط بالنقل البحري المتصل بالسياحة المستدامة. يركز مشروع سيروكو على السياحة الساحلية والبحرية المستدامة بين الأقاليم من خلال التعاون والتخطيط المشترك في الشمال. علاوة على ذلك ، هناك نقص في المشاريع ذات الأهداف الواضحة للحد من انبعاثات الكربون. المشاريع التي تم تضمينها في إطار دعوة العمل هذه هي مشاريع تركز على استراتيجيات وخطط عمل للسياحة المستدامة، ومشروعين حول الاقتصاد الدائري في السياحة في شمال البحر الأبيض المتوسط ، ويركز مشروع كونسيم- ليس على تقليل الاستهلاك في المجتمعات السياحية المتوسطية. تم تحديد جميع المشاريع في الشمال.
تنفيذ استراتيجيات قطاعية وخطط عمل للحد من انبعاثات الكربون من صناعة السياحة بأكملها والحد منها، بما في ذلك النقل البحري المرتبط بالسياحة		**الأطر والعمليات** **• تم تحديد المشاريع حصريا. تعد الاستدامة جزءًا من الاستراتيجية القطاعية للاتحاد الأوروبي ، لكن الاستراتيجيات أو العمليات القطاعية المتعلقة بالتخضير والحد من انبعاثات الكربون في القطاع مفقودة.** **المشاريع**

		• مشروع واحد فقط مرتبط بالنقل البحري المتصل بالسياحة المستدامة. يركز مشروع سيروكو على السياحة الساحلية والبحرية المستدامة بين الأقاليم من خلال التعاون والتخطيط المشترك في الشمال. علاوة على ذلك ، هناك نقص في المشاريع ذات الأهداف الواضحة للحد من انبعاثات الكربون. المشاريع التي تم تضمينها في إطار دعوة العمل هذه هي مشاريع تركز على استراتيجيات وخطط عمل للسياحة المستدامة، ومشروعين حول الاقتصاد الدائري في السياحة في شمال البحر الأبيض المتوسط ، ويركز مشروع كونسيم-ليس على تقليل الاستهلاك في المجتمعات السياحية المتوسطية. تم تحديد جميع المشاريع في الشمال.
معالجة الموسمية والسياحة من خلال الترويج لتنويع العرض السياحي، وتشجيع السياحة القائمة على الخبرة والسياحة البطيئة وكذلك ربط المناطق النائية؛		الأطر والعمليات • لا توجد حاليا أطر عمل تتناول الموسمية المشاريع • توجد ثغرات في الجنوب. تقع معظم المشاريع التي تتناول الطابع الموسمي والسياحي في شمال البحر الأبيض المتوسط. هناك رأس مال محتمل من مشاريع في الشمال بالإضافة إلى إمكانية بناء تآزر مع مشاريع في الشمال. تم تحديد عدد قليل من المشاريع التي تم تمويلها من قبل إي إن أي- سي بي سي ميد لمعالجة الموسمية والسياحة في الشمال والجنوب. في الشمال، يركز إنتربرج ميد بشكل خاص على هذه الجوانب، ولا سيما المشاريع المتعلقة بالسياحة البطيئة وفي المناطق النائية.
تعزيز السياحة البيئية والسياحة المتخصصة، بما في ذلك أنشطة مثل سياحة الصيد البحري، سياحة الطهي، السياحة الرياضية، من بين أمور أخرى		الأطر والعمليات • تم تحديد عدد قليل من المبادرات والعمليات في الشمال والجنوب وخاصة في مجال السياحة البيئية. أطر العمل غير متوفرة للمنطقة وكذلك على المستوى دون الإقليمي المشاريع • تقع معظم المشاريع السياحية المتخصصة باستثناء السياحة الثقافية وسياحة المغامرات / الرياضة في الشمال. مشاريع السياحة البيئية نادرة في الجنوب. تم العثور على ثروة من المشاريع في الشمال المتعلقة بالسياحة البيئية، بالإضافة إلى مشاريع السياحة المتخصصة الأخرى (سياحة الصيد البحري، سياحة الطهي، السياحة الرياضية والسياحة الثقافية) بتمويل من كوزمي، برنامج إيراسموس + الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك، إنتربرج ميد ، إلخ.
تعزيز السياسات المالية والاستثمارية لدعم السياحة الساحلية والبحرية المستدامة		الأطر والعمليات التمويل متاح بشكل خاص للسياحة الساحلية والبحرية المستدامة في كل من الشمال والجنوب وضمن خطط التمويل الأوسع مثل إنتربرج ميد أو برامج إنتربرج الأخرى أو إي إن أي- سي بي سي ميد. غالبية الأموال تأتي من مصادر الاتحاد الأوروبي.

4.4.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم بعض الأفكار حول نوع الإجراءات (عمليات الأطر والمشاريع) والدعم ذي الصلة المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط، من أجل معالجة وضمان السياحة الساحلية والبحرية المستدامة بالكامل عبر البحر الأبيض المتوسط. يتم تجميع السبل المختلفة للتعاون اعتمادًا على الأهداف المختلفة للدعوة لاتخاذ الإجراءات المستمدة من الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط - كما هو موضح في النص أدناه.

تشير السبل المحتملة التالية إلى **الدعوات لاتخاذ إجراءات تتعلق بالحوكمة** ، والتي تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات وتعاون أصحاب المصلحة وآليات التعاون لتعزيز مرونة قطاع السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛ تطوير مخططات شاملة للرصد والتقييم والإحصاء وتعزيز رقمنه القطاع؛ وتنفيذ استراتيجيات قطاعية وخطط عمل لتخضير القطاع وتقليل انبعاثات الكربون من صناعة السياحة بأكملها ، بما في ذلك النقل البحري المرتبط بالسياحة؛

- **يمكن تعزيز إطار إقليمي أقوى من خلال دعم المشاريع / المبادرات المتعلقة بتنسيق السياسات وتعاون أصحاب المصلحة وآليات التعاون** في الجنوب. يوجد في الشمال العديد من الأمثلة حيث يحدث هذا ويعمل بشكل جيد. على وجه الخصوص، يجب إنشاء منصة / مراصد مجتمع السياحة المستدامة ميد (المستوى المحلي) لتقديم إطار عمل للتعاون لتسهيل التآزر بين المشاريع الإقليمية المعيارية. **الممارسة الجيدة هي تعاون مؤتمر اللجنة المتوسطية للمناطق البحرية الطرفية والاتحاد من أجل المتوسط جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى** مثل منظمة السياحة العالمية، انترريغ ميد، إي إن أي- سي بي سي ميد، والتي تحولت إلى دليل التشغيل الأخير كتيب تشغيلي حول "التجديد الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بعد الأزمة : الأساليب والأدوات المشتركة لإعادة إطلاق نموذج السياحة المستدامة بعد جائحة كورونا [48]"، وكذلك في عام 2018 الجمع بين أصحاب المصلحة في كو - ايفلوف وميدكوست 4 بي جي.[49] يعزز بانوراما ميد القدرات الملموسة للجمهور - لدعم عمليات الحوكمة في مواجهة التحديات المشتركة عبر الوطنية والتخطيط للحلول المحتملة. ومن المعلوم أن مذكرة التفاهم القادمة بين الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة السياحة العالمية ستعزز الإطار الإقليمي.

• يمكن تنفيذ إطار استراتيجي **للرقمنة في الشمال والجنوب** لتعزيز الرقمنة في القطاع. لم تحدد الخرائط الأطر الإقليمية التي تدعم رقمنة شركات السياحة ومشغليها. هناك حاجة لقدرة أكبر على تخطيط وتطوير الاستيعاب الكامل لإمكانات الرقمنة نحو تنويع الأسواق والمنتجات والخدمات السياحية في جميع أنحاء المنطقة. مشاريع مثل مشروع المسرعات الإبداعية للسياحة المستدامة هي ممارسات جيدة يمكن الاستفادة منها.

• **إن المشاريع التي تنفذ بشكل صريح استراتيجيات قطاعية وخطط عمل من أجل الحفاظ على البيئة وتقليل انبعاثات الكربون** نادرة. بهذا المعنى، تركز المشاريع بدلاً من ذلك على الاستدامة أو الاقتصاد الدائري في الشمال. وبالتالي، هناك فرصة قوية في الجنوب لتعزيز المشاريع في هذا الصدد. هناك حاجة لقدرة أكبر على تخطيط وتطوير البنى التحتية للسياحة الخضراء، نحو تنويع الأسواق والمنتجات والخدمات السياحية في جميع أنحاء المنطقة.

[48] https://cpmr.org/maritime/cpmr-imc-fosters-collaboration-on-sustainable-tourism-with-partners-from-southern-and-eastern-mediterranean/19824/; https://cpmr-intermed.org/uncategorized/med-sustainable-tourism-days-several-paths-towards-a-common-goal/13890/

[49] https://cinea.ec.europa.eu/events/sustainable-tourism-innovation_en

• يمكن تطوير المشاريع المتعلقة **بالرحلات البحرية الصغيرة ذات الصلة بالسياحة** ذات الأثر البيئي المنخفض، وتعزيز روح المبادرة المحلية والتراث الثقافي في كل من الشمال والجنوب. ويمكن ربط ذلك بالجهود الهادفة إلى استيعاب الرقمنة في الموانئ الصغيرة وتخضيرها وربطها بفكرة الاستثمار في الموانئ الصغيرة في الأولوية القطاعية "النقل البحري والموانئ"، بما في ذلك البنية التحتية والصناعة.

يشير المسار المحتمل التالي إلى **الدعوات لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بالابتكار القطاعي**، والتي تهدف إلى معالجة الموسمية والسياحة الزائدة عن طريق تعزيز تنويع العرض السياحي، وتشجيع السياحة القائمة على الخبرة والبطيئة وكذلك ربط المناطق النائية؛ وتعزيز السياحة البيئية والسياحة المتخصصة، بما في ذلك أنشطة مثل سياحة الصيد البحري، وسياحة الطهي، والسياحة الرياضية، من بين أمور أخرى ؛

• الدفع نحو **الاستفادة** من مجموعة واسعة من **الممارسات / المشاريع الجيدة** الحالية (غالبًا ولكن ليس فقط تم تطويرها على الشاطئ الشمالي)، **والتبني** الكامل **والمزيد من التطوير** لتعكس التحديات والفرص المحددة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. سيسمح هذا الإجراء أيضًا بتعزيز التآزر والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين (الجنوب والجنوب وكذلك بين الشمال والجنوب) وتسريع المفاهيم والأفكار المبتكرة من خلال البناء على التجارب السابقة. أطلق الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دعوة لدعم المشاريع الرائدة في مجال السياحة على وجه التحديد نحو منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، المفتوحة للمنطقة بأكملها. يجب مراقبة المشاريع ويجب توجيه النتائج الناجحة نحو المنطقة بأسرها.

دعم **مشاركة أكثر منهجية لوكالات التنمية وبنوك الاستثمار المحلية / الإقليمية (على سبيل المثال، بنك التنمية الأفريقي) في المنطقة في** تعزيز ريادة الأعمال المبتكرة والمستدامة في مجال السياحة الساحلية والبحرية (البيئية / المستدامة) - لست متأكدًا من أنها تتدفق بشكل منطقي مع الجزء السابق ربما مع **تركيز قوي على الشباب والنساء** لأن السياحة هي أكبر رب عمل للإناث ولكن تمثيلهن ناقص بشكل رئيسي في المناصب القيادية والإدارية. بالإضافة إلى ذلك، يعد قطاع السياحة **مصدرًا مهمًا للنمو والوظائف**، خاصة للشباب ، حيث أن 13٪ من القوى العاملة المرتبطة بالسياحة تقل أعمارهم عن 25 عامًا. يمكن ترتيب **تجارب "التوأمة"** بين دول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

5.4.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

انظر القسم 6.

5.2 الطاقات البحرية المتجددة

2.5.1 مقدمة

يمكن أن تلعب الطاقات البحرية المتجددة دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفي مكافحة تغير المناخ. على الرغم من مستوى التنمية المحدود حاليًا، إلا أن هناك العديد من المواقع في البحر الأبيض المتوسط ذات إمكانات كبيرة لتطوير الطاقات البحرية المتجددة. تعتبر طاقة الرياح البحرية قطاعًا واعدًا للتوعية بمخاطر الألغام ، نظرًا لمستوى تطورها من حيث التكنولوجيا وأطر

السياسات والتسويق والقدرات المركبة. ومع ذلك، فإنها تواجه أيضًا تحديات القبول الاجتماعي فيما يتعلق بتعايشها مع الاستخدامات البحرية الأخرى وتأثيرها غير المعروف إلى حد كبير على النظم البيئية البحرية.

دعا الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، 2 فبراير 2021، إلى:

- التعاون في البحث والابتكار من أجل تطوير تكنولوجيات قادرة على الاستغلال الكامل لإمكانيات مصادر الطاقة المتجددة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك الجمع بين الأنشطة البحرية المختلفة في نفس الفضاء البحري
- يتم تنفيذ العمليات البحرية لإنتاج الطاقة المتجددة من خلال اتخاذ احتياطات السلامة ومراعاة الآثار البيئية.
- تعزيز الأطر التنظيمية ذات الصلة وتسهيل عملية الترخيص مع الحفاظ على التقييم الكافي والتشاور العام قبل تركيب البنية التحتية لمصادر الطاقة المتجددة البحرية.

2.5.2 أنشطة متطورة

إقليمي

• ترتبط هذه الأولوية ارتباطًا وثيقًا بالأهداف العالمية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبهذا المعنى، فإنه يرسم روابط مباشرة للإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط **بشأن البيئة وتغير المناخ (أكتوبر 2021)** والطاقة (يونيو 2021) ، حيث دعا وزراء البحر الأبيض المتوسط إلى **تعزيز الأطر التنظيمية الحالية ذات الصلة**، مع التركيز على عمليات الترخيص مع التقييم الكافي والتشاور العام.

• علاوة على ذلك، أطلق الاتحاد من أجل المتوسط **منصة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة** بهدف تعزيز النشر التدريجي لمصادر الطاقة المتجددة وإجراءات كفاءة الطاقة. علاوة على ذلك، تسعى **منصة سوق الكهرباء الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط** إلى تحقيق التكامل التدريجي لأنظمة وأسواق الكهرباء في المنطقة الأورو متوسطية.

• من خلال دور نشط في هذه المنصات، تلعب الرابطة المتوسطية لوكالات إدارة الطاقة الوطنية(**رابطة وكالات الطاقة المتجددة المتوسطية)** ومنصة منظمات الطاقة المتوسطية **(ميد-ريج)** دورًا رئيسيًا في تبادل الخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء .

• الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على المستوى الإقليمي تشمل **مرصد الطاقة المتوسطي.**

دون الإقليمي

• على مستوى الاتحاد الأوروبي، حدثت ثروة من التطورات السياسية في السنوات الأخيرة: لا سيما، اتصال الاتحاد الأوروبي **بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام (2021)** مع محور محدد للطاقة البحرية المتجددة؛ المضمنة فيما يسمى حزمة المناخ والطاقة، وكذلك الصفقة الخضراء الأوروبية.

• علاوة على ذلك، تقترح اتفاقية عام 2020 "**استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتسخير إمكانات الطاقة المتجددة البحرية من أجل مستقبل محايد مناخيًا**"[50] استراتيجية لجعل الطاقة المتجددة البحرية مكونًا أساسيًا لنظام الطاقة في أوروبا بحلول عام 2050 .

• خارج الاتحاد الأوروبي، لا توجد أطر خاصة بالطاقة المتجددة البحرية. وعلى الرغم من ذلك، هناك عدد من المبادرات النشطة في مجال تطوير الطاقات (المتجددة) بشكل عام:

o في البلدان العربية المتوسطية، يمتلك **المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أهدافًا مزدوجة** تتمثل في نشر تطبيق سياسات واستراتيجيات وتقنيات فعالة من حيث التكلفة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، فضلاً عن زيادة حصة منتجات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية وحصتها في السوق العالمية.

o علاوة على ذلك، تعمل **توصيلية الطاقة في وسط وجنوب شرق أوروبا** على تسريع تكامل أسواق الغاز والكهرباء في وسط شرق وجنوب شرق أوروبا.

المشاريع عبر الوطنية والمتعددة البلدان

- **ماسترال (شمال البحر المتوسط).**[51]
- **بيلاجوس (شمال البحر الأبيض المتوسط).**[52]
- **بلو ديل (شمال البحر المتوسط).**[53]

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة الموضحة حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (متوفرة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة). يتم وصف تجميع لتحليل هذه العينة الأوسع من الأطر والمبادرات والمشاريع في هذا القسم.

النتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالإجراءات المعمول بها حاليًا في هذا القطاع هي كما يلي:

• لا يزال **القطاع ينشأ في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مع عدد أقل من المبادرات مقارنة بالأولويات القطاعية الأخرى، على الرغم من ملاحظة تسارع في المبادرات، خاصة ولكن ليس فقط "في الخارج".

• هناك **تغطية جيدة نسبيًا للمناطق الفرعية المختلفة من خلال الأطر الإقليمية الموجودة** في البحر الأبيض المتوسط، وإن لم يكن بطريقة متجانسة، مما يعني ضمناً وجود آليات متداخلة مع إمكانية التوسع أكثر.

[50] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM:2020:741:FIN&qid=1605792629666

[51] البلدان المشمولة في ميسترال: قبرص، اليونان، كرواتيا، إيطاليا، مالطا، البرتغال، سلوفينيا، إسبانيا

[52] الدول التي تغطيها بيلاجوس: قبرص، فرنسا، اليونان، كرواتيا، إيطاليا، البرتغال ، إسبانيا

[53] بلدان بلو ديل: ألبانيا ، اليونان، كرواتيا، إيطاليا، مالطا، إسبانيا

• يظهر التوزيع شبه الإقليمي استقطابًا نسبيًا، حيث **تقود دول الاتحاد الأوروبي الطريق فيما يتعلق بعدد الأطر والمبادرات والمشاريع الإقليمية، على وجه التحديد في دول الاتحاد الأوروبي** تميل المبادرات إلى أن تكون وطنية أو محلية (على سبيل المثال، خططت فرنسا لتركيب اثنين من مزارع الرياح العائمة بحلول 2023-2024). تم تحديد مبادرة دون إقليمية بشأن الطاقات المتجددة تغطي البلدان العربية المتوسطية.

• تميل المشاريع عبر الوطنية الحالية إلى التركيز على **بناء القدرات** في الشمال الغربي والشمال الشرقي، وإلى حد ضئيل على المنصات ومشاريع الرسملة. لم يتم تحديد أي مشاريع عبر وطنية حول موضوع الطاقة البحرية المتجددة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من ظهور العديد من المنشآت التجريبية على المستوى الوطني بشكل تدريجي.

مزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع المبادرات المجمعة (الأطر والعمليات والمشاريع) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة الطاقات المتجددة البحرية، هناك عدد قليل من الإجراءات مقارنة بالأولويات الأخرى للإعلان الوزاري، مما يشير إلى تطور محدود للقطاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل (على سبيل المثال مشاريع بناء القدرات تم تحديد واحد فقط).

كما تنعكس النفقات المنخفضة نسبيًا مقارنة بالأولويات الأخرى في الأشكال أعلاه. بناءً على هذه الاعتبارات، لا ينبغي تفسير الظلال الداكنة من اللون الأزرق في الجدول أدناه على أنها مستوى عالٍ من تطور القطاع، بل على أنها هيمنه للإجراءات في البلدان الواقعة على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط.

وسيلة إيضاح الجدول: كلما كان اللون الأزرق أغمق، زادت تغطية المبادرات المعينة لكل بلد (يشير اللون الأزرق الداكن إلى مشاركة الدولة في جميع المبادرات المعينة للفئة المحددة، ويشير اللون الأزرق الباهت إلى نسبة محدودة جدًا من إجمالي المبادرات المعينة).

الشكل: مثال على نظرة عامة على الإجراءات الحالية لكل دولة / أولوية قطاعية

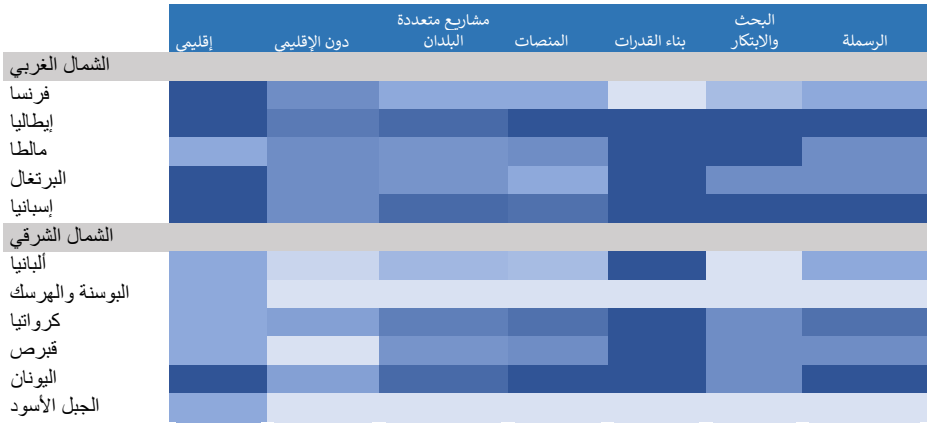

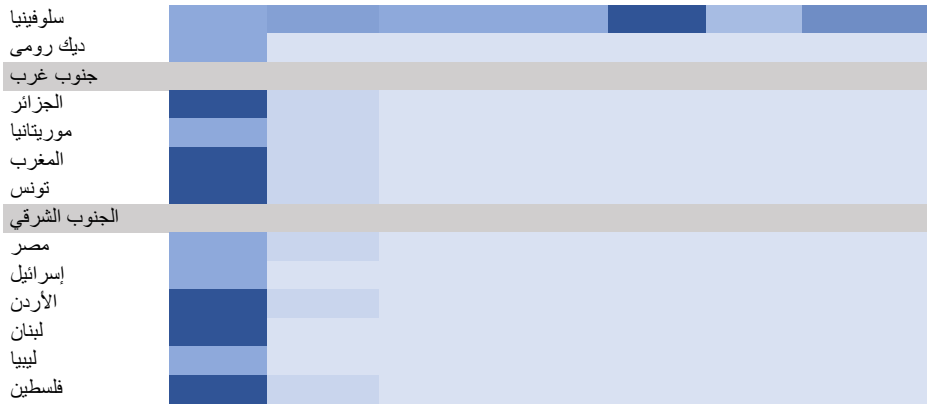

المصدر: قاعدة بيانات العمليات والأطر والمبادرات والمشاريع التي تم تجميعها من أجل تطوير الاتحاد من أجل المتوسط لتقرير الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط

3.5.2 حصر الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

كخطوة أخيرة في التحليل، من المهم العودة إلى الأولويات الرئيسية التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط من أجل التنمية المستدامة لقطاع الطاقة البحرية المتجددة. يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. وهي تفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر/ العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومقارنتها بكل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بإجراء تقييم لحالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامها كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: مثال على تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

دعوة للعمل الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
• التعاون في البحث والابتكار من أجل تطوير تقنيات قادرة على الاستفادة الكاملة من إمكانات مصادر الطاقة المتجددة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجمع بين الأنشطة البحرية المختلفة في نفس الفضاء البحري		• على الرغم من وجود العديد من المنصات ذات الصلة بالطاقة المتجددة ضمن نطاق الاتحاد من أجل المتوسط وما بعده (على سبيل المثال، المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البحث والتطوير مع خط عمل ملموس بشأن الطاقة المتجددة)، فهذه ليست خاصة بالطاقة المتجددة البحرية ولا توجد حاليًا استراتيجية طاقة متجددة بحرية في البحر الأبيض المتوسط، مع أهداف ملموسة للبحث والتطوير. على المستوى دون الإقليمي، تم تحديد أهداف تطوير الطاقة البحرية في الاتحاد الأوروبي، وتتم معالجة النزاعات المحتملة مع الاستخدامات البحرية الأخرى بشكل متزايد من خلال الأطر الحالية للتخطيط المكاني البحري (انظر الأولوية القطاعية ذات الصلة لمزيد من المعلومات). • يبدو أن هناك فجوة في مشاريع البحث والابتكار في مجال الطاقة المتجددة البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة في بلدان الجنوب. تميل المشاريع التي تم تحديدها في البحث والدعوة إلى التركيز على اختبار التقنيات الناشئة (مارينت، منصة مارينا).

		فيما يتعلق بدمج الأنشطة البحرية المختلفة مع الطاقة المتجددة البحرية، هناك بعض الأمثلة في الشمال مثل التجربة متعددة الاستخدامات في خليج الأسد (الطاقة البحرية المتجددة مع الاستزراع المائي).
• يتم تنفيذ العمليات البحرية لإنتاج الطاقة المتجددة من خلال اتخاذ احتياطات السلامة ومراعاة الآثار البيئية		• العمليات البحرية الجارية، في الغالب على مستوى الاختبار، تستند إلى عدد قليل من دول شمال وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. مع انتشار منشآت الطاقة المتجددة البحرية عبر بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى، هناك حاجة متزايدة للنظر في تأثيرها على الموائل البحرية والحياة البرية. على المستوى الإقليمي ، يضع الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط بشأن البيئة والعمل المناخي توصيات بشأن الطاقة النظيفة (على الرغم من أنها ليست مصادر الطاقة المتجددة البحرية محددة) ، بينما على مستوى الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون تنمية الطاقة المتجددة البحرية متوافقة مع التشريعات البيئية الأوروبية. فيما يتعلق بالمشاريع عبر الوطنية، تم تحليل الآثار البيئية لطاقات الرياح البحرية من خلال مشروع فاروس 4 إم بي إيه إس، وخلصت إلى أن التأثيرات تعتمد بشكل كبير على خصائص الموائل الخاصة بالموقع الفردي، وأنواع التوربينات والأساسات المستخدمة، وتقنيات التثبيت المستخدمة.
• تعزيز الأطر التنظيمية ذات الصلة وتسهيل عملية الترخيص مع الحفاظ على التقييم الكافي والتشاور العام قبل تثبيت البنية التحتية للطاقة المتجددة البحرية		• على مستوى الأطر / المبادرات الإقليمية، تعمل ميد- ريج كمنصة تعاونية لدعم البلدان لتعزيز قدرتها التنظيمية. يجمع هذا الاتحاد الإقليمي بين سلطات تنظيم الطاقة في 22 دولة متوسطية. تم تحديد مشروع عبر وطني يغطي بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط بهدف دعم الإدارات العامة من أجل تحسين إجراءات دمج الطاقة الزرقاء في سياسات الطاقة الوطنية والإقليمية (بلو ديل)

4.5.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم بعض الأفكار حول نوع الإجراءات والدعم المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط، في معالجة فرص الطاقة المتجددة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط. تم تحديد الإجراءات المقترحة على النحو التالي وتطويرها بناءً على المجالات ذات الأولوية التي تمثل عددًا أكبر من الفجوات كما ظهرت في التقييم، والهدف النهائي هو دعم وتعزيز العمل الذي ينفذه الاتحاد من أجل المتوسط.

فيما يتعلق بالدعوة الأولى للعمل المستمدة من الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، "التعاون في البحث والابتكار من أجل تطوير تكنولوجيات قادرة على الاستفادة الكاملة من إمكانات مصادر الطاقة المتجددة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجمع بين الأنشطة البحرية المختلفة في نفس الفضاء البحري"، يشير تحليل حالة التنفيذ الذي تم إجراؤه في القسم السابق إلى المجالات التالية للتعاون المستقبلي المحتمل:

- بالنظر إلى أن الموضوع يلحق بالركب بسرعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونظرًا لحقيقة أن دول شمال الاتحاد الأوروبي هي من بين الدول الأكثر تقدمًا في العالم من حيث تطوير الطاقة البحرية المتجددة (بحر الشمال وبحر البلطيق والمحيط الأطلسي) ، قد يكون من المفيد التحقق من المجالات لمزيد من التبادل والتعاون، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الأحواض البحرية المختلفة. في هذا الصدد، **من خلال آليات التعاون القائمة في الاتحاد من أجل المتوسط، يمكن التوأمه[54] بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر تقدمًا في مجال الطاقة المتجددة البحرية ودول البحر الأبيض المتوسط، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.**

- **الاستفادة من المخرجات القيمة والمبتكرة للمشاريع عبر الوطنية القائمة بشأن الطاقة الزرقاء في البحر الأبيض المتوسط** (مثل مجموعة الطاقة الزرقاء في بيلاجوس، ومختبرات ميسترال الإقليمية للطاقة الزرقاء) **وتوسيع نطاقها نحو بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.**

- **زيادة (وضوح) مشاريع البحث والابتكار في مجال الطاقة البحرية المتجددة ورفع مستوى المبادرات الإقليمية والمحلية القائمة،** لا سيما من خلال زيادة الحوار مع مؤسسات التمويل الدولية في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام.

[54] تربط برامج التوأمة المؤسسات من مختلف البلدان لتعزيز مجال معين من البحث. في هذا السياق ، يتم دعم الأنشطة مثل تبادل الموظفين على المدى القصير، وزيارات الخبراء، والدورات التدريبية في الموقع أو الافتراضية ، وورش العمل أو المؤتمرات.

- **زيادة استغلال آليات التعاون في مجال البحث والابتكار** (مثل منصة البحث والابتكار التابعة للاتحاد من أجل المتوسط) لتعزيز تكنولوجيا الطاقات البحرية المتجددة في المنطقة.

فيما يتعلق بالدعوة الثانية للعمل، "العمليات البحرية لإنتاج الطاقة المتجددة التي يجب تنفيذها من خلال اتخاذ احتياطات السلامة والنظر في الآثار البيئية"، تم اقتراح المسارات التالية للتعاون المستقبلي:

- **تعزيز وضع تصور وتطوير المشاريع عبر الوطنية التي تستكشف مناهج متعددة الاستخدامات لتنمية مصادر الطاقة المتجددة البحرية بالاقتران مع الاستخدامات البحرية الأخرى** (مثل تربية الأحياء المائية والسياحة وتحلية المياه وما إلى ذلك) ، والاستفادة من المعارف الموجودة والممارسات الجيدة، مثل مشاريع ماريبي أو ميرميد أو تروبوس.
- **استكشاف الروابط وأوجه التآزر مع الأولوية القطاعية "النقل البحري والموانئ"**، بناءً على فكرة **الموانئ كمحاور للطاقة النظيفة**[55] (كهربة الموانئ، وإنتاج الطاقة المتجددة على أساس التقنيات البحرية ، وتخزين الطاقة، وربط الشبكة).

- **تعميق المعرفة بالآثار البيئية للطاقة البحرية المتجددة**، بناءً على المنهجيات الحالية لتقييم الأثر البيئي للطاقة البحرية المتجددة كما تم تطويرها بواسطة المشاريع ذات الصلة (مثل فاروس4 إم بي إيه إس) وعلى الخبرة من البلدان الأكثر تقدمًا.

أخيرًا، فيما يتعلق بالدعوة الثالثة للعمل، "تعزيز الأطر التنظيمية ذات الصلة وتسهيل عملية الترخيص مع الحفاظ على التقييم الكافي والتشاور العام قبل تثبيت البنية التحتية للطاقة المتجددة البحرية"، تم اقتراح مسارات العمل التالية:

- **إنشاء "منصة الطاقة المتجددة البحرية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط"**، أو مجموعة عمل محددة في إطار المنصات الحالية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أو تكامل سوق الكهرباء. قد تضم هذه المجموعة أصحاب المصلحة الإقليميين ذوي الصلة (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والصناديق/ المرافق الجديدة) ، بهدف تطوير إستراتيجية الطاقة المتجددة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز وضع أهداف تنمية التوعية بمخاطر الألغام على المستوى الوطني ، وتبادل الممارسات الجيدة، وتطوير مشروع ملموس.

[55] https://maritime-executive.com/editorials/sustainable-ports-as-energy-hubs

- **استكشاف وتبادل أفضل الممارسات من حيث الأطر التنظيمية وتسهيل عملية الترخيص**، لا سيما للمشاريع متعددة الاستخدامات، بما في ذلك دور أقوى للتخطيط المكاني البحري من حيث الإذن بإعداد مناطق تجريبية لمبادرات جديدة في هذا المجال (أيضًا بناء على الإرشادات القادمة بشأن السماح لمصادر الطاقة المتجددة، والتي يجري حاليًا إطلاق استشارة عامة بشأنها.[56]

- **زيادة تعزيز أطر التعاون في مجال الطاقة الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** (مثل ميدنر و ميد-ريج والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأومي) ، وتعزيز الحوار واستكشاف أوجه التآزر فيما بينها ؛ وكذلك الترويج لإدراج موضوع تطوير الطاقة المتجددة البحرية ضمن محفظتهم.

أخيرًا، مع التركيز على الأولوية الشاملة "التخطيط المكاني البحري":

- تعزيز وضع تصور وتطوير المشاريع عبر الوطنية التي تستكشف **مناهج متعددة الاستخدامات لتطوير مصادر الطاقة المتجددة البحرية** على المستوى المحلي بالاقتران مع الاستخدامات البحرية الأخرى (مثل تحلية المياه لإمدادات المياه في الجزر، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، وما إلى ذلك)، الاستفادة من المعرفة الحالية والممارسات الجيدة في الاتحاد الأوروبي، مثل مشاريع ماريبي أوميرميد أو تروبوس.

5.5.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

انظر القسم 6.

6.2 التفاعلات بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق

1.6.2 مقدمة

تمثل القمامة البحرية - والتلوث البلاستيكي البحري على وجه الخصوص - تهديدًا كبيرًا للمحيطات والبحار نظرًا لما لها من آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية كبيرة. تؤثر القمامة البحرية سلبًا على النظم البيئية الساحلية والبحرية والخدمات التي تقدمها، من خلال التأثير في نهاية المطاف على سبل عيش الناس ورفاههم. يشكل التلوث البلاستيكي عبر البحر الأبيض المتوسط تهديدًا على المرونة الاقتصادية والاستدامة البيئية، مع آثار سلبية على صحة الإنسان.

[56] https://ec.europa.eu/info/news/public-consultation-launched-renewables-permitting-and-power-purchase-agreements-2022-jan-18_en

من المسلم به على نطاق واسع أن البحر الأبيض المتوسط هو أحد أكثر البحار تضررًا بالقمامة البحرية في جميع أنحاء العالم.[57] الأسباب الجذرية للقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط هي مجموعة معقدة من التحديات المتعددة: أنماط الإنتاج والاستهلاك، والسلوك غير المسؤول للأفراد والقطاعات الاقتصادية، وضعف الإنفاذ و/ أو الافتقار إلى السياسات والأطر التشريعية، وممارسات إدارة النفايات الصلبة السيئة، والمفاهيم الخاطئة المتعلقة إلى الحلول الممكنة، والفهم المجزأ للمشكلة بسبب عدم وجود بيانات مناسبة للغرض. لهذه الأسباب، تعتبر معالجة القمامة والتلوث البلاستيكي من أولويات الاتحاد من أجل المتوسط.

الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، 2 فبراير 2021:

• "التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وتطبيق نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفقًا للقرار الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ لعام 2014، والموافقة التالية على خطة العمل الإقليمية لعام 2016 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لاتفاقية برشلونة "

• البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط "لتطوير المزيد من المبادرات لزيادة الوعي العام بشأن القمامة البحرية ومعالجتها، بما في ذلك المواد البلاستيكية الدقيقة، من خلال إجراءات تشمل من بين أمور أخرى مراقبة النفايات البحرية وإزالتها"

• البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط "للمساهمة في تنفيذ مبادرة بلوميد التجريبية من أجل" بحر متوسطي صحي وخالي من البلاستيك"

• التقدم المحرز في "التزام مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة باتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تسرب البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط، من خلال تعزيز تدابير الوقاية والأساليب الدائرية، واعتماد خطط وطنية لتحقيق تدريجي لجمع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها بنسبة 100٪ بحلول عام 2025"

• "تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تحسين مرافق الاستقبال في الموانئ لضمان التجميع وإعادة التدوير المناسبين للنفايات القادمة من جميع الأنشطة البحرية"

[57] https://www.unep.org/unepmap/resources/factsheets/pollution

• تبادل أفضل الممارسات لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من تربية الأحياء المائية ومسألة معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة في إطار الهيئة العامة لمصايد الأسماك، والمشاركة مع الصيادين لإشراكهم في جمع القمامة البحرية في البحر

2.6.2 أنشطة متطورة

إقليمي

- يدعو **الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ** إلى تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات بيئية تهدف إلى منع وتقليل تلوث الهواء والماء والبحار والتربة، نحو تحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في القضاء على التلوث من أجل حماية صحة الإنسان والرفاه وحماية البيئة. يتم إيلاء اهتمام خاص للتلوث البلاستيكي، ولا سيما القمامة البحرية وتأثير اللدائن ذات الاستخدام الواحد.
- الهدف **من المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط** هو المساهمة في منع وتقليل التلوث من السفن ومكافحة التلوث في حالة الطوارئ. وفي هذا الصدد ، تتمثل مهمة المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط في مساعدة الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة؛ بروتوكول الطوارئ لعام 1976؛ بروتوكول الوقاية والطوارئ لعام 2002 وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والاستجابة له (2016-2021) ، التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في عام 2016 والتي هي الأهداف الرئيسية وتنعكس في استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

- تؤسس **تجمع البحر الأبيض المتوسط للقمامة البحرية** روابط وتآزر مع الشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية، وتعزز المعرفة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية/ المنظمات غير الربحية والمجتمعات المحلية في البحر الأبيض المتوسط. تم إطلاقه لتعزيز الوعي بشأن تدابير منع النفايات البحرية والحد منها، وتعزيز تبادل المعلومات والمعرفة، وإقامة روابط وتآزر مع الشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية، وتعزيز المعرفة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في البحر الأبيض المتوسط.

- **مبادرة بلوميد**، التي أُنشئت في مايو 2014 في إطار الاستراتيجية الأوروبية للنمو الأزرق ، هي مبادرة سياسية تهدف إلى تقديم رؤية مشتركة من أجل البحر الأبيض المتوسط الأكثر صحة وإنتاجية ومرونة ومعروفًا وتقديرًا، وتعزيز المواطنين الرفاه الاجتماعي والازدهار، الآن ولأجيال المستقبل، وتعزيز النمو الاقتصادي والوظائف.

المبادرات دون الإقليمية

- يخضع **إطار العمل للحد من النفايات البحرية في الاتحاد الأوروبي للصفقة الخضراء الأوروبية**، وتوجهات إطار الاستراتيجية البحرية، والتوجيه الخاص بالحد من تأثير بعض المنتجات البلاستيكية على البيئة (توجهات البلاستيك ذات الاستخدام الواحد) واستراتيجية البلاستيك في الاقتصاد الدائري.

- تهدف **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للبلاستيك** إلى حماية البيئة وتقليل القمامة البحرية. وستدعم أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وأمانًا للمواد البلاستيكية. معدات، تمثل 70٪ من مجموع القمامة البحرية في الاتحاد الأوروبي.

- يهدف توجيه **الاتحاد الأوروبي للبلاستيك أحادي الاستخدام** إلى منع وتقليل تأثير بعض المنتجات البلاستيكية على البيئة، ولا سيما البيئة البحرية، وعلى صحة الإنسان.

- يهدف **التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي** إلى حماية البيئة البحرية. يتطلب تطبيق نهج قائم على النظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة البشرية التي تمكن من الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية.

- من الأمور ذات الصلة بشكل خاص في المستقبل القريب تدفقات التمويل ذات الصلة لمعالجة القمامة البحرية عبر منارة البحر الأبيض المتوسط، في إطار مهمة **الاتحاد الأوروبي "استعادة محيطاتنا ومياهنا** بحلول عام 2030".

- ومع ذلك، ستكون هناك **حاجة إلى التمويل من مصادر أخرى للتصدي للتلوث** وتحقيق أهداف هذه البعثة من القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. التصميم الدائري لمعدات الصيد هو أحد المقاييس المتوقعة لنداء هوريزون اوروبا .
- تدعم المفوضية الأوروبية **تحالف أي يو4 أوشن**، الذي يربط بين مختلف المنظمات والمشاريع والأشخاص الذين يساهمون في محو الأمية في المحيطات والإدارة المستدامة للمحيطات.

المشاريع العابرة للحدود والمتعددة البلدان

هناك مجموعة واسعة من المشاريع العابرة للحدود الوطنية في مجال القمامة البحرية ذات أهداف مختلفة ونطاق جغرافي وتمويل. بين رسم الخرائط والتحليل الذي تم إجراؤه، تم تحديد العديد منها:

- **بلاستيك باسترز المناطق البحرية المحمية - كاسحات البلاستيك: الحفاظ على التنوع البيولوجي من البلاستيك في المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (شمال البحر المتوسط).**[58]
- **كومون - شبكة إدارة ومراقبة السواحل لمعالجة النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط (إقليمي):**[59]
- **بلاستيك باسترز كاب (إقليمي).**[60]
- **القمامة البحرية ميد II (جنوب البحر المتوسط).**[61]
- **أكت 4 ليتر- تدابير مشتركة للحفاظ على النظم البيئية الطبيعية من القمامة البحرية في المناطق المحمية في البحر المتوسط (شمال البحر المتوسط).**[62]
- **دعم المياه والبيئة الذي يموله الاتحاد الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبية للجوار الأوروبي (جنوب البحر المتوسط).**[63]

تقييم التغطية الإقليمية

[58] غطت دول المحميات البحرية بلاستيك باسترز: ألبانيا، وكرواتيا، واليونان، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا
[59] بلدان COMMON المشمولة: إيطاليا وتونس ولبنان
[60] بلدان بلاستيك باسترز كاب: إيطاليا ، اليونان، إسبانيا، مصر، تونس ، لبنان، والأردن
[61] بلدان Marine Litter MED II المشمولة : الجزائر ومصر وإسرائيل ولبنان وليبيا والمغرب وتونس
[62] البلدان المشمولة في : ACT4LITTER ألبانيا، بلجيكا، كرواتيا، قبرص، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الجبل الأسود، سلوفينيا، وإسبانيا
[63] بلدان WES ENI المشمولة: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، لبنان، فلسطين، والأردن

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة التي تم وصفها حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (الواردة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة) والنتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالمبادرات المطبقة في هذا القطاع هي كما يلي:

- أطر العمل الإقليمية منتشرة بشكل عادل عبر البلدان
- العمليات الإقليمية الفرعية تشير بشكل رئيسي إلى الشمال
- بناء القدرات والبحث والتطوير مفقودان إلى حد كبير مع استثناءات بعض البلدان في الشمال والجنوب
- الرسملة بشكل رئيسي في الشمال
- يبدو أن مشاريع التعاون موزعة بشكل كبير ولكن لا تزال بها بعض الفجوات الملحوظة

مزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع المبادرات المجمعة (الأطر والعمليات والمبادرات والمشاريع) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. توفر أنظمة الألوان بعض الأفكار:

وسيلة إيضاح الجدول: كلما كان اللون الأزرق أغمق، زادت تغطية المبادرات المعينة لكل بلد (يشير اللون الأزرق الداكن إلى مشاركة الدولة في جميع المبادرات المعينة للفئة المحددة، ويشير اللون الأزرق الباهت إلى نسبة محدودة جدًا من إجمالي المبادرات المعينة).

الشكل: نظرة عامة على الإجراءات الحالية لكل دولة / أولوية قطاعية

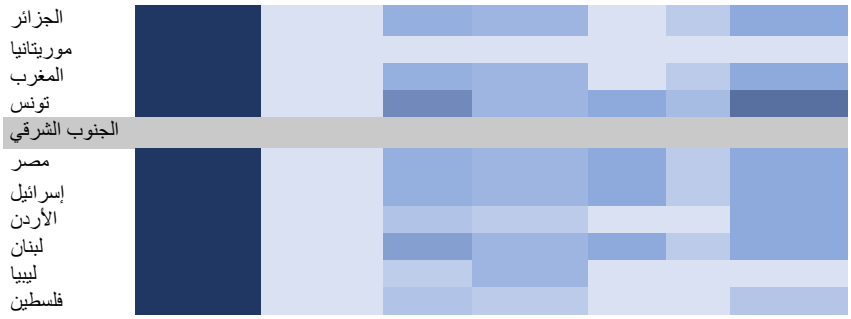
الجزائر
موريتانيا
المغرب
تونس
الجنوب الشرقي
مصر
إسرائيل
الأردن
لبنان
ليبيا
فلسطين

3.6.2 حصر الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

كخطوة أخيرة في التحليل، من المهم العودة إلى الأولويات التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط للتفاعل بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق. يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. وهي تفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر / العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومقارنتها مع كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بتقييم حالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

دعوة للعمل الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
• التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط		• الهدف من مشروع ميد II للقمامة البحرية هو تقليل ومنع تولد القمامة البحرية في البحر المتوسط من خلال تنفيذ موسع لتدابير الحد والوقاية الرئيسية على النحو المنصوص عليه في الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط. يسهل هذا المشروع التنفيذ في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية لمنتهكي البلاستيك في تقييم حالة تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي جميع المشاريع الأخرى التي تم تحديدها تتعامل مع تحديات النفايات البحرية وتدابير الحد من النفايات، في كل من الشمال والجنوب.
• تطوير المزيد من المبادرات لرفع مستوى الوعي العام بشأن القمامة البحرية ومعالجتها، بما في ذلك المواد البلاستيكية الدقيقة، من خلال الإجراءات التي تشمل ، من بين أمور أخرى، مراقبة القمامة البحرية وإزالتها		• رفع مستوى الوعي العام ، على سبيل المثال من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية مثل مشروع ميدسالبتر هو جزء من العديد من المشاريع المعينة. تقترح محمية بلاستيك باسترز البحرية المحمية آليات مراقبة للقمامة البحرية. يقع كلا المشروعين المحددين في الشمال • يعد برنامج الرصد والتقييم المتكامل للبحر الأبيض المتوسط إنجازًا رئيسيًا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مما سيمكن من إجراء تحليل كمي متكامل للقمامة البحرية.

		علاوة على ذلك، لا سيما في الشمال، هناك أنشطة متصلة جيدًا بمحو الأمية في المحيطات بشأن التلوث البحري، ولا سيما فيما يتعلق بالتحالف الأوروبي للمحيطات
• المساهمة في تنفيذ مبادرة بلوميد الرائدة من أجل "بحر متوسطي صحي وخالي من البلاستيك"		تشارك 11 دولة من شمال وجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في مبادرة بلويميد. الدول التي لم تشارك حتى الآن تخسر نتائج المبادرة.
• التقدم المحرز في التزام مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة باتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تسرب البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط ، من خلال تعزيز تدابير الوقاية والنهج الدائرية، واعتماد خطط وطنية لتحقيق تدريجي لجمع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها بنسبة 100٪ بحلول عام 2025		لم يتم تحليل الخطط الوطنية كجزء من خريطة الطريق هذه. ومع ذلك، فإن بعض المشاريع مثل أكت 4 ليتر تطور خططًا تتكيف مع المحميات البحرية وفي الاتحاد الأوروبي هناك استراتيجية للبلاستيك في الاقتصاد الدائري. النهج الدائري غير موجود في العديد من المشاريع.
• تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تحسين مرافق الاستقبال في الموانئ لضمان الجمع السليم وإعادة تدوير النفايات القادمة من جميع الأنشطة البحرية	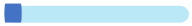	تتم معالجة مرافق الاستقبال في الميناء فقط من خلال اتفاقية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة وحماية الأرض والبحر الإيطالية ولم يتم تحديد أي مشروع يعالج هذه القضية.
• تبادل أفضل الممارسات لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من تربية الأحياء المائية ومسألة معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة في إطار الهيئة العامة لمصايد الأسماك، والمشاركة مع الصيادين لإشراكهم في جمع القمامة البحرية في البحر		أدرينت وبلاستيك باسترز كاب الذي تم إطلاقه مؤخرًا عبارة عن مجموعة شاملة من الإجراءات التي تركز على تحسين نظام إدارة ساحلي مشترك وإنشاء خطط حوكمة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الساحلية لمناطق البرنامج، والتي تشترك في نفس المشكلات من حيث معالجة التلوث وصيد الأسماك ومشكلة القمامة البحرية المتعلقة بمصايد الأسماك.

4.6.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم بعض الأفكار حول نوع الإجراءات (عمليات الأطر والمشاريع) والدعم ذي الصلة المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط ، في معالجة فرص القمامة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط. يتم تجميع سبل التعاون المستقبلي في مجموعتين، واحدة تتعلق بالأطر والأخرى تتعلق بالمشاريع.

تشير السبل المحتملة التالية إلى الدعوات لاتخاذ إجراءات تتعلق بالأطر، وهو التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط ؛ والتقدم في التزام مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة باتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تسرب البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط

• تم وضع الإطار الإقليمي. من المهم للبلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إحراز تقدم في تنفيذ هذه الأطر. ومع ذلك، يجب أن يكون التدوير جزءًا لا يتجزأ من السياسات والأطر المؤسسية.

- من شأن وجود نظام مشترك لتبادل المعلومات، مع آلية رصد، أن يكون مفيداً لمعالجة القمامة البحرية بطريقة أكثر فعالية. الأدوات الحالية مثل ميد-بب، وموقع بلو ميد الإلكتروني، ومجموعة عمل الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط وفريق عمل الاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ، عقدة البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، عقدة أونسن ميد يجب الاعتراف بها كنظام لتبادل المعلومات.

تشير السبل المحتملة التالية إلى الدعوات لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمشاريع للمساهمة في تنفيذ مبادرة بلوميد الرائدة من أجل "بحر متوسطي صحي وخالي من البلاستيك" ؛ لتطوير المزيد من المبادرات لزيادة الوعي العام بشأن القمامة البحرية ومعالجتها، بما في ذلك المواد البلاستيكية الدقيقة، من خلال إجراءات تشمل، من بين أمور أخرى، رصد القمامة البحرية وإزالتها ؛ لتحسين مرافق استقبال الموانئ لضمان الجمع السليم وإعادة التدوير للنفايات القادمة من جميع الأنشطة البحرية، وتبادل أفضل الممارسات لمعالجة قضية القمامة البحرية من تربية الأحياء المائية ومسألة معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة بطريقة أخرى

- مهمة الاتحاد الأوروبي: لاستعادة محيطاتنا ومياهنا توفر العديد من الفرص **للحد من التلوث الناجم عن القمامة والبلاستيك والجسيمات البلاستيكية**، لتسريع استيعاب الحلول المبتكرة لمنع وتقليل النفايات البلاستيكية والتلوث البلاستيكي الدقيق، ورصد كميات القمامة البحرية، والتقييم لتأثير التدابير المنفذة وتمكين المواطنين من اتخاذ إجراءات ضد التلوث. ودور الاتحاد من أجل المتوسط في دعم تبسيط أهداف خطة

العمل الإقليمية عبر حوض البحر من خلال النظر في الأنشطة الجارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر المتوسط والبناء على خبرة الاتحاد من أجل المتوسط على مدى العقد الماضي في إجراءات مثل بلاستيك باسترز كاب [64]ومبادرة الاتحاد من اجل المتوسط 2020 نحو تحقيق بحر أبيض متوسط [65]. وسيشمل ذلك دعم رصد كميات القمامة البحرية، وتقييم تأثير التدابير المنفذة وتمكين المواطنين من اتخاذ إجراءات ضد التلوث في نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

• دور الاتحاد من أجل المتوسط **كعامل مساعد وميسر للعمليات الإقليمية**، مما يضمن التقارب والشمولية، وهو متوقع / ويجب أن يستمر. وعلى وجه الخصوص، عمل الاتحاد من أجل المتوسط حتى الآن على ضمان الارتباط بين الشمال والجنوب للأنشطة/ المشاريع الجارية والبرامج المشتركة المستقبلية؛ تحفيز تقارب التمويل في جميع أنحاء المنطقة؛ ربط القمامة البحرية على هذا النحو بنهج الاقتصاد الدائري الأخضر، مع التركيز على الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة الموارد؛ وضع القمامة البحرية في النهج الأوسع بين اليابسة والبحر؛ ربط البحث والابتكار بالمهارات الزرقاء.

• التدوير هو مفهوم رئيسي يتعلق بالقمامة البحرية وقد أظهر رسم الخرائط عددًا محدودًا من المشاريع المتعلقة بالتدوير. يمكن إطلاق مشاريع تجريبية لبناء القدرات في المنطقة للحد من النفايات وإعادة تدويرها والتصدي للتحديات المتعلقة بالقمامة البحرية في المنطقة. يعتبر مشروع 2020 (المُسرع الأوروبي الذي تقوده المجموعة لرقمنة الاقتصاد الدائري عبر القطاعات الناشئة الرئيسية) بمثابة ممارسة جيدة للبناء على الدائرية، وإعادة تدوير المواد من النفايات، وهو أمر أساسي لتحقيق هدف جمع النفايات البلاستيكية بنسبة 100٪ وإعادة التدوير بحلول عام 2025. وفي هذا الصدد يلعب محو الأمية في المحيطات أيضًا دورًا حيويًا في زيادة الوعي العام بمشكلة القمامة البحرية.

• يمكن أن تستفيد البلدان الأخرى أيضًا من المشاركة في متابعة مبادرة بلوميد الرائدة من أجل "بحر متوسطي صحي وخالي من البلاستيك" لمعالجة القمامة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها من خلال توسيع النطاق الحالي للأنشطة والجغرافيا وبعثة الاتحاد الأوروبي التي تم إطلاقها حديثًا استعدوا محيطاتنا ومياهنا - منارة حوض البحر الأبيض المتوسط. ستكون البعثة بمثابة مظلة للبحث والابتكار شاملة للتلوث البحري وستبدأ بأنشطة غسل الأموال في البحر الأبيض المتوسط.

5.6.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

[64] https://ufmsecretariat.org/launch-plastic-busters-cap-project/

[65] https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/a483cca7-f0b1-11ea-991b-01aa75ed71a1/language-en/format-PDF/source-187701518

انظر القسم 6.

7.2 السلامة البحرية وأمن أنشطة الاقتصاد الأزرق

1.7.2 مقدمة

تعتبر وظائف خفر السواحل الفعالة ضرورية لضمان منطقة البحر الأبيض المتوسط الآمنة والمأمونة. ومع ذلك، تواجه هذه الوظائف تحديات ذات صلة، بما في ذلك الحاجة إلى اكتشاف التهديدات البحرية والساحلية - بما في ذلك التهديدات البيئية - في أقرب وقت ممكن. نتيجة للاحتياجات المختلفة للسلامة والأمن البحريين، يوجد الآن عدد من الفرص للتطوير والابتكار في جميع أنحاء القطاع. باختصار، تشمل الأمثلة تطوير أنشطة التدريب، فضلاً عن تبادل المعلومات والخبرة والمساعدة التقنية والتدريب وأفضل الممارسات لمعالجة تبادل المعرفة عبر المنطقة.

الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام ، 2 فبراير 2021:

- الاعتراف "بأهمية ضمان مستوى عال من السلامة والأمن البحريين في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط، لحماية المواطنين والبلدان، ولتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام
- رحبوا بدور منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي "في تعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز فهم القضايا البحرية ذات الأهمية المتبادلة والمصالح المشتركة المتعلقة بوظائف خفر السواحل عبر الحدود والقطاعات، المدنية والعسكرية على حد سواء"
- • المؤسسات الإقليمية البارزة مثل المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط والمبادرات ، مثل مبادرة سيف- ميد التي تنفذها وكالة السلامة البحرية الأوروبية

2.7.2 أنشطة متطورة

إقليمي

- **اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية: المنظمة البحرية الدولية** هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن سلامة وأمن النقل البحري ومنع التلوث البحري والجوي من السفن. تشمل اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية الرئيسية الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر (الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر 1974، بصيغتها المعدلة)، الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من

السفن، 1973 ، بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1978 المتعلق بها وبروتوكول 1997 (اتفاقية ماربول) والاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والاعتماد والمراقبة للبحارة بصيغتها المعدلة، بما في ذلك تعديلات مانيلا لعامي 1995 و2010.

- بالتوافق الوثيق مع السابق، يساعد **مركز الاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط** الدول الساحلية المتوسطية في "التصديق على الاتفاقيات البحرية الدولية المذكورة أعلاه ونقلها وتنفيذها وإنفاذها"، وتحديداً تلك المتعلقة بالوقاية والتأهب. والاستجابة للتلوث من السفن. تدير المنظمة البحرية الدولية المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والأهم من ذلك أن المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط قد وضع مؤخرًا "إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للوقاية من التلوث البحري الناجم عن السفن والاستجابة له (2022-2031)"[66] ، بما في ذلك خطة عمل مخصصة.

- تأسس **منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي لتعزيز التعاون بين وكالات خفر السواحل** في دول البحر الأبيض المتوسط الساحلية في عام 2009. ويُعرَّف بأنه منتدى "غير ملزم وغير سياسي ومستقل" يجمع رؤساء السلطات البحرية الوطنية، التي تشارك في أنشطة خفر السواحل في دول البحر الأبيض المتوسط وكذلك الاتحاد الأوروبي والهيئات الدولية

دون الإقليمي

- تهدف **الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية** إلى ضمان "مستوى عالٍ وموحد وفعال من السلامة البحرية والأمن البحري والوقاية من التلوث الناجم عن السفن والاستجابة له" ، فضلاً عن توفير استجابة مبكرة وكافية التلوث البحري الناجم عن منشآت النفط والغاز. في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقوم بتنسيق مبادرة سيف - ميد، وهو مشروع للمساعدة الفنية وبناء القدرات يجمع أصحاب المصلحة الوطنيين والأوروبيين والدوليين بهدف رفع معايير السلامة والأمن وحماية البيئة البحرية.

- تتمثل مهمة **الوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك** في الترويج لأعلى المعايير المشتركة للرقابة والتفتيش والمراقبة بموجب السياسة المشتركة لمصايد الأسماك.

- تعمل **وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)** على تعزيز وتنسيق وتطوير إدارة الحدود الأوروبية، مع التركيز على منع التهريب والاتجار بالبشر والإرهاب بالإضافة إلى العديد من الجرائم الأخرى العابرة للحدود. من بين الأنشطة الأخرى، أنها تدعم عمليات البحث والإنقاذ التي تنشأ أثناء عمليات مراقبة الحدود في البحر، وتطور مناهج تدريبية في مجموعة متنوعة من المجالات لضمان أعلى مستويات المعرفة المهنية بين حرس الحدود في جميع أنحاء أوروبا.

- **البيئة المشتركة لتبادل المعلومات** هي مبادرة من الاتحاد الأوروبي توفر إطارًا لا مركزيا لتبادل المعلومات من نقطة إلى نقطة عبر القطاعات والحدود. وهي تضم أكثر من 300 سلطة من الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية ذات مسؤوليات في المراقبة البحرية بهدف جعل أنظمة المراقبة البحرية الأوروبية والوطنية قابلة للتشغيل البيني، مما يمكّن جميع السلطات المعنية من تبادل المعلومات على أساس طوعي بطريقة آلية وآمنة.

- توفر **خدمة مراقبة كوبرنيكوس البحرية** البيانات المستندة إلى الأقمار الصناعية للكشف عن التصريفات غير المشروعة من السفن (مثل النفط)، وتحديد السفن الملوثة وتتبع تطور الانسكابات العرضية. يتم تقديم الخدمة في المناطق ذات الاهتمام الأوروبي خارج المياه الأوروبية مثل أقاليم ما وراء البحار لدول الاتحاد الأوروبي.

[66] https://www.rempec.org/en/knowledge-centre/online-catalogue/wg-51-5-med-strategy-2022-2031.pdf

المشاريع عبر الوطنية والمتعددة البلدان

- **سيف ميد الرابع (إقليمي).**[67]
- **ويست موبكو (غرب البحر المتوسط).**[68]
- **ميد - أوسموسيس (شمال البحر المتوسط).**[69]
- **كاليبسو جنوب (عبر الحدود).**[70]

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة الموضحة حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (متوفرة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة). يتم وصف تجميع لتحليل هذه العينة الأوسع من الأطر والمبادرات والمشاريع في هذا القسم.

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة الموضحة حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (متوفرة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة). يتم وصف تجميع لتحليل هذه العينة الأوسع من الأطر والمبادرات والمشاريع في هذا القسم.

النتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالإجراءات المعمول بها حاليًا في هذا القطاع هي كما يلي:

- لوحظ **وجود تغطية غير متجانسة نسبيًا للأطر الإقليمية** عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من التوزيع الواسع عبر المناطق الفرعية المختلفة.
- لوحظ **وجود فجوة في تغطية العمليات دون الإقليمية**، حيث أن جميع المبادرات الملاحظة تتركز في الاتحاد الأوروبي
- يتم بدلاً من ذلك **توزيع المشاريع بشكل أكبر في جميع أنحاء المنطقة**، مما يظهر التركيز في بعض الأحيان على الخطط الثنائية (مثل التعاون بين إيطاليا ومالطا).
- يظهر **الرسملة** فجوة واضحة في مجال الأولوية هذا، مما يوفر مساحة أكبر للتعاون.

مزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع المبادرات المجمعة (الأطر والعمليات والمشاريع) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط.

وسيلة إيضاح الجدول: كلما كان اللون الأزرق أغمق، زادت تغطية المبادرات المعينة لكل بلد (يشير اللون الأزرق الداكن إلى مشاركة الدولة في جميع المبادرات المعينة للفئة المحددة، ويشير اللون الأزرق الباهت إلى نسبة محدودة جدًا من الإجمالي المبادرات المعينة).

الشكل: مثال على نظرة عامة على الإجراءات الحالية لكل دولة / أولوية قطاعية

[67] بلدان SAFEMED المشمولة: الجزائر، مصر، الأردن، إسرائيل، ليبيا، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس
[68] بلدان WestMOPoCO المشمولة: الجزائر، فرنسا، إيطاليا، مالطا، المغرب، إسبانيا، تونس، موناكو
[69] دول MED OSMOSIS المشمولة: اليونان، إيطاليا، إسبانيا، سلوفينيا، البرتغال، فرنسا، كرواتيا، الجبل الأسود
[70] دول CALYPSO SOUTH المشمولة: إيطاليا، مالطا

المصدر: قاعدة بيانات العمليات والأطر والمبادرات والمشاريع التي تم تجميعها من أجل تطوير الاتحاد من أجل المتوسط لتقرير الاقتصاد الأزرق المستدام في البحر الأبيض المتوسط

3.7.2 حصر الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. وهي تفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر / العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومقارنتها بكل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بإجراء تقييم لحالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: مثال على تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

دعوة للعمل الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي لتطوير الأنشطة التدريبية		• حتى الآن، فيما يتعلق بالأنشطة التدريبية خلال الجلسات العامة الماضية، دعا منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي إلى إجراء مسح لمراكز التدريب الحالية لمختلف حرس السواحل في البحر الأبيض المتوسط (2017) ؛ لتوسيع مشروع شبكة تدريب خفر السواحل الأوروبية التابع لـ الوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك[71] من أجل إنشاء إطار تأهيل قطاعي (2018) ؛ وتعزيز التعاون والحوار وأنشطة التدريب في المنطقة (2019). • على المستوى دون الإقليمي، تعزز العديد من المبادرات والمشاريع التي لوحظت بناء القدرات وتبادل الخبرات: طورت الشبكة الأوروبية للتدريب على وظائف خفر السواحل بوابة تدريب في مجال وظائف خفر السواحل. وهو يروج لمشاركة أفضل الممارسات والتنقل والتدريب أثناء العمل كشكل من أشكال التعلم. • تقدم مبادرة سيف ميد أيضًا تدريبًا عمليًا لموظفي مراقبة دولة الميناء لتعريفهم بالوظائف المختلفة لـ تيتيس ميد، وكذلك على التشريعات البيئية

[71] https://ecgf.efca.europa.eu/

• زيادة تسهيل تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة التقنية والتدريب وأفضل الممارسات للتصدي للأنشطة غير المشروعة في البحر		• فيما يتعلق بالأطر الإقليمية، يوفر منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي منتدى سنويًا (الاجتماع الأخير الذي عقد في 2019) للحوار السياسي. فيما يتعلق بموضوع التلوث البحري، فإن نظام معلومات الشبكة المتوسطية لمسؤولي إنفاذ القانون المتعلقة باتفاقية ماربول في إطار اتفاقية برشلونة الذي أطلقه المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط في عام 2015 هو عبارة عن شبكة من مسؤولي إنفاذ القانون من الدول المشاركة بدعم من نظام معلومات إلكتروني. • على المستوى دون الإقليمي، تم تحديد مجموعة واسعة من أدوات مشاركة المعلومات والتعاون في الاتحاد الأوروبي (مثل بيئة مشاركة المعلومات المشتركة أو كوبرنيكوس).

4.7.2 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

أشار الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام إلى أهمية تحسين السلامة البحرية، وأقر بدور العديد من المبادرات الموضحة بإيجاز أعلاه (مثل منتدى وظائف خفر السواحل في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري. البحر الأبيض المتوسط، مبادرة سيف ميد والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية

على الرغم من عدم الإعراب عن دعوات ملموسة لاتخاذ إجراءات بشأن السلامة والأمن البحريين في إعلان الاقتصاد الازرق المستدام، فقد دعا الوزراء منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي إلى تطوير أنشطة تدريبية وزيادة تسهيل تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة الفنية والتدريب وأفضل الممارسات للتصدي للأنشطة غير المشروعة في البحر. في هذا الصدد، وبناءً على التقييم الشامل المقدم في القسم السابق، تم اقتراح بعض الأفكار حول نوع الإجراءات والدعم المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط على النحو التالي.

بالنظر إلى تطوير أنشطة التدريب في إطار منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي، يتم اقتراح سبل التعاون التالية:

- من خلال نهج مرن وافتراضي، شجع على إنشاء الأكاديمية البحرية للسلامة والأمن في البحر الأبيض المتوسط **تديرها أمانة منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي**، وتستهدف مسؤولي السلامة البحرية، المدنيين والعسكريين على حد سواء. قد **تستفيد هذه الأكاديمية من خبرة الشبكة الأوروبية للتدريب** على وظائف خفر السواحل أو كلية الدفاع 5 + 5 ويجب أن تنظر بشكل خاص في المساواة بين الجنسين من خلال التركيز على زيادة عدد المتدربات المعينين.
- استنادًا إلى تحليل مفصل للاحتياجات التدريبية و / أو التفضيلات في كل من البلدان الأعضاء في منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي، **تصميم وتنفيذ سلسلة من ورش العمل التدريبية على المستوى الوطني / المحلي**، بناءً على الخبرات التدريبية وخطط الدعم من مبادرة سيف ميد.

فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات والمساعدة الفنية وأفضل الممارسات داخل منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي:

- **الاستفادة من وتوسيع نطاق أدوات التنسيق التي تم تطويرها على مستوى الاتحاد الأوروبي** والتي تهدف إلى تحسين قابلية التشغيل البيني وقدرات المراقبة والتدخل على المستوى عبر الوطني. بناءً على المثال الناجح لبيئة تبادل المعلومات المشتركة، ومع

مراعاة توفرها لدول الاتحاد الأوروبي المتوسطية فقط، يمكن تكرار منصة على غرار البيئة المشتركة لتبادل المعلومات لدول البحر الأبيض المتوسط غير التابعة للاتحاد الأوروبي. قد يكون هذا مرتبطًا بأنشطة التدريب (أعلاه) التي تركز على تعريف ضباط البحر الأبيض المتوسط بوظائف هذه الأدوات وإمكانية تكرارها على المستوى الإقليمي.

- **تعزيز استراتيجيات إدارة البيانات كمرجع لتحسين تبادل المعلومات. على مستوى البحر الأبيض المتوسط**، مع التركيز بشكل خاص على تبسيط البيانات وتحسين قنوات مشاركة البيانات بين مختلف المستويات المؤسسية، وإشراك الهيئات العامة والخاصة والجامعات والسلطات المحلية المواطنين من خلال تحولهم الرقمي.

5.7.2. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

انظر القسم 6.

3 تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: الأولويات الشاملة

1.3 نظرة عامة على الأولويات الشاملة

بعد الوصف التفصيلي للأولويات القطاعية، سيخصص هذا الفصل لتقييم الأولويات الشاملة المدرجة في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام. على هذا النحو، سيقيم الوضع الحالي للتنفيذ وبالتالي يقترح السبل المحتملة للتعاون المستقبلي الذي يغذي خارطة الطريق.

تُعرَّف الأولويات الشاملة على أنها منهجيات وإجراءات أفقية (مجموعات) مستعرضة، تُعتبر مفيدة لتنمية قطاعات الاقتصاد الأزرق المستدامة الموصوفة أعلاه. الأولويات الشاملة المدرجة في هذا القسم (على النحو الوارد في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط) هي كما يلي:

- الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر
- البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والتوظيف
- التخطيط المكاني البحري ، الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
- الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق
- بالإضافة إلى ذلك، تم تجميع الأولويات الشاملة في مجموعتين مختلفتين: "عوامل التمكين" و "الأدوات".

• يُنظر إلى **العوامل التمكينية** على أنها أدوات أساسية تشكل شرطًا مسبقًا لتطوير الأولويات القطاعية. تعتبر حرجة وشرطية لا غنى عنها بالنظر إلى أنها توفر الموارد والهياكل التنظيمية الضرورية لعملها. وتشمل هذه: الحوكمة والاستثمارات المستدامة.

• تعتبر **الأدوات** منهجيات مساعدة، تعمل في نهاية المطاف كوسيلة لتطوير الأولويات القطاعية بشكل فردي ومفيدة بشكل خاص للنهوض بنظام بيئي ملائم لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام ككل. وتشمل هذه التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحوث والابتكار البحري والمهارات والوظائف والتوظيف.

نظرًا للطبيعة المتميزة والمحددة للأولويات الشاملة، سواء كانت أدوات أو عوامل تمكين، فقد تم اتباع هيكل ومنهجية مختلفة قليلاً في هذا القسم. وهكذا، لكل من الأولويات الشاملة، تم تطوير ثلاثة جوانب رئيسية: أولاً، يتم تقديم وصف متعمق وإن كان غير شامل لأكثر الأطر والمبادرات ذات الصلة (حالة من الفن). ثانياً، تم إجراء عملية حصر لتنفيذ الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أخيرًا، تم اقتراح مجموعة من السبل المحتملة للتعاون المستقبلي بناءً على الفجوات المحددة و / أو المجالات التي سيحقق فيها الاتحاد من أجل المتوسط / التعاون الإقليمي قيمة مضافة خاصة.

2.3 عامل التمكين: الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر

1.2.3 مقدمة

يكلف الإعلان أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بمواصلة تعزيز الحوار الحالي بين أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق من أجل تعظيم التنسيق الإقليمي والشراكات وفرص التعاون وتجميع الموارد.

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن النظام البيئي المعقد للمؤسسات والمنظمات العاملة في حوض البحر. يقترن هذا بتحليل أوجه التآزر الموضوعية المحتملة والروابط بين المبادرات المختلفة. يتم التركيز أيضًا في المبادرات دون الإقليمية وبست ميد واستراتيجية الاتحاد

الأوروبي لمنطقة الأدرياتيكي والأيونية، وكذلك على المشاريع التي يمكن أن تدعم / تكون القوة الدافعة لعمليات الحوكمة في المنطقة (مثل محور الحوكمة لبرنامج انتربريج ميد).

الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، 2 فبراير 2021:

- يكلف الوزراء أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بتعزيز الحوار بين البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وأصحاب المصلحة بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، وتعظيم التنسيق الإقليمي، والشراكات، وفرص التعاون وتجميع الموارد - بالتعاون الوثيق مع اتفاقية برشلونة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر المتوسط والشركاء الآخرين ذوي الصلة، والالتزام بمواصلة عملهم البناء داخل مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق

- يرحب الوزراء بالمقترحات التي قدمها ممثلو المجتمع المدني من 10 دول في قمة الضفتين لتطوير مشاريع ملموسة في مجالات التنمية المستدامة، ودعم شباب البحر الأبيض المتوسط، وتطوير التكنولوجيا الرقمية، والثقافة والاقتصاد الدائري.

- يحيط الوزراء علماً بالتنفيذ الجاري لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني ويدعون الدول الأعضاء المشاركة إلى الاستفادة الكاملة من الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية المستقبلية وأداة ما قبل الانضمام، بما في ذلك برامج انتربريج، للدعم الفعال لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني

- يعترف الوزراء بكل من مبادرة وبست ميد واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الأدرياتيكي والأيونية كأمثلة ناجحة للتعاون، تركز على أهداف واضحة وأولويات وأهداف قابلة للقياس وكمحفز لتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق المستدامة في المنطقة ؛

- يدعو الوزراء إلى مزيد من الفرص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وكذلك التعاون بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعظيم إمكانات المبادرتين شبه الإقليميتين المذكورتين أعلاه وتشجيع مشاركة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى في الأنشطة ذات الصلة

- يدعو الوزراء السلطات الإدارية ذات الصلة والبلدان المشاركة إلى زيادة تعزيز التآزر بين البرامج الأقاليمية المستقبلية وصناديق الاتحاد الأوروبي الأخرى، ومواءمتها إلى أقصى حد ممكن لتلبية احتياجات المنطقة بأكملها مع تجنب التمويل المزدوج، وتعزيز مساهمتها في الإنجاز من أهداف السياسة الموضوعة إما في سياق الاتحاد من أجل المتوسط، أو في سياق الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى، أو في سياق اتفاقيات التعاون الإقليمي الأخرى

- يشجع الوزراء على إشراك جميع السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة.
- يدعو الوزراء الجهات المانحة الأخرى إلى زيادة دعم التعاون المثمر في المنطقة واستكمال الإجراءات الجارية والمستقبلية، قدر الإمكان والمناسب.

2.2.3 حالة الوضع

يمكن تحديد مجموعة واسعة من هياكل الحوكمة والأطر المؤسسية **التي تلعب دورًا مباشرًا أو غير مباشر في توسيع الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق المستدام في حوض البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط**. يمكن العثور على هذا النظام البيئي للمنظمات أو الاتحادات الدولية أو الشبكات التعاونية على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

تُترجم هذه المجموعة الواسعة من الأطر المؤسسية إلى تحديد مجموعة مختارة من أكثر من **25 منظمة** تعمل في البحر الأبيض المتوسط، وهي منظمات إقليمية وشبه إقليمية. وهي تشمل ملامح وديناميات تعاون مختلفة للغاية.

محور هذا النظام الإيكولوجي **وبنهج شامل تجاه الحكم** في البحر الأبيض المتوسط هو 3 منظمات رئيسية: **الاتحاد من أجل المتوسط**،[72] **واتحاد المغرب العربي**[73]، وهي مبادرة تعاون تستند إلى معاهدة مراكش (1989) بين موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا (الأعضاء الجنوبيون في 5 + 5) بهدف دعم "السياسة المشتركة في جميع المجالات"، وحوار 5 + 5 ، وهو مبادرة تعاون حكومية دولية بين مالطا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا، البرتغال وموريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا (تم إطلاقها في عام 1990 وتوجيهها من خلال المؤتمرات الوزارية لوزراء الخارجية).[74]

بالتوازي مع أطر العمل الحكومية الدولية الرئيسية الثلاثة المحددة أعلاه، ينبغي أيضًا إدراج ما يلي عند التعامل مع إدارة أفضل وتعزيز الحوار بين مختلف مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة:

[72] https://ufmsecretariat.org/

[73] https://issafrica.org/profile-arab-maghreb-union-amu

[74] على وجه الخصوص، مبادرة ويست ميد هي نتيجة سنوات من الحوار بين عشر دول في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط المشاركة في "حوار 5 + 5": هذه البلدان مستعدة وراغبة في العمل معًا لتحقيق مصالحها المشتركة للمنطقة: لزيادة السلامة والأمن البحريان، وتعزيز النمو الأزرق المستدام والوظائف، والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية[75]: تجمع للممثلين المحليين والإقليميين المنتخبين من الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والذي تم إنشاؤه في عام 2010 من قبل اللجنة الأوروبية للمناطق، مما يسمح لممثلين منتخبين من الشواطئ الثلاثة البحر الأبيض المتوسط لتمثيل سلطاتها المحلية والإقليمية سياسيًا، والحفاظ على الحوار السياسي وتعزيز التعاون بين الأقاليم

لجنة مؤتمر المنطقة البحرية الطرفية للبحر الأبيض المتوسط[76]: وهي تجمع حوالي 40 منطقة عضو من 9 دول أعضاء مختلفة في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى (ألبانيا وقبرص وفرنسا واليونان وإيطاليا ومالطا والمغرب وإسبانيا وتونس). إنه مفتوح لجميع المستويات دون الوطنية المختلفة في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط ويركز على تطوير الحوار الأورو متوسطي والتعاون الإقليمي، مع تركيز جهوده على النقل والسياسة البحرية المتكاملة والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والمياه والطاقة.

شبكة المدن الساحلية المتوسطية[77] التي تم إنشاؤها في برشلونة: إنها شبكة تساعد في تمكين الحكومات المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من تحقيق أولوياتها الإستراتيجية، معتقدة أنها تلعب دورًا حيويًا في تحسين حياة المواطنين. إنها صوت متوسطي للسلطات المحلية وتبني قدرتها على مواجهة تحديات الحكم المحلي بطريقة مستدامة. لديها أربع مجالات رئيسية للنشاط: تطوير وتنفيذ المشاريع تبادل المعرفة وبناء الخبرات في السلطات المحلية؛ تسهيل التعاون والعمل متعدد الأطراف بين البلديات والمناطق الحضرية؛ المشاركة في العمليات السياسية الإقليمية والدولية.

الأولوية أبرزت 4 برنامج انتربج ميد:[78] بانوراميد هو عبارة عن منصة حوكمة تدعم عملية تعزيز وتطوير أطر التعاون المتعدد الأطراف في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل الاستجابات المشتركة للتحديات والفرص المشتركة.

فيما يتعلق بالسياسات البحرية والاستدامة والاقتصاد الأزرق، وبناءً على الخرائط التي تم إجراؤها، يمكننا أولاً تحديد 3 أطر محورية في البحر الأبيض المتوسط، وهي: أولاً، **استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025**[79] ، والتي توفر إطار سياسات متكامل لجميع أصحاب المصلحة، لترجمة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ثانيًا ، تشكل اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)[80]، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط إطار الإدارة الإقليمية الرئيسي بشأن القضايا البيئية في حوض البحر.

[75] https://cor.europa.eu/en/our-work/Pages/ARLEM.aspx
[76] https://cpmr-intermed.org/
[77] https://medcities.org/es/
[78] https://governance.interreg-med.eu/el/
[79] https://www.unep.org/unepmap/what-we-do/mediterranean-strategy-sustainable-development-mssd
[80] https://www.unep.org/unepmap/who-we-are/barcelona-convention-and-protocols

ثالثًا ، تعمل الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط [81]على تعزيز التنمية والحفظ والإدارة الرشيدة والاستخدام الأمثل للموارد البحرية الحية، فضلاً عن التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمياه المتصلة.

بالتوازي مع هذه العناصر المركزية الثلاثة للسياسات البحرية والاستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط، تلعب العناصر التالية أيضًا دورًا مهمًا في مجالات نشاط كل منها: ...

ميد ويت[82]: تجمع مبادرة الأراضي الرطبة المتوسطية 27 دولة من دول البحر الأبيض المتوسط وشبه البحر الأبيض المتوسط الأطراف في اتفاقية الأراضي الرطبة. تتمثل مهمة ميد ويت في ضمان ودعم الحفظ الفعال لوظائف وقيم الأراضي الرطبة في البحر الأبيض المتوسط والاستخدام المستدام لمواردها وخدماتها

ميد بان:[83] تتمثل مهمة الشبكة في تعزيز، من خلال نهج الشراكة، استدامة وتشغيل شبكة من المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط والتي تكون ممثلة بيئيًا ومتصلة ومدارة بشكل فعال للمساعدة في تقليل المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي البحري

مبادرة بيم[84]: هذه منظمة غير حكومية دولية للترويج والمساعدة في إدارة مناطق جزر البحر الأبيض المتوسط. هدفها هو الحفاظ على هذه المناطق الدقيقة من خلال تنفيذ إجراءات ملموسة في هذا المجال، من خلال تعزيز تبادل المعرفة والمعرفة بين حماة البيئة والمتخصصين في حوض البحر الأبيض المتوسط. نهجها يعطي الأولوية للحلول البسيطة والواقعية.

مركز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة [85]للتعاون المتوسطي: هذه منظمة بيئية مكرسة لتعزيز سبل العيش المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال التعاون والقيم والثقافة المشتركة، وهي المنظمة البيئية الوحيدة التي تتمتع بصفة مراقب في الجمعية الوطنية العامة للأمم المتحدة.

أخيرًا، يمكن تحديد منصتين/ أدوات مفيدة تخدم تنمية الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط:

• منصة **أصحاب المصلحة للاقتصاد الأزرق المتوسطي**[86]، وهي عبارة عن منصة شبكات إقليمية لتبادل المعرفة ودعم تنمية الاقتصاد الأزرق، وهو أكبر "متجر شامل" للمعلومات العامة والتقنية والقطاعية المتعلقة بالشؤون البحرية في البحر الأبيض المتوسط

[81] https://www.fao.org/gfcm/en/
[82] https://medwet.org/
[83] https://medpan.org/
[84] http://initiative-pim.org/index.php/en/home/
[85] https://www.iucn.org/regions/mediterranean
[86] https://medblueconomyplatform.org/

• **منصة التخطيط المكاني البحري الأوروبي**[87]، وهي بوابة معلومات واتصالات مصممة لتقديم الدعم لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك دول البحر الأبيض المتوسط) في جهودها لتنفيذ التخطيط المكاني البحري في السنوات القادمة.

من منظور إقليمي أكثر، تقدم مبادرة ويست ميد البحرية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني (الركيزة 1 النمو الأزرق) أطرًا تعاونية مخصصة تجمع السلطات الوطنية والإقليمية مع مجتمعات الاقتصاد الأزرق الأوسع:

مبادرة ويست ميد[88]: أطلقت المفوضية الأوروبية مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط في عام 2017. وتتمثل أهداف مبادرة ويست ميد في إنشاء مساحة بحرية أكثر أمانًا؛ إدارة أفضل للبحار؛ واقتصاد أزرق ذكي ومرن.

استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني[89] هي استراتيجية إقليمية كلية اعتمدتها المفوضية الأوروبية وصادق عليها المجلس الأوروبي في عام 2014. تم تطوير الاستراتيجية بشكل مشترك من قبل المفوضية وبلدان منطقة البحر الأدرياتيكي الأيوني وأصحاب المصلحة، والتي وافقوا على العمل معًا في المجالات ذات الاهتمام المشترك لصالح كل دولة والمنطقة بأسرها. ركيزتها 1 تركز على النمو الأزرق موضوع 1 - التقنيات الزرقاء؛ الموضوع 2- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ الموضوع الثالث - الإدارة والخدمات البحرية والبحرية).

3.2.1 النتائج الناشئة

بناءً على تحليل كل ما سبق، فإن النتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بأولوية الإعلان بشأن الحوكمة تشمل ما يلي:

1. **يمكن ملاحظة وجود نظام إيكولوجي غني لهياكل الحكم على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.**

يمكن تحديد مجموعة واسعة من هياكل الحكم والأطر المؤسسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. يمكن العثور على هذا النظام البيئي للمنظمات أو الاتحادات الدولية أو الشبكات التعاونية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ويشمل جميع القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق تقريبًا.

[87] https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/
[88] https://westmed-initiative.eu/
[89] https://www.adriatic-ionian.eu/

2. تستلزم هذه النظم الإيكولوجية كلا من المنظمات ذات النهج الشامل والمنظمات ذات الصلة بالقطاعات

مركزية في النظام البيئي وبنهج شمولي: الاتحاد من أجل المتوسط ، اتحاد المغرب العربي أو حوار 5 + 5.

تشمل المنظمات ذات الصلة بالقطاع: اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، أو الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط

3. قوة أساسية: منصتان / أداتان فعالتان تخدمان تنمية الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

+ منصة أصحاب المصلحة للاقتصاد الأزرق المتوسطي.

+ منصة التخطيط المكاني البحري الأوروبي.

4. أطر تعاون إقليمية فرعية مخصصة في منطقة الغرب والبحر الأدرياتيكي الأيوني: ليس في منطقة البحر المتوسط الشرقية

من منظور إقليمي أكثر، تقدم مبادرة ويست ميد البحرية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني (العمود 1 النمو الأزرق) أطرًا تعاونية مخصصة تجمع السلطات الوطنية والإقليمية مع مجتمعات الاقتصاد الأزرق الأوسع.

وبالتالي تغطية وتقديم دعم مخصص في هاتين المنطقتين الجغرافيتين. على النقيض من ذلك، لا يتمتع الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط بهيكل حوكمة لتسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق.

3.2.1 تقييم الإعلان الوزاري واستكشاف سبل المضي قدما والإجراءات المستقبلية

كخطوة أخيرة في التحليل والعودة إلى الأولويات الرئيسية كما وردت في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط فيما يتعلق بالحوكمة ولتحديد السبل المحتملة للتعاون المستقبلي في مجال الحوكمة، يمكن التأكيد على الجانبين التاليين:

• يجب الاعتراف بأنه، كما تم التأكيد عليه أعلاه، يوجد بالفعل نظام **بيئي غني وشامل تمامًا لهياكل الإدارة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.**

• يؤدي هذا إلى افتراض أن معظم سبل العمل في المستقبل يجب أن تكون مرتبطة **بالبحث عن المزيد من أوجه التآزروالتكامل بين المنظمات القائمة وأطر التعاون الإقليمي العاملة في حوض البحر (بدلاً من إنشاء مجالات جديدة) .**

باختصار ، يتضمن الإعلان أربع دعوات محددة لمزيد من العمل:

أولاً، يدعو الإعلان إلى زيادة عدد الفرص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلاً عن التعاون بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعظيم إمكانات المبادرتين شبه الإقليميتين (ويست ميد البحرية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني) وتشجيع المشاركة من دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى في الأنشطة ذات الصلة.

بالنظر إلى الاعتراف بمبادرة ويست ميد البحرية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني كأمثلة ناجحة للتعاون، تركز على أهداف واضحة وتعمل كمحفزات لتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق المستدامة في المنطقة، يمكن أن تأتي المقترحات للمستقبل من زاويتين مختلفتين:

أولاً ، حدد العناصر الواضحة للممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها على المستوى الإقليمي من خلال بعض الأطر أو المبادرات الأخرى، لا سيما في موضوعات الحوكمة (أي كيفية عمل مبادرة ويست ميد الفعلية والاستراتيجية الإقليمية الكلية من حيث التخطيط واتخاذ القرار) وفي الجوانب الرئيسية لدعم تطوير المشروع من خلال عمل المجموعات الفنية المخصصة (على سبيل المثال، في حالة مبادرة ويست ميد: النقل الأخضر أو تربية الأحياء المائية المستدامة أو تحالف مجموعات ويست ميد).

ثانيًا ، كل من مبادرة ويست ميد البحرية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني لهما مكون جغرافي، مما يجعلهما يركزان على جزء معين من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون استكشاف طرق عمل مشترك أكثر وضوحًا (يتخذ شكل إجراءات تجريبية ملموسة) مع مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق أحد الخيارات.

كما يدعو الإعلان السلطات الإدارية ذات الصلة والبلدان المشاركة إلى زيادة تعزيز التآزر بين البرامج الأقاليمية المستقبلية وصناديق الاتحاد الأوروبي الأخرى، ومواءمتها إلى أقصى حد ممكن لتلبية احتياجات المنطقة بأكملها مع تجنب التمويل المزدوج، وتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة المنصوص عليها إما في سياق الاتحاد من أجل المتوسط، أو في سياق الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى، أو في سياق اتفاقيات التعاون الإقليمي الأخرى

في هذا الصدد، يمكن البحث عن استراتيجية قصيرة وموجزة للتعاون مع مصادر تمويل الاتحاد الأوروبي، وخاصة مع برامج انتربغ العاملة في البحر الأبيض المتوسط. يمكن أن تمثل هذه الاستراتيجية أساسًا للتعاون مع برامج انتربغ في البحر الأبيض المتوسط (انتربغ ميد، انتربغ نكست ميد، البرامج العابرة للحدود)، بهدف تعزيز التآزر والتعاون بين برامج انتربغ والأولويات المحددة في إعلان الاقتصاد الأزرق المستدام.

البناء على سلسلة فعاليات أنتراكت من أجل "تحسين التآزر في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد 2020- كيف نحقق التعاون بين البرامج؟" حيث تشارك كل من برامج انتربغ وبرنامج إي إن أي - سي بي سي جنبًا إلى جنب مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في فرق عمل البرمجة 2021-2027، بدعم من قسم السياسات الإقليمية والحضرية والمديرية العامة للشؤون البحرية والثروة السمكية، يمكن لاتفاقية حول أوجه التآزر والإجراءات ذات الصلة مع مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق التابعة للاتحاد من أجل المتوسط

يمكن أن تشمل القائمة غير الشاملة للإجراءات المحتملة والأنشطة المشتركة التي سيتم تضمينها في استراتيجية التعاون هذه ما يلي:

- المشاركة في تنظيم الأحداث وتبادل أفضل الممارسات والتواصل. عقد اجتماعات منتظمة، من الناحية المثالية على أساس ربع سنوي.
- ندوات مشتركة عبر الإنترنت قبل إطلاق البرامج الدعوات (لتنشيط أصحاب المصلحة والخبراء الإقليميين) ونشر النتائج السابقة.
- تقديم مدخلات حول مجالات التدخل الممكنة - كما تم تحديدها خلال أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط بما في ذلك بشكل أساسي مجموعة عمل وندوات عبر الإنترنت التي يتم تنظيمها في سياق قطاع الاقتصاد الأزرق ، وما إلى ذلك - يجب مراعاتها من قبل سلطات إدارة انتربغ عند صياغة المكالمات والاختصاصات.
- تعاون محدد مع مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط لدعم رسملة المشاريع القيمة عبر البحر الأبيض المتوسط.
- المشاركة المحتملة لممثلي الاتحاد من أجل المتوسط (أي الرئيس أو مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق) في اجتماعات لجان مراقبة البرامج المخصصة ذات الصلة وطرائق محددة يتم تحديدها بشكل مشترك.
- دعم عملية استخدام نتائج المشاريع لتغذية عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة في المنطقة.

وكدعوة ثالثة للعمل، يشجع الوزراء مشاركة جميع السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة.

قد تكون فرص هذه الدعوة الثالثة للعمل محدودة النطاق أكثر من النداءين السابقتين، حيث إن مشاركة المستويات الحكومية دون الوطنية تجري بالفعل، باتباع الهيكل المؤسسي لمختلف الدول الأعضاء والبلدان.

على أي حال، ومن أجل زيادة تطوير مشاركة المستويات الحكومية المحلية، يمكن لثلاث منظمات أن تلعب دورًا محوريًا لتأمين مشاركة أكثر نشاطًا في أنشطة مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط:

الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية، مؤتمر المناطق البحرية المحيطية لجنة البحر الأبيض المتوسط أو شبكة الحكومات المحلية المتوسطية

يمكن بعد ذلك تحديد أنشطة محددة في نطاقات مختلفة من العمل، حيث تلعب مؤتمر المناطق البحرية الطرفية وشبكة المدن الساحلية المتوسطية التي تم إنشاؤها في برشلونة دورًا في جلب المدن والمناطق إلى اتحادات المشاريع المستقبلية، وتلعب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية دورًا سياسيًا أكثر (بناءً على تجربة مبادرة نيقوسيا). يجب مناقشة كل هذه الفرص بمزيد من التفصيل، كما ينبغي جدولة التبادلات مع هذه المنظمات الثلاث.

أخيرًا، يدعو الإعلان الجهات المانحة الأخرى إلى زيادة دعم التعاون المثمر في المنطقة واستكمال الإجراءات الجارية والمستقبلية، قدر الإمكان والمناسب.

من أجل هذه الدعوة إلى العمل، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار منظمات مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، جنبًا إلى جنب مع بنك التنمية الأفريقي. كل هؤلاء الثلاثة يدرجون في محافظهم مشاريع متعلقة بالاقتصاد الأزرق، لا سيما في حالة البنك الدولي، الذي ينشط بالفعل في شمال إفريقيا في هذا السياق.

5.2.3. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

فيما يتعلق بالمبادرات، اعتبارًا من أكتوبر 2022، يتم دعم مبادرة **ويست ميد** من قبل "آلية مساعدة **استراتيجيات حوض البحر" الجديدة**، والتي توفر المساعدة الفنية لثلاث استراتيجيات في الاتحاد الأوروبي لحوض البحر: المحيط الأطلسي، والبحر الأسود، وغرب البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، كما ذكرنا سابقًا، تم إنشاء منارة البحر الأبيض المتوسط في إطار مهمة الاتحاد الأوروبي لاستعادة محيطاتنا ومياهنا كهيكل دعم أفقي جديد. تشكل **شراكة الاقتصاد الأزرق المستدام**[90] أيضًا جهدًا غير مسبوق لتجميع استثمارات البحث والابتكار ومواءمة البرامج الوطنية على نطاق أوروبا، بما في ذلك حوض البحر الأبيض المتوسط.

على مستوى البرامج والمشاريع، أطلق برنامج انتربرغ يورو ميد ثلاث دعوات لمقترحات المشاريع التي تستهدف الأولوية الثالثة لبرنامج "إدارة البحر الأبيض المتوسط" الهدف المحدد 6.6 "الإجراءات الأخرى لدعم إدارة تعاون أفضل". في هذا الإطار، وبعد إغلاق مشروع بانورامید[91]، تمت الموافقة مؤخرًا على العديد من مشاريع المتابعة التي تعزز الحوار المؤسسي والحوكمة في المنطقة الأورو-متوسطية عبر البعثات المواضيعية (جوف فور ميد - التركيز على السياحة كما ذكرنا سابقًا - جيوف فور ميد ناتشر ، تماشياً مع مهمة حماية واستعادة وتقدير البيئة الطبيعية والتراث، وإقليدس، الذي يهدف إلى تعزيز مناطق المعيشة الخضراء).[92]

أخيرًا، من المهم ملاحظة أن الاتحاد من أجل المتوسط أطلق على نهج انتربرغ يورو-ميد للحوكمة. يعتمد النهج على تصنيف جديد لمشاريع الحوكمة، ولا سيما مشاريع المجتمع الموضوعي ومشاريع الحوار المؤسسي.

لقد اعترفت علامة الاتحاد من أجل المتوسط بنهج الحوكمة القائم على الحوار لـ انتربرغ يورو- ميد كشرط ذي صلة لدعم إدارة أفضل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في مجتمع محايد مناخيًا ومرنًا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن علامة الاتحاد من أجل المتوسط تسهل الحوار المؤسسي بين جميع الجهات الفاعلة مع تعميق وتوسيع التبادل الفعال ونقل النتائج ذات الصلة المتبادلة. بفضل التسمية، سيصل الحوار المؤسسي الذي يسعى إليه برنامج انتربرغ يورو- ميد إلى شاطئي البحر.

3.3 عامل التمكين: الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق

1.3.3 مقدمة

[90] https://bluepartnership.eu/
[91] https://governance.interreg-med.eu/
[92] https://interreg-euro-med.eu/wp-content/uploads/documents/call3_list_final_results_.pdf

عبر البحر الأبيض المتوسط، يعتبر الاقتصاد الأزرق ككل محركًا أساسيًا للنمو والوظائف في المنطقة. تولد الأنشطة المتعلقة بالمحيطات في البحر الأبيض المتوسط قيمة اقتصادية سنوية تبلغ 450 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، مما يجعلها خامس أكبر اقتصاد في المنطقة بعد فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا.

تمثل هذه القيمة حوالي 20٪ في العالم، 'في منطقة لا تشكل سوى 1٪ من محيطات العالم. علاوة على ذلك، تقدر الأصول الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط بشكل متحفظ بنحو 5.6 تريليون دولار أمريكي.

على الرغم من أن هذه الأرقام مثيرة للإعجاب، إلا أنها توضح جزئيًا أهمية البحر الأبيض المتوسط، حيث إن القيمة الجوهرية للتنوع البيولوجي والفوائد العديدة غير الملموسة لبحر صحي لا يمكن أن تنعكس بشكل كاف من الناحية الاقتصادية[93]

ومع ذلك، لا يزال مصدر الثروة هذا مهددًا من قبل العديد من التحديات التي يسببها الإنسان، بما في ذلك الإفراط في صيد الأسماك والتلوث والتدهور البيئي، فضلاً عن الآثار المتعددة لتغير المناخ العالمي.

يكشف مسح مصادر الاستثمار التي تم إجراؤها عن وجود العديد من المصادر لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق. تتوفر مجموعة واسعة من الأموال وفرص التمويل للعقد القادم، ولا سيما لفترة برمجة الاتحاد الأوروبي الحالية (2021-2027) لدعم الاقتصاد الأزرق المستدام في البحر الأبيض المتوسط.

يجب تحسين مصادر التمويل هذه بشكل كامل من أجل مواجهة التحديات الحالية التي تواجهها المنطقة، ويجب تعزيز أوجه التآزر بين المنح العامة والاستثمارات الخاصة، من أجل تحقيق اقتصاد متوسطي أزرق مستدام حقًا.

تبرز باستمرار الدعوات إلى التمويل المستدام (والاستثمارات) كفرصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. هناك مجموعة واسعة من تدفقات التمويل العامة والخاصة متاحة بشكل متزايد. يتم ذلك من خلال المبادرات الإقليمية والعالمية التي تتناول الاقتصاد الأزرق وكذلك تهدف على نطاق أوسع إلى دعم التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه عبر حوض البحر).

[93] https://wwfint.awsassets.panda.org/downloads/reviving_mediterranean_sea_economy_full_rep_lowres.pdf

المساهمة في نشر هذه الفرص والدعوات هو مفتاح الوصول إلى جميع البلدان والمستفيدين المحتملين. تماشياً مع ذلك ، تخطط المديرية العامة للشؤون البحرية والثروة السمكية والاتحاد من أجل المتوسط لحدث في يونيو 2022 فيما يتعلق بالاستثمار / التمويل في الاقتصاد الأزرق المستدام في دول البحر الأبيض المتوسط (خاصة في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

من الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط:

فيما يتعلق بالاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق:

73 - وإذ يساورها القلق إزاء الحالة الحرجة للبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمستويات غير المتكافئة للتنمية الاقتصادية وإمكانية الحصول على التمويل بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة، بين بلدان المنطقة لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص ، فضلا عن الافتقار إلى القدرات ولا سيما في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط النامية؛

74- يرحب الوزراء بالاهتمام المتزايد من جانب المؤسسات المالية الأوروبية والدولية بالاقتصاد الأزرق المستدام، ولا سيما مشاركتها النشطة في اجتماعات مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط، فضلاً عن الأحداث الأخرى التي تنظمها الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والأمانة العامة؛

75. يكرر الوزراء دعوتهم لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط لمواصلة إجراء الإصلاحات المحلية اللازمة لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للاستثمارات؛

76- يلتزم الوزراء بتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق المستدام في استراتيجياتهم الوطنية للإنعاش

77 - يدعو الوزراء المؤسسات المالية الدولية، وشركاء التنمية، والجهات الفاعلة العامة والخاصة إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في الاقتصاد الأزرق المستدام وفقًا لمبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام ولا سيما في المجالات التالية:

أ. الحفاظ على البيئة البحرية.

ب. الابتكار في الاقتصاد الأزرق المستدام والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات والحد منها ؛

ج. سلاسل القيمة الغذائية المستدامة من البحر - بما في ذلك. مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

د. الطاقات البحرية المتجددة وإزالة الكربون من قطاعات الاقتصاد الأزرق؛

هـ. النقل البحري المستدام بما في ذلك كفاءة الطاقة في الموانئ؛

و. السياحة الساحلية والبحرية المستدامة، بما في ذلك حماية التراث الثقافي البحري وتثمينه ؛

ز. التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما تكييف البنية التحتية ذات الصلة والعمل ضد تآكل السواحل باستخدام الحلول القائمة على الطبيعة.[94]

[94] اقتباس من الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط: https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/02/Declaration-UfM-Blue-Economy-EN-1.pdf

2.3.3 أنشطة متطورة

على المستوى العالمي، نجد في رسم الخرائط مبادرات مثل مبادرة التمويل الأزرق المستدام للأمم المتحدة ومبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام للأمم المتحدة[95]، أو مبادرة بروبلو من البنك الدولي[96]، من بين العديد من المبادرات الأخرى. الأموال متاحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية.

في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشمل المصادر الرئيسية للاستثمار في الاقتصاد الأزرق فرص التمويل العام التي تقدمها المنظمات الدولية والحكومات وبنوك التنمية متعددة الأطراف والصناديق الهيكلية، ولا سيما صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية والصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والصناديق الخضراء. يتم تقديم هذا التمويل في شكل منح أو أدوات إقراض ميسرة تهدف إلى التمويل المشترك للمشاريع وتقديم الدعم لتطوير البنية التحتية والشركات الصغيرة والمتوسطة. كمثال رئيسي، يهدف الصندوق البيئي[97] للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز الاستدامة المالية طويلة الأجل للمناطق البحرية المحمية من خلال إنشاء صندوق يدار بشكل مشترك من قبل دول البحر الأبيض المتوسط والمنظمات الإقليمية - البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، من بين أمور أخرى).

فيما يتعلق بالدعوة إلى اتخاذ الإجراءات التي أبرزها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط ، تتم معالجة المجالات التي تم تسليط الضوء عليها نظرًا لتنوع فرص التمويل، والتي إما تقدم الاستثمار لعدة مجالات (مثل صندوق الاستثمار الأزرق أو تركز على مجالات محددة. وبفضل تطوير مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام [98](في إطار مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام للأمم المتحدة)، الموقعة من قبل العديد من المؤسسات بالإضافة إلى مؤسسها (المفوضية الأوروبية والصندوق العالمي للطبيعة ومعهد الموارد العالمية وبنك الاستثمار الأوروبي، فإنه يعزز تعزيز التمويل المستدام في الاقتصاد الأزرق.

في هذا الفصل، نقوم أولاً بتقييم العمل ذي الصلة من حيث التمويل الذي تقوم به المنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم. بعد ذلك، نقدم خيارات تمويل مختلفة حسب تصنيف مصادر التمويل. لقد قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة أنماط عامة: برامج التمويل العام، والمكالمات والمشاريع المخصصة، ومصادر التمويل المحددة (مثل الصناديق ومبادرات التمويل الجماعي).

المنظمات الدولية

- الأمم المتحدة: مع إنشاء مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام، ركز المجتمع العالمي بدعوة من الأمم المتحدة على التقاطع بين التمويل الخاص وصحة المحيطات.
- الصندوق العالمي للطبيعة: هو أيضًا جزء من مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام، ويشمل الاستثمار في العديد من المشاريع والمنح وخصص خططًا للدعم المالي، يذهب معظمها نحو تنمية الاقتصاد الأخضر ولكنه ينطبق أيضًا على تطوير الاقتصاد الأزرق المستدام. علاوة على ذلك، فقد طورت المبادرة البحرية المتوسطية.[99]
- معهد الموارد العالمية: يعمل مع الشركاء لتنفيذ مشاريع على أرض الواقع وتعبئة التحالفات المتنوعة لوضع العالم على مسار أكثر استدامة. تستثمر حاليًا في منصة أوشن واتش[100] التي تدعم تدفق البيانات إلى السياسة وتهدف إلى تقديم بيانات المحيطات الأساسية والموثوقة إلى صانعي السياسات.
- تركز بنوك التنمية الدولية على الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق. هناك أربعة بنوك رئيسية متعددة الأطراف تعمل في المنطقة:

- بنك الاستثمار الأوروبي: يستثمر بنك الاستثمار الأوروبي ، بصفته بنك المناخ في الاتحاد الأوروبي، في الاقتصاد الأزرق المستدام ويدعم المبادرات التي تهدف إلى الحد من التلوث والحفاظ على هذا المورد الطبيعي.[101]

- البنك الدولي: لديه حافظة شاملة للمحيطات تزيد قيمتها عن 9 مليارات دولار ويتضمن إجراءات ذات صلة مثل بروبلو وهو صندوق استئماني جديد متعدد المانحين، يدعم تطوير موارد بحرية وساحلية متكاملة ومستدامة وصحية.

- بنك التنمية الأفريقي، الذي يمول على المستويين الوطني والدولي ويمول مشروع بناء مجمع ميناء غرب المتوسط[102] ، من بين مشاريع أخرى.

- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير: هو أيضًا أحد الموقعين على مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام.[103]

برامج التمويل

كجزء من البرامج القائمة، يمكننا العثور على 19 برنامجًا على الأقل مع إمكانية تمويل مبادرات الاقتصاد الأزرق في المنطقة، بما في ذلك البرامج العامة مثل برنامج لايف[104]، وبرنامج كوزمي يورب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[105]، وبرنامج إيراسموس[106]، أو هوريزون يورب[107]، والتي تشمل بعثات محددة مثل مهمة المحيطات والبحار وأنشطة تنسيق فنار حوض البحر[108][109]

البلدان المؤهلة لبرامج لايف وكوزمي يورب وايراسموس وهوريزون يورب هي التالية:

1. ستكون الكيانات القانونية المنشأة في البلدان والأقاليم التالية مؤهلة لتلقي التمويل من خلال البرامج المذكورة أعلاه:[110]

- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أقاليمها الخارجية؛
- البلدان والأقاليم فيما وراء البحار المرتبطة بالدول الأعضاء: أنغيلا، أروبا، برمودا، بونير، إقليم أنتاركتيكا البريطاني إقليم المحيط الهندي البريطاني، جزر فيرجن البريطانية، جزر كايمان ، كوراساو، جزر فوكلاند، بولينيزيا الفرنسية، الجنوب الفرنسي، أقاليم

---

[95] مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام هي حجر الأساس للاستثمار في اقتصاد المحيطات. تم إطلاقها في عام 2018، وهي أول إطار عمل إرشادي عالمي للبنوك وشركات التأمين والمستثمرين لتمويل اقتصاد أزرق مستدام. إنهم يشجعون تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، ويضعون معايير خاصة بالمحيطات، مما يسمح للصناعة المالية بتعميم استدامة القطاعات القائمة على المحيطات. مزيد من المعلومات على : https://www.unepfi.org/blue-finance/

[96] https://www.worldbank.org/en/programs/problue

[97] https://ufmsecretariat.org/project/medfund/

[98] https://www.unepfi.org/blue-finance/the-principles/#:~:text=The%20Sustainable%20Blue%20Economy%20Finance,invest%20in%20the%20ocean%20economy.&text=They%20promote%20the%20implementation%20of,sustainability%20of%20ocean%2Dbased%20sectors.

[99] https://www.wwfmmi.org/who_we_are/mediterranean_marine_initiative/

[100] https://www.wri.org/initiatives/ocean-watch

[101] https://www.eib.org/en/about/initiatives/preserving-our-oceans/index.htm

[102] https://projectsportal.afdb.org/dataportal/VProject/show/P-MA-DD0-004

[103] https://www.ebrd.com/news/2020/ebrd-signs-up-to-sustainable-blue-economy-finance-principles.html

[104] https://ec.europa.eu/info/news/life-programme-2018-oct-25_en

[105] https://ec.europa.eu/growth/smes/cosme_es

[106] https://erasmus-plus.ec.europa.eu/

[107] https://ec.europa.eu/programmes/horizon2020/

[108] https://ec.europa.eu/info/research-and-innovation/funding/funding-opportunities/funding-programmes-and-open-calls/horizon-europe/eu-missions-horizon-europe/healthy-oceans-seas-coastal-and-inland-waters_es

[109] https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/topic-details/horizon-miss-2021-ocean-03-02

[110] https://ec.europa.eu/research/participants/data/ref/h2020/other/wp/2018-2020/annexes/h2020-wp1820-annex-ga_en.pdf

أنتاركتيكا وغرينلاند ومونتسيرات وكاليدونيا الجديدة وتوابعها وبيتكيرن وسابا وسانت بارتيليمي وسانت هيلانة وسانت بيير وميكلون وسانت أوستاتيوس وسانت مارتن وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية وجزر تركس وكايكوس وجزر واليس وفوتونا

- الدول المنتسبة
- دول متعددة من خارج الاتحاد الأوروبي باستثناء الحالات التي يتم فيها استبعاد ذلك صراحةً في نص المكالمة.

2. المنظمات الدولية ذات الاهتمام الأوروبي ستكون أيضًا مؤهلة لتلقي التمويل.

3. ستكون الكيانات القانونية المنشأة في البلدان غير المذكورة أعلاه مؤهلة للحصول على التمويل عندما يتم توقع هذا التمويل صراحةً في مكالمة.

4. بالإضافة إلى ذلك، ستكون الكيانات القانونية المنشأة في البلدان غير المذكورة أعلاه والمنظمات الدولية مؤهلة للحصول على التمويل:

- عندما يتم توفير التمويل لهؤلاء المشاركين بموجب اتفاقية ثنائية علمية وتكنولوجية أو أي ترتيب آخر بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دولية أو دولة ثالثة؛
- عندما ترى المفوضية أن مشاركة الكيان ضرورية لتنفيذ الإجراء الممول.

هذه البرامج هي بالإضافة إلى البرامج الإقليمية المحددة لجميع المجالات ذات الصلة بتنمية الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط، وأكثرها صلة هي: انتربرغ الأدرياتيكي الأيوني[111]، انتربرغ البلقان البحر الأبيض المتوسط[112]، انتربرغ اليونان وإيطاليا[113]، انتربرغ البونان- قبرص[114] ، اليونان - ألبانيا[115]، انتربرغ إيطاليا وكرواتيا[116]، انتربرغ إيطاليا ومالطا[117]، انتربرغ ماريتيمو[118]، أي تي إف أر - مارتيم- انتربرغ نيكست ميد[119]، انتربرغ يورنيكست[120]، انتربرغ يوروميد[121]، انتربرغ بريما ميد[122]، انتربرغ سودو[123]

البلدان المؤهلة في هذه الحالات هي الدول الأعضاء الثنائية / الدول التي تنتمي إلى جزء من كل برنامج. ويختلف انتربرغ بريما ميد بين البلدان المؤهلة عن طريق الاتصال ، ويشمل انتربرغ يوروميد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به، وبالنسبة إلى انتربرغ نيكست ميد، فمن المحتمل أن تكون البلدان المؤهلة هي جميع دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء المغرب. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد بلدان شمال

[111] https://www.adrioninterreg.eu/index.php/projects/support-to-applicants/
[112] http://www.interreg-balkanmed.eu/calls-for-proposals/
[113] https://greece-italy.eu/call-for-project/
[114] https://interreg.eu/programme/interreg-greece-cyprus/
[115] https://greece-albania.eu/calls
[116] https://www.italy-croatia.eu/what-we-fund
[117] https://italiamalta.eu/bandi-aperti/?lang=en
[118] http://interreg-maritime.eu/
[119] https://www.enicbcmed.eu/sites/default/files/National%20consultations/ISO1%20activities.pdf
[120] https://www.euronext.com/en
[121] https://interreg-med.eu/about-us/futureinterregmedprogramme/
[122] https://prima-med.org/wp-content/uploads/2021/12/Preliminary-version-AWP2022.pdf
[123] https://www.interreg-sudoe.eu/gbr/home

إفريقيا من منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضًا من صندوق التنمية الأفريقي[124] الذي يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي للبلدان الأفريقية. علاوة على ذلك ، من المرجح أن تنفتح الاستثمارات الأقاليمية الابتكارية (3I) [125] على البلدان المجاورة.

دعوات مخصصة

بالإضافة إلى فئة برامج التنمية الإقليمية المذكورة أعلاه والمكالمات الخاصة بكل منها، هناك العديد من المكالمات المخصصة الأخيرة أو النشطة التي توفر فرصًا لتمويل مشاريع محددة في مناطق مختلفة. تشمل المجالات المواضيعية الرئيسية التي تغطيها هذه الدعوات مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك الموضوعات ذات الأهمية الحاسمة لمستقبل النمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط (مدفوعًا ببرنامج بلوميد للبحوث الإستراتيجية والابتكار[126])، مما يعزز قدرة منظمات المجتمع المدني ومساءلتها. وتسهيل مشاركتهم في عمليات صنع القرار السياسي، وتحديد حلول الاقتصاد الدائري المتطورة ومن خلال تعزيز تنمية الأعمال التجارية ونمو الشركات الناشئة. إن تعزيز الاستدامة والشهرة والحوكمة والموارد الخاصة بالشبكات المختلفة (ميد بان وبلو ميد وبلو بيو وجالاتيا وما إلى ذلك) هو أيضًا موضوع متكرر.

- بلوبيو كوفند[127]
- بلوكرودميد[128]
- دعوة بلو ميد لإجراءات بدء التشغيل[129]
- عمليات الحماية المدنية الأوروبية والمساعدات الإنسانية[130]
- نافذة الاقتصاد الأزرق للمفوضية الأوروبية 2020[131]
- المفوضية الأوروبية - برنامج العمل السنوي للمنح والمشتريات
- مسرع النمو جالاتيا بلو حروث[132]
- مؤسسة مافا[133]
- ميد بان[134]
- التعاون الأوروبي في العلوم والتكنولوجيا[135]

[124] https://www.afdb.org/en/about-us/corporate-information/african-development-fund-adf
[125] https://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/themes/research-innovation/i3/
[126] http://www.bluemed-initiative.eu/strategic-research-and-innovation-agenda/
[127] https://bluebioeconomy.eu/bluebio-call-announcement/
[128] https://en.goteo.org/channel/bluecrowd
[129] http://www.bluemed-initiative.eu/start-up-actions/
[130] https://ec.europa.eu/echo/funding-evaluations/financing-civil-protection/calls-for-proposal_en
[131] https://emff-infoday-2020.converve.io/index.php
[132] https://galateaproject.eu/innovation-support-call/
[133] https://mava-foundation.org/for-grant-seekers/
[134] https://medpan.org/on-going-calls-for-tender/
[135] https://www.cost.eu/

مشاريع محددة مثل سويتش ميد[136]، التي تمولها صناديق سياسة الجوار التي تدعم ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لاقتصاد دائري في البحر الأبيض المتوسط ، وتساهم في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني ومساءلتها وتسهيل مشاركتها في عمليات صنع القرار السياسي، والإطار المؤسسي.

مبادرات التمويل (التمويل الجماعي)[137]

عندما يتعلق الأمر بمبادرات تمويل محددة (بما في ذلك التمويل الجماعي)، هناك أيضًا مجموعة واسعة من موضوعات الاقتصاد الأزرق تخضع للتمويل من هذه المبادرات. تتراوح هذه من قضايا الحفظ على المستوى المحلي وحماية النباتات، وتعزيز الشبكات الإقليمية والحفاظ على ثلاثة أنظمة بيئية (ساحلية ، والمياه العذبة والمناظر الطبيعية المدارة تقليديًا) لحماية التنوع البيولوجي للملوثات الكيميائية (على سبيل المثال تنفيذ المشاريع المستدامة التي تقلل أو تتجنب البلاستيك والنفايات الأخرى وتنظيف النفايات ومياه الصرف الصحي).

بشكل أكثر عمومية، يتم تقديم الدعم لمكافحة آثار تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي وجعل التحول إلى اقتصاد أخضر، دائري واجتماعي في البحر الأبيض المتوسط حقيقة واقعة. المستفيدون الرئيسيون (بصرف النظر عما إذا كان بإمكانهم أيضًا أن يكونوا مانحين في مشاريع أو دعوات أخرى) من خيارات التمويل المتاحة هم الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص ومؤسسات البحث، من بين مجموعة متنوعة من الشركاء المحتملين، لتنفيذ المشاريع والبرامج في البلدان المتلقية. المنظمات أو الصناديق التي نفذت مبادرات تمويل / تمويل جماعي محددة هي التالية:

- إستراتيجية المحيط الأزرق المستدام[138]
- بلو أنفست[139]
- صندوق شراكة الأنظمة البيئية الحرجة[140]
- بنك الاستثمار الأوروبي[141]

---

[136] https://switchmed.eu/

[137] تعريف "التمويل الجماعي" المستخدم هنا هو التعريف المقدم من المفوضية الأوروبية: التمويل الجماعي هو مصدر ناشئ للتمويل يتضمن مكالمات مفتوحة للجمهور، بشكل عام عبر الإنترنت، لتمويل المشاريع من خلال المساهمات النقدية مقابل مكافأة، وطلب المنتج مسبقًا أو الإقراض أو الاستثمار. بالنسبة للشركات الصغيرة، يمثل الوصول إلى هذا الشكل من التمويل بديلاً (أو مكملاً) لمصادر التمويل التقليدية مثل تمويل الديون. منصات التمويل الجماعي عبارة عن مواقع ويب حيث يمكن لجمع التبرعات مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تعهدات مالية من الجمهور. هناك العديد من أنواع التمويل الجماعي، وأكثر الأنواع شيوعًا التي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة : https://ec.europa.eu/growth/access-finance-smes/policy-areas/crowdfunding_en#:~:text=Crowdfunding%20is%20an%20emerging%20source,preordering%2C%20lending%2C%20or%20investment

[138] https://www.eib.org/en/about/initiatives/preserving-our-oceans/index.htm

[139] توفر مبادرة بلو انفست التجريبية التي يديرها صندوق الاستثمار الأوروبي التمويل لصناديق الأسهم الأساسية التي تستهدف بشكل استراتيجي : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_222

[140] https://www.cepf.net/

[141] http://www.eib.org/efsi/index.htm

- صندوق الاستثمار الأوروبي[142]
- الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية [143]
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير:
- الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية[144]
- مرفق بيئة عالمي[145]
- ميد فاند[146]
- مؤسسة الأمير ألبرت الثاني موناكو[147]
- مبادرة مشكلة من البنك الدولي[148]
- الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي - سيدا[149]
- سويتشر فاند[150]
- مبادرة الأمم المتحدة للتمويل الأزرق المستدام[151]
- صندوق العالمي للحياة البرية[152]
- مبادرة التمويل المناخي دون الوطنية [153]
- الصندوق الهولندي للمناخ والتنمية[154]
- الكومنولث[155]
- مبادرة البرمجة المشتركة بحار ومحيطات صحية ومنتجة[156]
- الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة في إطار خطة الاستثمار الخارجية الأوروبية[157]
- صندوق شراكة النظم البيئية الحرجة[158]
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[159]

142 https://www.eif.org/
143 https://ec.europa.eu/oceans-and-fisheries/funding/emfaf_en
144 https://www.ffem.fr/fr
145 https://www.thegef.org/about/funding
146 https://themedfund.org/en/to-become-a-beneficiary/
147 https://www.fpa2.org/foundation-projects.html
148 https://www.worldbank.org/en/programs/problue
149 https://www.sida.se/English/
150 https://www.theswitchersfund.eu/en/
151 https://www.unepfi.org/blue-finance/
152 https://www.wwfmmi.org/newsroom/latest_news/?uNewsID=2479966
153 https://www.subnational.finance/
154 https://wwf.panda.org/wwf_news/?355950/Dutch-Fund-for-Climate-and-Development-open-for-business
155 https://thecommonwealth.org/
156 https://www.jpi-oceans.eu/
157 https://ec.europa.eu/eu-external-investment-plan/home_en
158 https://www.cepf.net/
159 https://www.ifad.org/en/

- صندوق المناخ الأخضر[160]
- برنامج المفوضية الأوروبية لتقديم الاستشارات للشركات حول هيكلة مشاريع البحث والتطوير [161]

3.3.3 تقييم الإعلان الوزاري واستكشاف سبل المضي قدما والإجراءات المستقبلية

كما هو موضح في هذا القسم، هناك ثروة من فرص التمويل المتاحة. ومع ذلك، تظل معظم الصناديق تنافسية للغاية وغالبًا ما تتركز أو تستهدف بشكل أساسي الشاطئ الشمالي للمنطقة. نتيجة لذلك، قد تظل قدرة أصحاب المصلحة في جنوب البحر الأبيض المتوسط على الوصول إلى مثل هذا التدفق القيّم من الدعم المالي محدودة.

هذا جانب قد يحد من إمكانات تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط ، وستكون هناك حاجة إلى دعم مخصص للوصول المالي من قبل أصحاب المصلحة الجنوبيين للحصول على دعم أكثر توازناً نحو تنمية مستدامة للاقتصاد الأزرق عبر البحر الأبيض المتوسط (على سبيل المثال، محلي دعم رؤية التمويل والوساطة من أجل وصول أكبر للدعم المالي نحو الساحل الجنوبي).

علاوة على ذلك، نقترح النظر في السبل التالية للدعم الإضافي من أجل تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط والتمويل الأكثر فعالية للاقتصاد الأزرق المستدام عبر البحر الأبيض المتوسط:

- تقديم التدريب المناسب على إدارة المشروع ووضع المفاهيم لتمكين البلدان من تحديد جميع الموارد المتاحة والوصول إليها. قد يكون هذا مهمًا بشكل خاص للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أحد الأمثلة على ذلك هو الدورة التدريبية التجريبية التي تم إجراؤها كجزء من آلية مساعدة ويست ميد. استهدفت هذه الجلسة أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق في جنوب البحر الأبيض المتوسط الذين كانوا مهتمين باكتساب المعرفة والمهارات الأساسية لتطوير مقترح مشروع الاتحاد الأوروبي[162]

[160] https://www.greenclimate.fund/
[161] https://www.eib.org/en/products/mandates-partnerships/innovfin/index.htm
[162] https://www.westmed-initiative.eu/effective-project-proposal-development-for-eu-funding-29-june-2021-online/

- ستكون الحلول المالية المبتكرة مطلوبة لتعزيز مرونة المحيطات والسواحل. السندات الزرقاء هي مسار تمويل جديد يمكن أن يوفر طرقًا جديدة لتمويل الاقتصاد الأزرق. وقد حدثت أمثلة ناجحة مثل بنك الاستثمار الاسكندنافي "دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق الزرقاء". كأكبر فئة أصول في السوق المالية العالمية، يوفر سوق السندات فرصة لتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص لدعم الاقتصاد الأزرق وتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

- استمرار البنوك الدولية متعددة الأطراف في بذل الجهود لتوحيد تنمية الاقتصاد الأزرق. البنوك الدولية الأربعة الرئيسية العاملة في المنطقة هي بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي. الثلاثة السابقون هم الموقعون على مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام مما يدل على أن التعاون في الاستثمار ممكن ومفيد.

- بلو انفست هي مبادرة من المفوضية الأوروبية وصندوق الاستثمار الأوروبي تهدف إلى تحسين الوصول إلى التمويل والاستعداد للاستثمار للشركات الناشئة والشركات في مراحلها المبكرة والشركات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الاقتصاد الأزرق. يتم تمكينه من قبل الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك وثبت أنه يعمل بنجاح. علاوة على ذلك، فهو أيضًا مثال على التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، على سبيل المثال، مع فعالية بلو إنفست أفريقيا. هذه فرصة لتعزيز المزيد من التعاون بين الشركات العاملة في الاقتصاد الأزرق الأفريقي والمستثمرين الأوروبيين.

4.3.3. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

تمويل أنظمة الابتكار في الاقتصاد الأزرق

تعد **النظم الإيكولوجية للابتكار في الاقتصاد الأزرق** محركات أساسية للتغيير التحويلي في المناطق الساحلية والبحرية. يوجد عدد من مبادرات التمويل لدعم مثل هذه النظم البيئية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتعظيم الوصول إلى التمويل المستدام والابتكار والفرص ذات الصلة، فقد تتطلب بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط دعمًا أكبر، بما في ذلك بناء القدرات وزيادة الوعي.

لمعالجة هذه المشكلة، عُقدت ندوة عبر الإنترنت بعنوان "تمويل النظم الإيكولوجية للابتكار للاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجهات الفاعلة المحلية والفرص والتحديات" في 30 يناير 2023. تهدف هذه الندوة عبر الويب الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط إلى إلقاء الضوء على مختلف الجهات الفاعلة، وتجاربهم، والأدوار المحددة التي تساهم في دعم تطوير النظم الإيكولوجية للابتكار في الاقتصاد الأزرق المستدام ومن أجله عبر مختلف دول البحر الأبيض المتوسط:

- "العوامل التمكينية" بما في ذلك التجمعات البحرية، ومسرعات بدء التشغيل، وحاضنات الاعمال، وما إلى ذلك.
- "تمويل مشغلي" بما في ذلك بنوك التنمية المحلية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وما إلى ذلك.
- "الداعمون الدوليون" بما في ذلك المستثمرين المنخرطين في التمويل "الأزرق" ذي التأثير.

من بين نتائج هذا النشاط، استمرار الافتقار إلى الفهم والوعي كعائق رئيسي لرفع مستوى الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق. وسُلط الضوء على الحوار والاعتراف المتبادلين بين الجهات الفاعلة المعنية، فضلاً عن الشروط التنظيمية والاستثمارية المسبقة، باعتبارها محركات رئيسية لزيادة توسيع الاستثمارات.

بناء القدرات في تطوير المشروع

في 25 أكتوبر 2022، في العقبة، نظمت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط **جلسة لبناء القدرات حول تطوير مقترح المشروع** وتم تقديمها في إطار مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق الثانية عشرة للاتحاد من أجل المتوسط، وبطريقة هجينة من أجل السماح بمشاركة أوسع لأصحاب المصلحة المعنيين بالاقتصاد الأزرق من مختلف دول البحر الأبيض المتوسط. هدفت الجلسة إلى تغطية طلبات المشاركين النموذجية للحصول على معلومات للتدريب، بما في ذلك كتابة الاقتراح الفعال، وبناء الاتحاد وأدوار الشركاء، وتطوير فكرة المشروع، والإدارة المالية للمشروع، ومواءمة أهداف المشروع مع برنامج التمويل، بالإضافة إلى نصائح وتلميحات عامة حول العملية.

على هذا النحو، تم تنظيم التدريب حول كتلتين رئيسيتين: أولاً، الكتلة النظرية، والتي تضمنت وحدات حول فرص التمويل الرئيسية المتاحة في سوق الاقتصاد الأزرق، وما يجب فعله وما لا يجب فعله" في عملية كتابة الاقتراح، وتصميم منطق تدخل المشروع، وبناء الكونسورتيوم. ثانيًا، تم إعداد جلسة عملية لوضع المعرفة المكتسبة موضع التنفيذ للمشاركين الموجودين في الموقع. تم تطبيق المثال العملي على دعوة لتقديم مقترحات المشاريع البحرية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أوروبا 2022.

4.3 الأداة: البحث والابتكار البحري والمهارات والوظائف والتوظيف

1.4.3 مقدمة

يوفر البحث والابتكار فرصًا كبيرة لبلدان البحر الأبيض المتوسط لتطوير واستخدام أصولها لصالح اقتصاداتها وشعوبها، لا سيما كمحرك للتنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، يلعب القطاع البحري دورًا مهمًا في التوظيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تدعم مصايد الأسماك 200000 وظيفة مباشرة و500000 وظيفة غير مباشرة.

في ضوء التحديات الحالية مثل تغير المناخ، والاستغلال المفرط للأرصدة السمكية أو التلوث الذي يغير البحر الأبيض المتوسط باستمرار، من الواضح أن البحث والابتكار في هذه المجالات هما مفتاح مواجهة هذه التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الجديد للاقتصاد الأزرق المستدام في الاتحاد الأوروبي - يحول الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأوروبي من أجل مستقبل مستدام، يتم تسليط الضوء على دور هذه الأولوية لتحقيق طموح الاتحاد الأوروبي في أن يصبح محايدًا مناخيًا بحلول عام 2050، لحماية واستعادة النظم البيئية البحرية ولجعل الاقتصاد الأزرق خطًا للأفكار والعمل لتوليد الابتكار المستدام.

كما يؤكد على إمكانية الانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام من حيث المهارات والوظائف والتوظيف. وتتراوح هذه من مصايد الأسماك إلى السياحة، ولكن لم يتم استغلالها بالكامل، حيث يوجد نقص في المهارات والمؤهلات في العديد من القطاعات في الاقتصاد الأزرق.

يدعو الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام (2 فبراير 2021) إلى:

- تبني خطة تنفيذ بلو ميد واستمرار مبادرة بلوميد للوظائف الزرقاء والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار هوريزون يورب، كعنصر أساسي للتنفيذ المتكامل لجدول أعمال البحث والابتكار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال جهد منسق متعدد البرامج
- الترويج لمبادرة الاعمال الناشئة في اوروبا التي تهدف، بالشراكة مع بلوميد، إلى ربط جميع الجهات الفاعلة في نظام الابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الأدوات والمبادرات الأخرى لدعم التنمية المستدامة وخلق فرص العمل والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأزرق
- استمرار خدمة كوبرنيكوس البحرية وتطويرها لمواجهة التحديات الساحلية على النحو الذي دعا إليه الكتاب الأبيض لمجموعة ميد 7 "كوبرنيكوس للاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط وما وراءه"
- إنشاء مجموعات الاقتصاد الأزرق - بما في ذلك المجموعات العابرة للحدود الوطنية، وتعزيز التجمعات القائمة، وزيادة التعاون بين التجمعات الوطنية في البحر الأبيض المتوسط.
- أن يعمل أصحاب المصلحة معًا في شراكات خاصة بقطاعات معينة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الفجوات في المهارات وتعزيز العمل اللائق والتدريب المخصص لقطاعات الاقتصاد الأزرق ؛
- زيادة استخدام منصة أصحاب المصلحة للاقتصاد الأزرق المتوسطي التي تديرها أمانة الاتحاد من أجل المتوسط لتسهيل الاتصالات بين شبكات التعليم القائمة ، وتبادل المعلومات بما في ذلك الأدوات التربوية والعمل كواجهة لبرامج التنقل.
- تتعاون دول الاتحاد من أجل المتوسط في المحافل الدولية ذات الصلة لتكييف متطلبات التدريب والتعليم للمهن المتعلقة بالبحرية، في ضوء التطورات التكنولوجية والالتزامات المتعلقة بالمناخ.

2.4.3 أنشطة متطورة

إقليمي

• **مبادرة بلوميد** ، التي اعتمدتها جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط، تعزز تكامل المعرفة والجهود المبذولة لتطوير النمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط وتعزز الإجراءات المشتركة بشأن أولويات البحث والابتكار ذات الصلة. ويشمل ذلك إجراءات مثل مهمة الاتحاد الأوروبي لاستعادة محيطاتنا ومياهنا، حيث ستتعاون **مبادرة بلوميد من خلال المحاور الوطنية والبناء** على تجربة النموذج التجريبي من أجل منطقة متوسطية صحية وخالية من البلاستيك.[163] من بين أدواتها الرئيسية للوصول إلى هذه الأهداف، يجب تسليط الضوء على برنامج بلوميد

[163] https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/672ddc53-fc85-11ea-b44f-01aa75ed71a1

للبحوث الاستراتيجية والابتكار الذي يحدد مجموعة من التحديات الرئيسية للبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما فجوات المعرفة، والأنشطة المحددة التي تمكن من النمو الأزرق وكذلك التدابير لخلق القدرات وتعزيز المهارات وخطة التنفيذ، التي تعرض الأهداف المشتركة ذات الأولوية ومجموعة من الإجراءات الاستراتيجية للوصول إليها.

• **منصة أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق المتوسطي**، التي تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز إطار عمل مشترك ومتماسك ، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط، لتعزيز تبادل ونشر المعرفة والتواصل وبناء القدرات.
• علاوة على ذلك، أطلق الاتحاد من أجل المتوسط **منصة إقليمية للبحث والابتكار** تدعم بشكل فعال التنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وتلعب دورًا مركزيًا في تحفيز ومراقبة التعاون الأورو متوسطي في مجالات البحث والابتكار.
• بالإضافة إلى ذلك، توفر **خدمة كوبرنيكوس البحرية** معلومات أساسية مجانية ومفتوحة ومنتظمة ومنهجية عن حالة وتنوع وديناميكيات المحيط الأزرق (المادي) والأبيض (الجليد البحري) والأخضر (الجيوكيمياء الحيوي) فيما يتعلق بالمحيط العالمي والبحار الإقليمية الأوروبية.

• الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على المستوى الإقليمي تشمل بريما (الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط) يوني مید (اتحاد الجامعات المتوسطية) وايموني (الجامعة الأورو-متوسطية).

دون الإقليمي
• على مستوى الاتحاد الأوروبي ، تم إنشاء تحالف الابتكار المتوسطي لتعزيز القيادة المتوسطية في الابتكار التحويلي للاقتصاد الأزرق في إطار مشروع بلوبيوميد.
• سي مید، منصة رقمية تربط أنظمة الابتكار في المنطقة الأورو متوسطية وتخلق فرصًا للنظام البيئي بأكمله.
• على مستوى الاتحاد الأوروبي أيضًا ، تعد مبادرة البرمجة المشتركة بحارًا ومحيطات صحية ومنتجة (مبادرة البرمجة المشتركة بحار صحية ومنتجة) منصة توفر جدول أعمال إستراتيجي وخطة عمل لمعالجة التحديات المجتمعية المعقدة المتعلقة بالمحيطات والتي لا يمكن حلها على المستوى الوطني.
• في دول غرب البحر الأبيض المتوسط ، هناك العديد من المبادرات، من بينها يمكن أن نجد حوار 5 + 5 لضمان تعاون أوثق. يتم تنظيم الأهداف الرئيسية في أنشطة محددة تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية (الشبكات ، البحث والابتكار، التعليم العالي).
• بناءً على تجربة حوار 5 + 5 ، تم إطلاق مبادرة ويست مید.

المشاريع عبر الوطنية والمتعددة البلدان

- **بلو سكلز (ويست مید).**[164]
- **بلوجروث إنتريج مید (شمال البحر المتوسط).**[165]
- **فرصة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (*MEDNC*) (إقليمية).**[166]
- **ميدسكيبرز (إقليمي).**[167]
- **تشغيل الشباب في موانئ البحر الأبيض المتوسط (يب مید) (إقليمي).**[168]
- **إيسول ميت (إقليمي).**[169]
- **سي إم إي إس- ويست مید (غرب البحر المتوسط).**[170]
- **ناتشورالز (إطار التعليم والشهادة للوظيفة الزرقاء في سياحة الرياضات المائية) (إقليمي).**[171]

[164] البلدان التي تغطيها بلو سكلز: الجزائر، إيطاليا، مالطا، موريتانيا، المغرب، ليبيا، البرتغال، إسبانيا، فرنسا، تونس
[165] البلدان المشمولة في بلو جروث انتريج مید: إسبانيا ، فرنسا، إيطاليا، كرواتيا، اليونان، الجبل الأسود، ألبانيا، مالطا، قبرص
[166] البلدان المشمولة في ميدنتربينين نيو تشانس: الجزائر، مصر، فرنسا، لبنان، المغرب، البرتغال، إسبانيا وتونس
[167] البلدان التي تغطيها مید سكبيرز: الجزائر وكرواتيا وقبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان ومالطا والجبل الأسود وصربيا وسلوفينيا وإسبانيا وتونس وتركيا
[168] البلدان المشمولة في تشغيل الشباب في موانئ دول البحر الأبيض المتوسط: إسبانيا، إيطاليا، لبنان ، مصر، تونس، فرنسا، الأردن
[169] البلدان المشمولة في : iSOL-MET فرنسا وبلغاريا وتركيا ورومانيا وبولندا واليونان
[170] بلدان CMES-West MED المشمولة: إيطاليا ، فرنسا ، تونس
[171] الدول التي تغطيها :NAUTILUS اليونان، تركيا، قبرص، إيطاليا

- **بابسي (الأكاديمية الزرقاء لمحترفي صناعة المأكولات البحرية) (شمال غرب البحر المتوسط).**[172]

تقييم التغطية الإقليمية

مع الأخذ في الاعتبار أن البحث والابتكار البحري والمهارات والوظائف والتوظيف هي أولوية شاملة، وبالتالي، يتم تغطيتها من قبل العديد من المشاريع من قطاعات مختلفة، فإن التغطية الإقليمية ستركز فقط على الفئتين الأوليين، الأطر الإقليمية ودون الإقليمية العمليات. يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن توزيع مثل هذه المبادرات (الأطر والعمليات) عبر مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط في مناطق مختلفة من البحر الأبيض المتوسط.

يسمح تقييم التغطية الإقليمية ببعض الملاحظات:

• بشكل عام، هناك **تغطية جيدة للأطر الإقليمية عبر البحر الأبيض المتوسط** ، دون وجود فوارق ذات صلة بين المناطق الفرعية. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى إنشاء **مبادرة بلو ميد** وخطة تنفيذها والأبحاث الاستراتيجية وجدول أعمال الابتكار. تمثل هذه الأدوات استراتيجية شاملة مع وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

• فيما يتعلق **بالعمليات دون الإقليمية**، هناك **استقطاب نسبي** حيث أظهرت بلدان شمال غرب البحر الأبيض المتوسط وجودًا أكبر، تليها دول جنوب غرب البحر الأبيض المتوسط. نتيجة لذلك، لا تمثل هذه الأولوية انقسامًا بين الشمال والجنوب، بل تمثل شرقًا غربًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العمل الموجود مسبقًا لمبادرة ويست ميد في غرب البحر الأبيض المتوسط.

• نتيجة أخرى ذات صلة هي **العدد المنخفض للمراصد الاجتماعية والاقتصادية** في البحر الأبيض المتوسط ، على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. هناك تغطية جيدة للمراصد البحرية التي تركز على التنوع البيولوجي والبيانات الساحلية (مثل خدمة كوبرنيكوس البحرية، والمراقبة البحرية الأوروبية وشبكة البيانات، ومراصد المواطنين من ميد بان) ولكن القليل جدًا في المجال الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في الجنوب.

أولويات الانفاق

يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن إنفاق القطاع مقارنة بأولويات الاقتصاد الازرق المستدام الأخرى ولأنواع مختلفة من المشاريع. يمكن ملاحظته في الشكل 2، تمثل البحوث البحرية والابتكار والمهارات والمهن والتوظيف 10٪ من إجمالي الإنفاق على أولويات الاقتصاد الازرق المستدام. ونتيجة لذلك، فإن لديها رابع أعلى إنفاق، على نفس المستوى مثل تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك.

الشكل: نفقات المشروع حسب الأولوية: البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والتوظيف

[172] البلدان التي يغطيها برنامج :BAPSI إيطاليا، البرتغال، إسبانيا

3.4.3 حصر الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

كخطوة أخيرة في التحليل، من المهم العودة إلى الأولويات الرئيسية التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط للبحوث البحرية والابتكار والمهارات والوظائف والأولوية الشاملة للتوظيف. يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. وهي تفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات (الأطر / العمليات والمشاريع) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومقارنتها بكل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بتقييم حالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: مثال على تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

دعوة للعمل الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تبريروتحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
• تبني خطة تنفيذ بلوميد واستمرار مبادرة بلوميد للوظائف الزرقاء والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار هوريزون يورب، كعنصر أساسي للتنفيذ المتكامل لجدول أعمال البحث والابتكار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال جهد منسق متعدد البرامج		• تتضمن هذه المبادرة أداتين رئيسيتين، أجندة البحث الاستراتيجي والابتكار وخطة التنفيذ التي تعزز التزام بلدان البحر الأبيض المتوسط لمواجهة التحديات والأولويات الرئيسية المحددة. تم تطوير المنصات المواضيعية في إطار هذه المبادرة بإشراك أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين نحو تنفيذ جداول أعمال بلوميد. منذ عام 2014، تم تطوير إجراء تجريبي وهو بحر متوسطي صحي وخالي من البلاستيك بالإضافة إلى إجراءات بدء التشغيل بصرف النظر عن المرحلتين الرئيسيتين (أجندة البحث الاستراتيجي والابتكار وخطة التنفيذ) اللتان تم تنفيذهما
• الاستثمار في المراصد الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الأدلة العلمية لدعم النهج المتكاملة لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام		• هناك مبادرات راسخة وناجحة فيما يتعلق بالمراصد في البحر الأبيض المتوسط، ولكن مع نهج أكثر علمية وبيولوجية. على سبيل المثال، خدمة كوبرنيكوس البحرية (تم تفصيلها بمزيد من التفصيل في فصل السلامة والأمن البحريين) والشبكة الأوروبية للمراقبة البحرية والبيانات التي تقدم معلومات عن الحالة الفيزيائية والبيوجيوكيميائية للبحار الإقليمية في أوروبا. ومع ذلك، هناك نقص في المراصد الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من أن شبكة الشبكة الأوروبية للمراقبة البحرية والبيانات تتضمن على الأقل معلومات عن الأنشطة البشرية. • المرصد الاجتماعي الاقتصادي غير الوطني هو بلان بلو الذي يعمل بمثابة مرصد البحر الأبيض المتوسط للبيئة والتنمية المستدامة. تتمثل إحدى مهامها في تزويد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بالإحصاءات والمؤشرات والتقييمات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من أجل تشكيل مساعدة في صنع القرار لبلدان البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، لا يوجد عدد كبير من المراصد الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة والمراصد الموجودة وطنية بشكل أساسي مثل مرصد البيئة البشرية (المنطقة الساحلية الفرنسية على البحر الأبيض المتوسط).

		• بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة أيضًا في حوض جنوب البحر الأبيض المتوسط حيث يمكن العثور على عدد قليل جدًا من المبادرات في هذا المجال.
• استثمارات البحث والابتكار على جميع المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول مصممة خصيصًا للمجتمع ككل، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة في الاقتصاد الأزرق. والعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص		• شهد الاستثمار في الاقتصاد الأزرق نموا مطردا في السنوات الماضية من خلال إنشاء برامج ومشاريع متنوعة. • ومع ذلك، لا يزال القطاع الخاص يمثل نسبة صغيرة من الاستثمار في البحث والابتكار ، في حين أن الصناديق الأوروبية (هوريزون 2020، برنامج إيراسموس، إردف، الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك ... والآن الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ، الإطار البيئي والاجتماعي ...) هي آليات التمويل الرئيسية في هذا المجال. يتركز معظم التمويل على دول الشمال والأوروبية، مما يخلق فجوة مع دول الجنوب.
• تتعاون دول الاتحاد من أجل المتوسط في المحافل الدولية ذات الصلة لتكييف متطلبات التدريب والتعليم للمهن ذات الصلة بالبحرية، وأن يعمل أصحاب المصلحة معًا في شراكات خاصة بالقطاعات لتطوير وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الفجوات في المهارات وتعزيز العمل اللائق والتدريب المخصص لقطاعات الاقتصاد الأزرق		• توجد بالفعل مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والأدوات للتطوير الوظيفي الأزرق في شكل مشاريع عبر وطنية تعزز تنمية المهارات (بلو سكلز) ، أو التنقل الداخلي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط (هومير) أو دمج الشباب (مدنك). تسعى هذه إلى معالجة عدم التوافق بين مناهج التعليم والمهارات التي يحتاجها السوق وكذلك لتعزيز المهارات والتوظيف في قطاعات محددة. عقد الاتحاد من أجل المتوسط ندوات عبر الإنترنت حول المرأة والمهارات الزرقاء والوظائف والوظائف في لبنان ومهارات الرقمنة في قطاعي تربية الأحياء المائية والسياحة. • ومع ذلك، هناك نقص في الأطر الإقليمية والاتفاقيات بين دول البحر الأبيض المتوسط حول المهارات البحرية والمناهج الأكاديمية التي يمكن أن تجانس المهارات والمتطلبات التعليمية في جميع أنحاء المنطقة، مما يزيد من فرص العمل. هناك بعض المنتديات الإقليمية مثل حوار 5 + 5 في غرب البحر الأبيض المتوسط أو يونيمد التي تعزز التعاون المؤسسي بين الجامعات المتوسطية. فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، يشارك الجنوب، ولا سيما الجنوب الشرقي، في عدد أقل من المشاريع والمبادرات. كما إن زيادة النمو وفرص العمل في بلدان الجنوب سيكون لها آثار إيجابية على المنطقة بأكملها.
• إنشاء مجموعات الاقتصاد الأزرق - بما في ذلك المجموعات العابرة للحدود الوطنية، وتعزيز التجمعات القائمة، وزيادة التعاون بين التجمعات الوطنية في البحر الأبيض المتوسط.		• تعد مجموعات البحر الأبيض المتوسط في وضع جيد نسبيًا حيث أن معظمها ينمو أو ينضج مما يعني أنها قد تصل بسرعة إلى مستوى مستقر من النضج أو أنها راسخة بالفعل في منطقتها أو بلدها (البلدان الناضجة). • ومع ذلك، هناك اختلالات جغرافية مع وجود الغالبية العظمى من التجمعات في شمال وغرب المنطقة، ولا سيما المجموعات الناضجة، مما يترك التجمعات الجنوبية في الغالب حديثة جدًا أو حتى في مرحلة مبكرة من التطور وغالبًا ما لا تكون كاملة بعد نشيط. • عززت منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط الابتكار في الاقتصاد الأزرق من خلال إنشاء مجموعات، مع كون الاتحاد الأوروبي على مستوى إقليمي أكبر بينما البلدان الأفريقية هي مجموعات على المستوى الوطني.

		يبدو أن هناك فجوة في العناقيد الجنوبية، والتي تشارك أيضًا في مجموعات أقل عرضية.
• الترويج لمبادرة اوروبا البحر المتوسط الناشئة، التي تهدف ، بالشراكة مع بلوميد، إلى ربط جميع الجهات الفاعلة في نظام الابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الأدوات والمبادرات الأخرى لدعم التنمية المستدامة وخلق فرص العمل والقدرة التنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأزرق		• تمتلك الشركات الناشئة والمستثمرين والشركات والجامعات وصناع السياسات ومراكز البحوث والحاضنات في أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط منصة حيث يتبادل أصحاب المصلحة المعلومات والأفكار والخبرات وبناء روابط تجارية منذ عام 2019 بفضل مبادرة سيميد. تم دعم تنفيذها ودعمها من أجل تعزيز وإنشاء الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من قبل إجراءات البدء في بلوميد و سويتش ميد. تقدم هذه المبادرة الأخيرة دعمًا مباشرًا للقطاع الخاص (الصناعة والشركات الناشئة ورجال الأعمال) مع التركيز بشكل خاص على الجنوب، حيث قد يكون لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة تأثيرًا كبيرًا على التوظيف والاقتصاد في المنطقة.

4.4.3 السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم رؤى رئيسية حول نوع الإجراءات والدعم المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط ، في معالجة البحث والابتكار البحري والمهارات والوظائف وفرص العمل عبر البحر الأبيض المتوسط.

فيما يتعلق بالدعوة إلى العمل "الاستثمار في المراصد الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الأدلة العلمية لدعم النهج المتكاملة لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام" ، يشير تحليل حالة التنفيذ الذي تم إجراؤه في القسم السابق إلى المجالات التالية للتعاون المستقبلي المحتمل:

- **مزيد من التطوير والاستثمار في المراصد الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما المراصد العابرة للحدود الوطنية، ولكن أيضًا الاستفادة من المبادرات الناجحة في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط ونقل أفضل الممارسات إلى حوض جنوب البحر** الأبيض المتوسط. من خلال جمع البيانات وتحليلها باستمرار، يمكن للمنطقة أن تتنبأ بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية والاستعداد لتلبية هذه المطالب وتجنب الاختلالات الكبيرة مثل عدم التوافق الحالي في العمالة.

- **دعم ضمان تنفيذ المشاريع التي تهدف إلى تطوير المراصد الاجتماعية والاقتصادية** وقدرتها على التحمل مثل مرصد إميبو في إطار مشروع إميبو.

فيما يتعلق بالدعوة إلى العمل "استثمارات البحث والابتكار على جميع المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول مصممة خصيصًا للمجتمع ككل، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة في الاقتصاد الأزرق؛ والعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص"، تم اقتراح المسارات التالية للتعاون المستقبلي:

- **مزيد من التعاون مع القطاع الخاص** مطلوب لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة وخلق فرص عمل، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الناشئة. دور بنوك التنمية الدولية مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أو بنك الاستثمار الأوروبي أو البنك الإسلامي للتنمية أو بنك التنمية الأفريقي، له صلة خاصة ببلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، **وهي ضرورية لتطوير القطاعات الزرقاء في المنطقة.**

- **دعم استراتيجيات التخصص الذكية**[173] **عبر حوض البحر الأبيض المتوسط**. إس ثري هي بالفعل عملية متقدمة داخل دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية، لكن بعض الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تناقش أيضًا النهج والتجريب في مناطقها الخاصة. يمكن

173

https://s3platform.jrc.ec.europa.eu/documents/20125/247601/Smart+Specialisation+in+the+world+an+EU+policy+approach+help.pdf/126aeb09-aba3-517b-5759-aa732cd0be67?t=1621268542951

للمثال من الشمال أن يساعد وينتقل إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وهذا من شأنه أن يفضي إلى تحديد الاحتياجات المحددة وإمكانيات الابتكارات التي يتعين تعزيزها، بحيث تعكس خصوصيات سلاسل القيمة المحلية عبر حوض البحر.

فيما يتعلق بالدعوة إلى العمل "أن تتعاون دول الاتحاد من أجل المتوسط في المنتديات الدولية ذات الصلة لتكييف متطلبات التدريب والتعليم للمهن المتعلقة بالبحرية، وأن يعمل أصحاب المصلحة معًا في شراكات خاصة بالقطاعات لتطوير وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الفجوات في المهارات وتعزيز العمل اللائق والتدريب المخصص لقطاعات الاقتصاد الأزرق ":

- زيادة تحفيز عملية الحوار الإقليمي الجارية حول المهارات والمهن والوظائف "الزرقاء" في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، ولا سيما من خلال:

- **تعزيز المنتديات المحددة ذات الصلة** (مثل تدويل التعليم العالي والتنقل الأكاديمي وعمليات التعليم والتدريب المهني).

- **ضمان استمرار سلسلة ندوات الاتحاد من أجل المتوسط على الويب حول المهارات الزرقاء** التي عقدت في عام 2021. على وجه الخصوص ، يمكن تكرار تجربة الندوة عبر الإنترنت "النساء والمهارات الزرقاء/ الوظائف/ الوظائف في لبنان" في بلدان أخرى في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الأخرى مع التركيز بشكل مماثل على النوع الاجتماعي؛ بالإضافة إلى "مهارات الرقمنة في قطاعي تربية الأحياء المائية والسياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" وندوات الاتحاد من أجل المتوسط عبر الإنترنت "المرأة في الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط". علاوة على ذلك بالاستفادة من السنة الأوروبية للشباب 2022، يمكن تنظيم (دورة) جديدة (حلقات) ندوات عبر الإنترنت مع التركيز على صقل مهارات الطلاب والعاملين الشباب وإعادة تأهيلهم وفقًا لاحتياجات قطاعات الاقتصاد الأزرق الرئيسية.

- **مزيد من الدعم لتحالف إي يو فور أوشن لمحو الأمية في المحيطات، والبناء على هذه التجربة للاستفادة من حوض البحر الأبيض** المتوسط بأكمله، بما في ذلك بلدان الجنوب، وتوسيع نطاقه. والاستفادة من إنجازات هذا المشروع (منصة للمنظمات والأفراد المشاركين في مبادرات محو الأمية في المحيطات، ومنتدى الشباب الأوروبي للمحيطات وشبكة المدارس الزرقاء الأوروبية، ومجموعة العمل حول المحيط الصحي والنظيف) بالإضافة إلى إنجازات مشروع بلو سكلز بمجرد أن تنتهي فترة تنفيذه

- **التكليف بإجراء دراسة مخصصة حول المهارات الزرقاء في البحر الأبيض المتوسط،** مع التركيز على تحديد الفجوات والاحتياجات والفرص لعدد مختار من قطاعات الاقتصاد الأزرق والقطاعات الفرعية (على وجه الخصوص، النقل البحري الأخضر، واليخوت والرحلات البحرية، وتربية الأحياء المائية، الاقتصاد الحيوي الأزرق والطاقة البحرية المتجددة). ستركز هذه الدراسة على الشباب والمساواة بين الجنسين، وتتناول بشكل خاص المهارات التقنية والرقمية والعالية. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم تحليل وتقييم للوضع الحالي وتقديم اقتراحات مصممة خصيصا للثغرات التي تم تحديدها للنظر فيها وأخذها في الاعتبار من قبل السلطات الوطنية وكذلك المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية.

فيما يتعلق بالدعوة إلى العمل "إنشاء مجموعات للاقتصاد الأزرق - بما في ذلك المجموعات عبر الوطنية، وتعزيز التكتلات الحالية، وزيادة التعاون بين المجموعات الوطنية في البحر الأبيض المتوسط":

- **مزيد من التعزيز وإنشاء التجمعات عبر الوطنية** لأنها غير عادية نسبيًا. وقد عززتهم المبادرات الأخيرة مثل مجموعة المراقبة البحرية للبحر الأبيض المتوسط في إطار مجموعة بروتيوس. مزيد من الدعم للتجمعات الجنوبية، في الغالب في مرحلة مبكرة من التطور وغالبًا ما تكون غير نشطة بالكامل حتى الآن، بحيث يمكن أن تنمو من حيث العدد والحجم، وبالتالي تكون قادرة على المشاركة بشكل أفضل مع النظراء الإقليميين الآخرين. بناء على المبادرات الحالية (تحالف كتلة ويست ميد) والمشاريع (مثل ميسترال و بلو سكلز والثقافة والصناعة الإبداعية) التي تهدف إلى نفس غرض التعاون في جميع أنحاء المنطقة - مع الطموح لتوجيه الاستثمارات نحو ابتكار نماذج الأعمال والأنظمة البيئية للأعمال في جميع أنحاء المنطقة والبحر المتوسط. زيادة الوعي بدور التجمعات البحرية في دول جنوب شرق البلاد لتسريع إنشائها. تعزيز تنمية التجمعات القائمة مثل المجموعات البحرية الجزائرية أو التونسية لتنمو وتنضج من أجل التمكن من التوسع لتصبح إقليمية.

5.4.3. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

توسيع قدرة الكتلة عبر البحر الأبيض المتوسط

يعتمد دعم الاتحاد من أجل المتوسط بشكل أساسي على تحالف ويست ميد العنقودي، بما في ذلك من خلال الدعم في توسيع نطاق الحوار الشامل للتحالف الحالي نحو شرق البحر الأبيض المتوسط.

من خلال البناء على التعاون الحالي بين الاتحاد من أجل المتوسط ومبادرة ويست ميد لتعزيز التجمعات البحرية في المنطقة، قد يدعم هذا الإجراء أيضًا متابعة خارطة طريق مالطا للمجموعات البحرية. على هذا النحو، يمكن تصور تأييد الحوار بين مجموعات البحر الأبيض المتوسط عبر الضفتين، ولا سيما دول شرق وغرب شمال إفريقيا. ستتم مناقشة هذا العنصر بالاشتراك مع تحالف ويست ميد العنقودي والشركاء الجنوبيين المشاركين فيه - في الجنوب، أنشأت تونس مجموعة بحرية وموريتانيا على وشك القيام بذلك. أبدى المغرب والجزائر اهتمامًا كبيرًا، وهما يشاركان بنشاط في "خارطة طريق مالطا". وفي هذا الصدد، قد تقدم دعوة الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المنشورة حديثًا بشأن التعاون العنقودي دعمًا قيمًا.

5.3 الأداة: التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

1.5.3 مقدمة

يسلط إعلان الاتحاد من أجل المتوسط الضوء على أهمية التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كأدوات لدعم الاقتصاد الأزرق المستدام، مع دمج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في التخطيط المكاني البحري كوسيلة لضمان مزيد من التآزر من خلال مبدأ التفاعل بين البر والبحر. تم التعرف على كلتا الأداتين كعوامل تمكين مهمة لجذب الاستثمارات وتقليل التأثيرات على البيئة بسبب المنافسة المتزايدة على استخدام الفضاء والموارد البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن الأداتين تلعبان دورًا أساسيًا في زيادة الجهود للتحكم في الآثار المرتبطة بتوسيع الأنشطة في المناطق الساحلية وفي البحر وتقليلها، مع اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي - وهو جانب يجعل الأداة شاملة حقًا.

2.5.1 تقييم الإعلان الوزاري واستكشاف سبل المضي قدما والإجراءات المستقبلية

تناول الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط الحاجة إلى دعم استيعاب أكبر للتخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل ضمان اقتصاد أزرق مستدام بالكامل في البحر الأبيض المتوسط ومعالجة المنافسة المتزايدة على الفضاء والموارد البحرية والساحلية.

على وجه الخصوص، يقر الإعلان ببعض العناصر المحددة التي يجب مراعاتها:

- يدعو جميع البلدان إلى زيادة استخدام التخطيط المكاني البحري لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك من خلال معالجة التفاعلات بين البر والبحر ؛
- يدعو إلى مزيد من التطوير والتحديث للاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، عند الضرورة، من خلال توفير الدعم المالي والتقني الكافي، فضلاً عن مزيد من مشاركة وتنسيق السلطات الوطنية والمحلية بشأن التخطيط المكاني البحري / الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية حسب الاقتضاء.

تتم الآن مراجعة الأطر الرئيسية والمبادرات / المشاريع الجارية حاليًا عبر البحر الأبيض المتوسط بشكل موجز كأساس لمزيد من الإجراءات التي سيتم اقتراحها نحو تنفيذ توجيه الاتحاد من أجل المتوسط.

أنشطة متطورة

إقليمي

- **اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط** (1995) [174]تضم 22 طرفًا متعاقدًا عازم على حماية البيئة البحرية والساحلية للمتوسط مع تعزيز الخطط الإقليمية والوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- **اعتماد خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبحر المتوسط** لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (2012-2019) من قبل الأطراف المتعاقدة للتركيز على ثلاثة أهداف رئيسية موضحة بشكل أكبر في سلسلة من الإجراءات، تكليف مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط لدعمهم في تنفيذها.
- **يحدد الإطار الإقليمي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتوسط** للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (2019) جميع التدابير المناسبة لمنع وتخفيف ومكافحة التلوث - إلى أقصى حد ممكن - للقضاء على تلوث منطقة البحر الأبيض المتوسط وحماية وتعزيز البيئة البحرية. البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة.
- **مبادرة اليونسكو الدولية للزراعة البحرية** - اليونسكو (2018) هي مبادرة مدتها ثلاث سنوات يتم الترويج لها بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وتدعو الخبراء الإقليميين إلى تطوير إرشادات حول التخطيط الدولي عبر الحدود. وفي هذا السياق، تم الترويج لمشروعين رائدين، أحدهما في غرب البحر الأبيض المتوسط (والآخر في جنوب شرق المحيط الهادئ). تهدف المبادرة أيضًا إلى توصيل ونشر النتائج والتطورات ذات الصلة في هذا المجال.

- **برنامج الإجراءات ذات الأولوية / مركز النشاط الإقليمي : برنامج إدارة الساحل** [175]ذات الأولوية: تتمثل مهمة برنامج الإدارة الساحلية في دعم بلدان البحر الأبيض المتوسط في طريقها نحو التنمية الساحلية المستدامة. حددت الأطراف المتعاقدة مهمة مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية من خلال قرارها والذي يتمثل في تقديم الدعم لدول البحر الأبيض المتوسط للتصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذه، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة

دون الإقليمي

[174] https://ec.europa.eu/environment/marine/international-cooperation/regional-sea-conventions/barcelona-convention/index_en.htm
[175]

- **تساهم لائحة الاتحاد الأوروبي** رقم 2011/1255 لدعم مواصلة تطوير سياسة بحرية متكاملة، من بين أهداف أخرى، في تطوير أدوات عبر القطاعات، وهي التخطيط المكاني البحري، والبيئة المشتركة لتبادل المعلومات والمعرفة البحرية حول المحيطات والبحار والمناطق الساحلية داخل الاتحاد وتحده.

- **يركز توجيه الاتحاد الأوروبي** 56/2008 / EC الذي ينشئ إطارًا للعمل المجتمعي في مجال السياسة البيئية البحرية على دعم النهج القائم على النظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة البشرية المتعلقة بالبحر ، مع تمكين نهج مستدام استخدام السلع والخدمات البحرية.

- **يهدف توجيه الاتحاد الأوروبي** "89/2014/ للاتحاد الاوروبي" الذي ينشئ إطارًا للتخطيط المكاني البحري إلى تعزيز النمو المستدام للاقتصادات البحرية والتنمية المستدامة للمناطق البحرية والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

- **شبكة امود نت: المر اقبة البحرية الأوروبية وشبكة البيانات** [176]هي مبادرة بيانات بحرية طويلة الأجل تم تطويرها من خلال سلسلة من المشاريع التي أطلقتها المديرية العامة للبحرية ومصايد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك) في عام 2009.

المشاريع العابرة للحدود والمتعددة البلدان

- **إدارة الاستدامة البيئية للمو انئ من أجل تنمية مستدامة (2012-2015)[177] (إقليمي).[178]**
- **التطور المشترك للأنشطة البشرية الساحلية والنظم الطبيعية المتوسطية للسياحة المستدامة والنمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط (2019-2022)[179] (إقليمي)[180]**
- **شبكة إدارة ومر اقبة السواحل لمعالجة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط (2019-2022) [181](إقليمي)[182]**
- **المنتدى المتوسطي للإدارة التطبيقية القائمة على النظم البيئية (2019-2022)[183] (إقليمي)[184]**

176

177 https://keep.eu/projects/4036/Managing-the-Environmental-S-EN/
178 بلدان MESP المشمولة: إيطاليا ، اليونان ، لبنان ، الأردن
179 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/co-evolution-coastal-human-activities-med-natural-systems-sustainable-tourism-blue
180 البلدان المشمولة في :COEVOLVE-B4G اليونان ، إيطاليا ، إسبانيا ، تونس ، لبنان
181 https://keep.eu/projects/22820/COastal-Management-and-MOni-EN/
182 بلدان COMMON المشمولة: إيطاليا ، تونس ، لبنان
183 https://keep.eu/projects/22871/Mediterranean-Forum-For-App-EN/
184 بلدان MED4EBM المشمولة: الأردن وإيطاليا وتونس ولبنان

- **بلاستيك باسترز- 2023 (2021-2023) [185](إقليمي).[186]**
- **ميد فاند: الصندوق البيئي للمناطق البحرية المحمية المتوسطية [188187]**
- **الحوكمة الساحلية المتكاملة للسياحة المستدامة (2018-2020) [189](شمال المتوسط)[190]**
- **شبكة المناطق البحرية المحمية(2019-2022) [191](شمال البحر المتوسط).[192]**
- **طرق الغوص في المناطق البحرية المحمية بشرق المتوسط - تطوير شبكة سياحة الغوص (2018-2022)[193] (عبر الحدود).[194]**
- **التعاون عبر الحدود للتخطيط المكاني البحري 2 (2018-2023) [195](عبر الحدود)[196]**
- **الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك المستدامة و أنشطة تربية الأحياء المائية كر افعة لحماية الموارد البحرية في البحر الأدرياتيكي (2020-2022) [197](عبر الحدود).[198]**
- **نحو التنفيذ التشغيلي لـ التخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط المشترك (2020-2022) [199](شمال البحر الأبيض المتوسط).[200]**
- **المتحدة: المنصات متعددة الاستخدامات والموقع التجريبي المشترك الذي يعزز الإنتاج الفعال من حيث التكلفة والصديق للبيئة والمستدام في البيئات البحرية (2020-2023) [201](شمال البحر المتوسط)[202]**

تقييم التغطية الإقليمية

إلى جانب المبادرات النموذجية المختارة الموضحة حتى الآن، غطى تحليلنا عددًا أكبر من المشاريع (متوفرة في جداول "قاعدة بيانات المشروع" المرفقة).

النتائج الرئيسية الناشئة فيما يتعلق بالمبادرات المطبقة في هذا القطاع هي كما يلي:

- **تنتشر الأطر الإقليمية** بشكل عادل عبر البلدان، وهو ما ينبغي من حيث المبدأ أن يعني التزامًا قويًا بتنفيذ ممارسات التخطيط المكاني البحري / المؤتمر الدولي للأمن البحري (مثل اتفاقية برشلونة) ولكن من الناحية العملية لا تزال تشجع بقوة بدلاً من التفويض لتنفيذ مثل هذه الأدوات؛

---

185 https://www.enicbcmed.eu/projects/plastic-busters-cap

186 بلاستيك باسترز كاب: إيطاليا ، اليونان ، إسبانيا ، مصر ، تونس ، لبنان ، الأردن

187 https://themedfund.org/en/about-us/

188 بلدان MedFund المشمولة: فرنسا ، تونس ، موناكو ، المغرب ، ألبانيا وإسبانيا

189 https://keep.eu/projects/21388/Coastal-INtegrated-Governan-EN/

190 دول COASTING المشمولة: إيطاليا ، إسبانيا ، اليونان ، كرواتيا ، مالطا

191 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/mpa-networks

192 دول MPA Networks المشمولة: فرنسا ، إيطاليا ، كرواتيا ، سلوفينيا ، اليونان ، إسبانيا ، ألبانيا

193 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/diving-routes-marine-protected-areas-eastern-mediterranean-development-diving-tourism

194 دول Diving routes المشولة: قبرص، اليونان

195 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/cross-border-cooperation-maritime-spatial-planning-2

196 التعاون عبر الحدود لدول التخطيط المكاني البحري: قبرص، اليونان

197 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/shared-governance-sustainable-fisheries-and-aquaculture-activities-leverage-protect

198 دول ARGOS المشمولة: إيطاليا ، كرواتيا

199 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/toward-operational-implementation-msp-our-common-mediterranean-sea

200 البلدان المشمولة في برنامج :MSPMED إيطاليا ، فرنسا ، اليونان ، مالطا ، سلوفينيا

201 https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/projects/multi-use-platforms-and-co-location-pilots-boosting-cost-effective-and-eco-friendly

202 دول UNITED المشمولة: هولندا ، بلجيكا ، ألمانيا ، المملكة المتحدة ، اليونان ، فرنسا ، الدنمارك ، أيرلندا ، البرتغال

- **يشار إلى العمليات دون الإقليمية** والمتطلبات القوية لتنفيذ التخطيط المكاني البحري/ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشكل أساسي إلى الشمال (توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التخطيط المكاني البحري، إلخ) ؛
- يتم توفير بناء **القدرات** ودعم البحث والتطوير بشكل متزايد مع دعم أقوى لدول شمال البحر الأبيض المتوسط ولكن بعض استثناءات البلدان في الجنوب (مثل ويست ميد) ؛
- **الرسملة** آخذة في الظهور ببطء على الرغم من أنها تركز حاليا في الغالب في بلدان الشمال.
- يبدو أن **مشاريع التعاون موزعة** بشكل كبير ولكن لا تزال بها بعض الفجوات الملحوظة (على سبيل المثال، لا تزال بلدان جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط غير مدعومة إلى حد كبير في هذه المنطقة).

حصر الإعلان الوزاري: التقدم والفرص

كخطوة أخيرة في التحليل، نعود إلى الأولويات الرئيسية التي طرحها الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لدعم التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. يوفر الجدول أدناه مزيدًا من التحليل حول أحدث التطورات في تحقيق أولويات الاتحاد من أجل المتوسط المحددة كما هو موضح في مقدمة هذا الفصل. وهي تفعل ذلك من خلال البناء على المبادرات (الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود/ الدولية) كما تمت مراجعتها سابقًا في هذا الفصل ومواجهة تلك التي لها كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لهذا القطاع. يسمح التحليل بتقييم حالة تنفيذ كل أولوية ("فحص بصري") لاستخدامه كأساس لخريطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط المستقبلية.

الشكل: تحديد الفرص حسب الأولوية القطاعية

دعوة للعمل الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط	التحقق البصري من التنفيذ الحالي	تبرير وتحديد الفرص حسب تخطيط المبادرات
• ستعمل جميع البلدان على زيادة استخدام التخطيط المكاني البحري لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك من خلال معالجة التفاعلات بين البر والبحر		• توجد أطر عامة على مستوى البحر الأبيض المتوسط من خلال الاعتراف بـ التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كجزء من اتفاقية برشلونة والبروتوكولات ذات الصلة ، مما يجعلها ملزمة لتطوير مثل هذه الأدوات والاستفادة منها بالكامل. • من أجل تعزيز خلق المعرفة حول كيفية تصميم وتنفيذ المشاريع المتوسطة الحجم ، تم نشر العديد من المشاريع أو هي قيد التنفيذ داخل أوروبا ومع البلدان المتوسطية المجاورة. • ومع ذلك، فإن الطموح لا يقتصر فقط على تبادل الخبرات وتعزيز النقل وخلق المعرفة، ولكن أيضًا لتعزيز الاتساق بين مختلف محاولات التخطيط المكاني البحري داخل حوض البحر، ولا سيما زيادة فهم وإدراك أهمية هذه الأدوات لتحقيق تنمية مستدامة تمامًا. للاقتصاد الأزرق ككل
• مزيد من التطوير والتحديث للاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عند الضرورة، من خلال توفير الدعم المالي والتقني الكافي، بالإضافة إلى مزيد من المشاركة		• على غرار التخطيط المكاني البحري، توجد أطر ذات صلة مثل اتفاقية برشلونة، مما يجعل الأداة مطلبًا أساسيًا للسياسة للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق. • تم تمويل المشاريع الموجهة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ذات الصلة من قبل برنامج انترريغ ميد وغيره من برامج انترريغ وأي إن أي - سي بي سي بما في ذلك شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط.

والتنسيق للسلطات الوطنية والمحلية بشأن التخطيط المكاني البحري /الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حسب الاقتضاء.		أما بالنسبة للتخطيط المكاني البحري، فهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز تكامل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع التخطيط المكاني البحري وضمان قدرة السلطات المحلية في مثل هذه السياسة الحاسمة للتنمية المستدامة.

السبل المحتملة للتعاون المستقبلي: الإجراءات / المشاريع التجريبية

بناءً على التقييم الشامل المقدم حتى الآن، يقدم هذا القسم بعض الأفكار (الأولية) حول نوع الإجراءات (عمليات الأطر والمشاريع) والدعم ذي الصلة المتوقع كجزء من خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط ، في معالجة فرص القمامة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط. يتم تجميع الدعوات لاتخاذ الإجراءات في مجموعتين، واحدة تتعلق بالأطر والأخرى تتعلق بالمشاريع.

تشير السبل المحتملة التالية إلى الدعوات لاتخاذ إجراءات تتعلق **بمبادرات إطار العمل**:

- ***دعم تبني سياسة التخطيط المكاني البحري*** كأداة تمكين للصفقة الخضراء: تطوير اقتصاد أزرق دائري نظيف، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته في البيئة البحرية (لا سيما من خلال التدابير المكانية)، وتسهيل توفير إمدادات نظيفة وبأسعار معقولة وآمنة، وطاقة مما يتيح توفير غذاء صحي وصديق للبيئة من البحر.

- **تطبيق النهج القائم على النظم البيئية في التخطيط المكاني البحري**: تصميم الخطط المكانية البحرية لدمج أهداف وتدابير أدوات الاتحاد الأوروبي الأخرى (مثل توجيه إطار الاستراتيجية البحرية) بهدف تقليل الضغوط الجماعية وضمان أن النظم الإيكولوجية البحرية في حالة صحية، حالة منتجة ومرنة.

- **دعم تطوير الاستراتيجيات والنهج الوطنية لمراجعة / مراجعة الخطط المكانية البحرية** لجعلها دليلًا على المستقبل وأكثر تكاملاً وتماسكًا. على مستوى القاعدة البحرية: قم بإعداد أدوات مراقبة مشتركة لتقييم أداء الخطط المكانية البحرية ووضع إجراءات مشتركة لتقييم / تقييم / مراجعة الخطط ومواءمتها مع أهداف الصفقة الأوروبية الخضراء.

- **تعزيز استيعاب سياسة حوكمة المحيطات من خلال التخطيط المكاني البحري:** دمج أدوات حوكمة المحيطات في عملية التخطيط المكاني البحري وفي الخطط المكانية البحرية. على سبيل المثال، من خلال تمكين مشاركة أصحاب المصلحة في خطط وأدوات الحوكمة، من خلال توفير بناء القدرات وتسهيل التخطيط المشترك و/ أو المتماسك ، أو عن طريق تعزيز التعاون مع دول ثالثة في القضايا ذات الاهتمام المشترك في حوض البحر أو مساحة المحيط المشتركة.

تشير السبل المحتملة التالية إلى الدعوات لاتخاذ إجراءات تتعلق بدعم المشروع:

• تعزيز المبادرات لمعالجة الثغرات والتحديات في جمع، ودمج، واستخدام، وإعادة استخدام، والوصول، بما في ذلك البيانات التي تنتجها جهات فاعلة غير عامة ، للبيانات في سياق التخطيط المكاني البحري: استخدام أفضل البيانات والأدوات المتاحة للتحضير، والرصد، ومراجعة المخططات المكانية البحرية.

تطوير أدوات البيانات والنماذج والبنى التحتية، مما يتيح إمكانية التشغيل البيني وتمكين الدول الأعضاء من مشاركة بيانات ومعلومات التخطيط المكاني البحري، لا سيما في سياق عبر الحدود وحوض البحر (على سبيل المثال عبر شبكة أمود نت).

- زيادة الوعي بالحاجة إلى استراتيجيات التخطيط المكاني البحري لدعم القطاعات الاقتصادية الزرقاء (مثل السياحة والتراث الثقافي البحري / تحت الماء، وطاقة الرياح البحرية وتربية الأحياء المائية) في المجال البحري: التقييمات المسبقة (التقييم البيئي الاستراتيجي، تقييم الأثر البيئي)؛ متعدد الاستخدامات في تصميم المشروع والترخيص/ التصاريح؛ تطوير إطار تنظيمي للاستخدامات المتعددة؛ تخصيص مساحة بحرية كافية، وحل النزاعات مع الاستخدامات الأخرى، وتمكين التآزر مع القطاعات / الأنشطة الأخرى، بما في ذلك التفاعلات البحرية البرية. لذلك، ينبغي النظر في خطة مكانية محددة أو تقسيم المناطق لقطاعات محددة / ذات صلة (مثل طاقة الرياح البحرية) ، كجزء من الخطة المكانية البحرية الشاملة. يمكن أن تتضمن هذه الخطة المحددة أحكامًا للسماح بالتنمية طويلة الأجل للقطاع ، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص المساحة و / أو الأحكام للاستخدامات المشتركة والتعايش مع القطاعات الأخرى. علاوة على ذلك ، ينبغي بذل جهود أكبر في تعزيز التفاعل بين الأرض والبحر في الخطط المستقبلية.

ومع ذلك، هناك عدد كبير من الإجراءات والمبادرات الجارية بشأن هذه المسألة، وقد يكون دور الاتحاد من أجل المتوسط هو "دعم" المبادرات القائمة (مثل اللجنة الأولمبية الدولية واليونسكو)، من خلال ضمان أن التحديات والمبادئ الرئيسية المعرب عنها في هذا القسم يتم التعامل معها بشكل كامل بدلاً من الترويج النشط لمثل هذه الإجراءات. أيضًا، يجب تعزيز الوعي العام تجاه صانعي السياسات في الجنوب، من أجل تعزيز استراتيجيات التخطيط المكاني البحري السليمة لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدامة بالكامل في كل بلد متوسطي.

3.5.3. تحديث حول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري (مارس 2023)

مجتمع ممارسة ويست ميد للتخطيط المكاني البحري

في 26 يناير 2023، أطلقت الوكالة التنفيذية للبنية التحتية والبيئة و المديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك رسميًا مجتمع ممارسة التخطيط المكاني البحري المتوسطي خلال اجتماع افتتاحي في بروكسل حيث ناقش الخبراء الهيكل وخطة العمل للعام المقبل. الهدف الرئيسي من التعاون بين التخطيط المكاني البحري والبحر المتوسط هو إقامة اتصال دائم وحوار عبر الحدود بين الخبراء في التخطيط المكاني البحري (أي المخططين والخبراء التقنيين والباحثين) ، وتبادل المعرفة والخبرات ذات الصلة في المنطقة، من أجل الوصول إلى تبادل وجهات النظر حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك حول التخطيط المكاني البحري وتعزيز التعاون بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

سيتبادل مؤتمر الأطراف بشكل غير رسمي الخبرات وأفضل الممارسات حول التخطيط المكاني البحري في المنطقة، ويستفيد من العديد من الإجراءات / المشاريع الجارية. يمكن أن يقدم مؤتمر الأطراف المعرفة والخبرة، أو المشورة الفنية لبلدان البحر الأبيض المتوسط ، من أجل الوفاء بالتزاماتها وأهدافها. من خلال نظرة عامة جيدة على تنفيذ التخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط، ومن خلال تبادل الفهم التقني والمعرفة حول جوانب متعددة من عمليات التخطيط المكاني البحري وممارسات التنفيذ ذات الصلة، يمكن أن يساعد مؤتمر الأطراف بالتالي في ضمان الاتساق والتماسك (التعاريف ، من حيث التنفيذ ، إلخ.).

على الرغم من تصميم مؤتمر التخطيط المكاني البحري والبحر المتوسط في البداية للتركيز على غرب البحر الأبيض المتوسط ، كجزء من الجهود المبذولة في تنفيذ خارطة طريق الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط، يتم حاليًا إنشاء روابط مع خبراء من حوض البحر الأبيض المتوسط الأوسع. الاختصاصات وخطة العمل الخاصة بمؤتمر الأطراف قيد الإعداد في الوقت الحاضر.

في سياق إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الحالي والإرادة السياسية الأوسع للمضي قدمًا في عملية التخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط، فإن إنشاء مجتمع الممارسة / الخبرة بالتخطيط المكاني البحري الموسع هذا سيعتمد على عمل مبادرة ويست ميد وسيستلزم ذلك أيضًا ضمان التدفق المناسب للمعلومات بين مجتمع ممارسة التخطيط المكاني البحري الموسع ومجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق.

أحكام خاصة بنظام المر اقبة

1.4 الهدف والغرض من نظام المر اقبة

سيشمل نظام المراقبة المزمع نشره لتقييم التقدم العام في خارطة الطريق لتحديد المسار نحو تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2021 بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام ما يلي:

- **مر اقبة عملية التنفيذ** لضمان إنجاز الأنشطة المحددة في خارطة الطريق وتخصيص الموارد واستخدامها بشكل فعال.
- **مر اقبة المخرجات الملموسة المرتبطة مباشرة بالأنشطة المدعومة** من خلال الإجراءات أو مجموعات الأنشطة أو المشاريع المنفذة لتنفيذ خارطة الطريق.
- **تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى**، وتقييم ما إذا كانت مؤشرات النتائج تتطور في الاتجاه المتوقع / المرغوب.
- **استخدام المعلومات التي تم جمعها لإجراء مراجعة دورية للاستر اتيجية الشاملة** وإبلاغ صناع القرار وأصحاب المصلحة على مختلف المستويات.

2.4 كيف سيتم تشغيل نظام للرصد في سياق الإعلان الوزاري بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام؟

ترتيبات التنفيذ

سيتم تنفيذ مراقبة التقدم نحو معالجة الأولويات المحددة في الإعلان وخريطة الطريق الخاصة به من قبل مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق التابعة للاتحاد من أجل المتوسط ، بدعم من أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي ستوجه العملية وتتولى ملكية وتنسيق هذا النشاط عبر الزمن.

بهذه الطريقة، ستقوم مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق بالاتحاد من أجل المتوسط، بدعم من أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، بتنفيذ الأنشطة التالية المرتبطة بوظيفة المراقبة الموضحة في هذا الفصل من خارطة الطريق:

· مسؤول عن التنسيق العام ومراقبة تنفيذ خارطة الطريق.

· الموافقة على المؤشرات وتحديثها لتحديد تنفيذ خارطة الطريق.

· التأكد من إعداد التقارير الموجزة السنوية حول التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق.

سيتألف نظام المراقبة والإبلاغ والتقييم البسيط والمباشر لرصد تنفيذ خارطة الطريق نحو تحقيق الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط من المهام الملموسة التالية:

1) أولاً وقبل كل شيء، ستبدأ عملية المراقبة بتقديم عروض تقديمية تركيبية في اجتماع مجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط الثالث عشر حول الاقتصاد الأزرق المستدام، **المقرر مبدئيًا في مارس 2023، وتهدف بشكل خاص إلى مر اقبة التقدم المحرز في تحقيق أولويات الإعلان** المختلفة. وبهذه الطريقة، ستقوم نقاط الاتصال الوطنية لمجموعة العمل بإعداد ملخص بالإنجازات الرئيسية (السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والبرامج والمشاريع ومقاطع الفيديو وما إلى ذلك) وفقًا للأولويات المحددة في الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2021 بشأن التخطيط المكاني البحري.

2) ستشكل هذه العروض التقديمية خط الأساس **للتحديثات القطرية السنوية** بشأن التنفيذ، والمتوقعة في عامي 2024 و2025، والتي سيتم إثرائها على النحو الواجب بالارتباطات التشعبية للوثائق الرئيسية، مما سيساعد على تصور التقدم المحرز بمرور الوقت. ستركز التحديثات على الجوانب التالية:

أ) المبادرات المخطط لها لكل إعلان أولوية ودعوة للعمل.

ب) المبادرات المنفذة (وحالة التنفيذ)[203] إعلان الأولوية والدعوة للعمل.

ج) المخرجات (المخرجات) والنتائج المتوقعة لكل مبادرة (وحالة الإنجازات).[204]

د) التحديات وخطط التخفيف (فيما يتعلق بالقضايا والاختناقات المعالجة / المتوقعة).

3) أخيرًا، سيتم إجراء تقييم منتصف المدة في سياق التحضير للإعلان الوزاري الجديد المتوقع بعد عام 2025. وسيتم الاتفاق على نطاق التقييم وتركيزه على أساس المدخلات الواردة في التحديثات القطرية السنوية. ينبغي أن يكون تقرير التقييم هذا بمثابة عنصر هام للمعلومات لدعم إعداد وتحديد أولويات الإعلان الوزاري الجديد.

كل ما سبق من شأنه أن يساعد في جمع المعلومات عن التقدم المحرز ويبقى مرجعا لواضعي السياسات على المستوى الوطني.

المؤشرات المقترحة (المخرجات والنتائج)

يفضل أن تكون المؤشرات كمية ويجب قياسها بمرور الوقت لإظهار التغييرات. سيشمل نظام المؤشرات لرصد خارطة الطريق لتحديد المسار نحو تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2021 بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام ومؤشرات المخرجات (العملية) والنتائج.

[203] تاريخ البدء، والنهاية المتوقعة، والجهات الفاعلة الرئيسية المعنية، والمخصصات المالية، إلخ.
[204] مدى تحقيق النواتج المبكرة وتوليد النتائج

المخرجات (مؤشرات العملية)

ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة، كنتيجة مباشرة للنشاط. وهي تشير إلى مؤشرات لقياس ما إذا كانت الأنشطة المخطط لها قد حدثت بالفعل. وهي تسمى أيضًا مؤشرات العملية. ومن الأمثلة على ذلك عدد المشاريع التي تم تصورها، أو عدد المشاريع التي تم تأمين تمويلها من الاتحاد الأوروبي والوكالات الدولية.

مؤشرات النتائج

تشمل هذه الفئة المنتجات الملموسة التي تصف التأثيرات المباشرة المرتبطة بالأنشطة المدعومة من خلال الإجراءات/ مجموعات الأنشطة أو المشاريع التي تم تطويرها في سياق خارطة الطريق. تسمح هذه المؤشرات بتقييم ما إذا كانت هذه الإجراءات قد تم تنفيذها بنجاح وهي مفيدة جدًا لرصد تنفيذ التدخل.

تم تطوير بعض **المؤشرات الأولية ذات الصلة** وإدراجها في جميع أولويات الإعلان باستثناء الأولويتين الشاملتين اللتين تم اعتبارهما "عوامل تمكين"، باتباع الهيكل الموضح أدناه (ليس بطريقة شاملة ولكن كمثال). ستتم مواءمة مجموعة المؤشرات هذه بشكل وثيق مع التقرير الموجز السنوي عن التنفيذ وسيتم تطويرها بمرور الوقت.

المخرجات (مؤشرات العملية)
عدد الإجراءات ومجموعات الأنشطة ومشاريع التعاون الإقليمي المخطط لها (لكل أولوية إعلان)
عدد الإجراءات ومجموعات الأنشطة ومشاريع التعاون الإقليمي التي يتم تنفيذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط حسب أولوية الإعلان
مستوى الدعم المالي الملتزم به / المضمون لدعم كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط
عدد وتصنيف الشركاء وأصحاب المصلحة المشاركين في الإجراءات / مجموعات الأنشطة / المشاريع
النتائج (مؤشرات النتائج)
النتائج المحققة والمتوقعة للإجراءات المختلفة ومجموعات الأنشطة والمشاريع الجارية أو المنتهية، بشكل أساسي: · عدد / نوع المنتجات / الخدمات الجديدة / المحسنة التي تم تطويرها؛ · عدد/ نوع شبكات ومنصات التعاون الجديدة / المحسّنة التي يتم دعمها / تفعيلها؛ · عدد/ نوع أصحاب المصلحة (شركات، أبحاث، منظمات المجتمع المدني، إلخ) المشاركين والمستفيدين من المبادرة ؛ · عدد / نوع السياسات الإقليمية التي تأثرت نتيجة للتعاون الإقليمي (التعميم).

5. نظرة عامة على الإجراءات المختصرة من أجل متابعة ملموسة

يتكون الجدول التالي من تجميع موجز للأولويات الرئيسية المقترحة للتعاون الإقليمي. نتج عن عملية التبسيط هذه وضع قائمة مختصرة من 15 إجراء متابعة ملموسًا، تغطي كل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري:

خطوات و اقعية	الإجراء المقترح	تحليل الحالة	دعوات الاتحاد من اجل المتوسط للعمل
القمامة البحرية			
• تحديد عينة من سلطات الموانئ المهتمة • مناقشة المشاريع الإقليمية / الوطنية ذات الصلة حول الإجراءات المطلوبة • إعداد خطة عمل للتنفيذ	تعزيز قدرة الموانئ على تبني نماذج دائرية بالكامل - مع التركيز القوي على دعم وتبادل الممارسات الجيدة للتبني في بلدان الجنوب. من المهم بشكل خاص التقدم والبناء على الجهود الحالية وضمان مشاركة البلدان حتى من خلال مشاريع مختلفة ولكنها مترابطة ومنسقة على المستوى الإقليمي، مع الحفاظ على بعد البحر - اليابسة.	يتم التعامل مع مرافق الاستقبال في الميناء فقط من خلال اتفاقية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة وحماية الأرض والبحر الإيطالية. لم يتم تحديد أي مشروع يعالج هذه المشكلة. قد تكون هناك حاجة إلى دعم أقوى لزيادة الاستفادة من هذه الممارسات وتعزيز قدرة مرفق استقبال الميناء في تقديم نماذج تدوير.	تحسين مرافق الاستقبال في الموانئ لضمان الجمع السليم وإعادة تدوير النفايات القادمة من جميع الأنشطة البحرية
السياحة البحرية والساحلية			
• تحديد وكالات التنمية المحلية / الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك الوكالات الإقليمية (مثل بنك التنمية الأفريقي) • المشاركة في المشاريع / المبادرات السياحية الناجحة ذات الصلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (للحصول على رؤية واضحة للاحتياجات ذات الأولوية والدعم المالي للقطاع)	المشاركة المنهجية والتبادل بين المشاريع / المبادرات الناجحة في التنويع السياحي / الرقمنة ووكالات التنمية المحلية / الوطنية / بنوك الاستثمار في جميع أنحاء المنطقة. سيمكن التبادل من تحديد "الممرات" و "أولويات التدخل" للقطاع من أجل الابتكار الكامل (الرقمنة والتنويع) كدليل للبنوك لدعم الشركات	قدر أكبر من المنح العامة يغطي مجال السياح بشكل رئيسي على الشاطئ الشمالي، مع دعم عدد كبير من الممارسات / المشاريع الجيدة. ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى التمويل يمثل مشكلة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الابتكار والتكنولوجيا نحو الرقمنة والتنويع المستدام.	تعزيز السياسات المالية والاستثمارية لدعم السياحة الساحلية والبحرية المستدامة تعزيز رقمنة القطاع تعزيز تنويع العرض السياحي، وتشجيع السياحة القائمة على الخبرة والمستدامة وكذلك ربط المناطق النائية

• إنشاء تبادل للأفكار/ حالات نجاح لزيادة وعي وكالات التنمية (ندوات عبر الإنترنت، ورش عمل، وما إلى ذلك) • تحديد الابتكارات / التقنيات ذات الأولوية والعقبات في وصولها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتعين معالجتها	المحلية الصغيرة / الصغيرة والمتوسطة - على أساس الاستراتيجيات الوطنية والمحلية - ومع تركيز قوي على ريادة الأعمال بين الشباب والنساء	تنشط وكالات التنمية المحلية / الوطنية في دعم مشاريع السياحة المستدامة عبر البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أنها تركز في كثير من الأحيان على السياحة الداخلية / سيلحة المدينة / السياحة البحرية (خاصة بالنسبة للساحل الجنوبي).	
الموانئ والمواصلات البحرية			
• تحديد الموانئ المهتمة ذات الصلة التي سيتم التعامل معها (على سبيل المثال من خلال مدن البحر المتوسط و/ أو شبكات إقليمية / قطاعية أخرى مماثلة) • وضع خطة عمل لتحديد ومعالجة الاحتياجات الرئيسية والتحديات وفرص التنويع • تنفيذ منصة مخصصة للسماح بتبادل المعرفة وتبادل الممارسات وجذب التمويل / الاستثمارات	تسريع الابتكار التحويلي لموانئ البحر الأبيض المتوسط الأصغر حجمًا. توفير خيارات قابلة للتطبيق لتحسين إمكانات الابتكار والتنويع من خلال الطاقة النظيفة والتكنولوجيا من خلال هذه المنصة المتوسطية. وسيشمل ذلك أيضًا دعمًا أوسع نطاقًا لتنويع نماذج الأعمال في الموانئ الصغيرة (الارتباط بالسياحة البحرية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في نهج يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة).	تتعاون بلدان البحر الأبيض المتوسط بشكل متزايد من خلال مجموعة من الشبكات ومشاريع الابتكار ذات الصلة. توجد فجوة وفرصة في التعامل المشترك مع احتياجات الموانئ الأصغر عبر شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، من أجل تسريع الابتكار التحويلي نحو مزيد من الاستدامة والمرونة والربحية الاجتماعية والاقتصادية.	أن تتعاون دول البحر الأبيض المتوسط بنشاط وتشارك في تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال توفير الطاقة النظيفة والتكنولوجيا
• الانخراط مع مجموعة ويست ميد بشأن الشحن الأخضر وتحديد إمكانيات التوسع الإضافي لأعمالهم عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها • رصد التقدم ونشره (مثل تقديم المشاريع)	توسيع المبادرات الحالية في تعزيز الموانئ باعتبارها "محاور" للطاقة النظيفة والمتجددة. تعزيز استيعاب التقنيات المبتكرة والرقمنة الكاملة لتعزيز الموانئ الذكية، وإمدادات الطاقة البرية الفعالة لإزالة الكربون من النقل البحري، وبدء تشغيل الأنظمة البحرية ذات النافذة الواحدة عبر جميع المشغلين الإقليميين.	تم تحديد عدد كبير من المشاريع في الشمال للتعامل معها. تم تمويل العديد من المشاريع من قبل الاتحاد الأوروبي، مع الدور المتزايد لتقنيات ووسائل الطاقة البديلة (كهربة، هيدروجين، إلخ). يعتبر دور الموانئ "كمراكز للطاقة" ضروريًا لأنها توفر بنية تحتية محتملة لزيادة امتصاص الطاقة المتجددة (داخل وخارج الشاطئ) وربطها بأنشطة النقل البحري	تقوية الخبرة وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المحددة لبلدان البحر الأبيض المتوسط؛ بما في ذلك الاستثمارات في توفير إمدادات الطاقة البرية وتقنيات توفير الطاقة لأنشطة الموانئ وكذلك في تطوير أنواع الوقود البديلة والوقود الانتقالي حسب الاقتضاء، وكفاءة الطاقة الفنية والتشغيلية للسفن

	توسيع نطاق تجربة المجموعة الفنية المعنية بالنقل المستدام والشحن الأخضر التابعة لمبادرة ويست ميد لتشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، ولا سيما العمل من أجل الموانئ الخضراء في غرب البحر الأبيض المتوسط لتكون بمثابة شبكة من "مجتمعات الطاقة."	والداخلي. ستستفيد الموانئ الجنوبية من زيادة الوصول إلى الخبرات المبتكرة التي يتم توفيرها كطريقة لتعزيز التعاون المتوسطي بين الجنوب والجنوب والشمال والجنوب في هذا المجال.	
الطاقات البحرية المتجددة			
• تحديد وكالات التصاريح عبر دول البحر الأبيض المتوسط (أرقام مختارة) • تحديد الممارسات / المبادرات الناجحة / المتقدمة في استخدام التخطيط المكاني البحري كأساس لترخيص التوعية بمخاطر الألغام (الناشئة عن التجارب المحلية والمبادرات دون الإقليمية) • تحديد مبادئ توجيهية / مبادرات إضافية لنشر واستيعاب هذه الممارسات الجيدة • مراقبة التطورات وتوسيع نطاق وصول الشبكة وطموحها بشكل متزايد - لدعم الاستيعاب المستدام للطاقة المتجددة عبر البحر الأبيض المتوسط	نهج متعدد الاستخدامات للتخطيط المكاني البحري القائم على النظام الإيكولوجي للسماح بالتخطيط المناسب لمناطق / ترخيص الطاقة المتجددة البحرية. البناء على الاهتمام المتزايد بمصادر الطاقة المتجددة البحرية (الرياح البحرية والأمواج والطاقة الشمسية) عبر منطقة البحر المتوسط والاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2021 بشأن الطاقة وتوجهات الاتحاد الأوروبي المقبلة بشأن السماح باستخدام مصادر الطاقة المتجددة (البرية / البحرية). التفكير في التحديات والفرص لدعم الطاقة البحرية المتجددة كما ظهرت من المبادرات الإقليمية (بلو ديل، ميسترال، بيلاجوس). تعزيز وضع تصور وتطوير كشرط أساسي لتقسيم المناطق البحرية لنشر الطاقة المتجددة ، أيضًا من خلال الاستفادة من المعرفة الحالية والممارسات الجيدة، مثل ماريبي أو ميرميد أو تروبوس.	في الوقت نفسه ، يجب أن تعكس عملية الترخيص عددًا من التحديات البيئية، فضلاً عن الحاجة إلى التخطيط الدقيق للمناطق المخصصة لممارسات الطاقات البحرية المتجددة من أجل إدارة المخاطر المحتملة والتعارض مع الاستخدامات الأخرى للفضاء البحري. إن الاهتمام العام المتزايد بالتكنولوجيات البحرية في البحر الأبيض المتوسط يتطلب تبنياً شاملاً للممارسات الجيدة، سواء في القدرات الإدارية أو استخدام التخطيط المكاني البحري "كأداة تمكينية" لنشر الطاقات البحرية المتجددة بشكل مستدام على المستوى الإقليمي.	يتم تنفيذ العمليات البحرية لإنتاج الطاقة المتجددة من خلال اتخاذ احتياطات السلامة ومراعاة الآثار البيئية تعزيز الأطر التنظيمية ذات الصلة وتسهيل عملية الترخيص مع الحفاظ على التقييم الكافي والتشاور العام قبل تركيب البنية التحتية للتوعية بمخاطر الألغام.
• تحديد واختيار 5-10 أفضل ممارسات، ويفضل ولكن ليس فقط في دول شمال الاتحاد الأوروبي	المساعدة الفنية وتبادل المعلومات[205] أو مخططات التوأمة بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر تقدمًا في الطاقة البحرية المتجددة ودول البحر	لا يزال القطاع ينشأ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع عدد أقل من المبادرات مقارنة بالأولويات القطاعية الأخرى.	التعاون في البحث والابتكار من أجل تطوير تقنيات قادرة على الاستغلال الكامل لإمكانيات مصادر التوعية

[205] https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/funding-and-technical-assistance/taiex_en

• تحديد وإشراك السلطات الوطنية / الإقليمية وأصحاب المصلحة للمشاركة في عملية النقل. • قم بإعداد "فرق النقل" ونموذج الاقتران ومناطق التعلم. • تصميم مخصص لعملية النقل وفقًا لخصوصيات مناطق التعلم (بما في ذلك الزيارات الدراسية، والأنشطة التدريبية، وورش العمل، والمؤتمرات، وما إلى ذلك)	الأبيض المتوسط من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة والممارسات الجيدة بالنظر إلى أن الموضوع يلحق بالركب بسرعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبما أن دول شمال الاتحاد الأوروبي هي من بين الدول الأكثر تقدمًا في العالم من حيث تطوير الطاقات البحرية المتجددة (بحر الشمال وبحر البلطيق والأطلسي)، هناك حاجة إلى مزيد من التبادل والتعاون، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الأحواض البحرية المختلفة. قد يركز نقل المعرفة هذا ليس فقط على الجوانب التكنولوجية المتعلقة بنشر الطاقة البحرية المتجددة، ولكن أيضًا على الأدلة الحالية للتأثيرات البيئية للأنواع البحرية وأنواع الطاقة الزرقاء الأخرى، وكذلك على الاستراتيجيات التي أثبتت جدواها لتعزيز قبولها الاجتماعي والتعايش مع الاستخدامات البحرية الأخرى.	لوحظ تسارع في المبادرات على المستوى الوطني / المحلي (في الغالب في دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية)، خاصة ولكن ليس فقط "في الخارج." ومع ذلك، يبدو أن هناك فجوة في المشروعات متعددة البلدان على الطاقات البحرية المتجددة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة في بلدان الجنوب.	بمخاطر الألغام في البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك الجمع بين الأنشطة البحرية المختلفة في نفس الفضاء البحري
مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية			
• ضمان الروابط مع الإجراءات الإقليمية ذات الصلة (النظام الغذائي المستدام، ،مجموعة ويست ميد بشأن تربية الأحياء المائية المستدامة، آلية مساعدة تربية الأحياء المائية، إلخ.) • تحديد المختبرات الحية للمدن الساحلية ذات الصلة لتعزيز التبادلات بين أصحاب المصلحة	توسيع نطاق الممارسات الجيدة في سلاسل القيمة الغذائية المستدامة. مواصلة العمل المنجز في إطار موضوع النظم الغذائية المستدامة (لا سيما من خلال منصة إس إف إس ميد مع التركيز على الانتهاء من المسارات الوطنية[206] والبدء في تنفيذها. تناول الممارسات الإقليمية الجيدة الأخرى (على سبيل المثال، مجموعة ويست ميد اكوا ويست الفنية، وآلية مساعدة تربية الأحياء المائية في	لتحقيق دورات غذائية مستدامة، من الضروري ضمان الاستدامة الكاملة لممارسات تربية الأحياء المائية، مع تعزيز الابتكار الدائري وتنويع سلاسل القيمة الغذائية عبر البحر الأبيض المتوسط. تلعب منصة نظم غذائية مستدامة بمنطقة الشرق الاوسط دورًا مركزيًا في هذه العملية.	الامتثال للتوصيات التي اعتمدتها الهيئة العامة لمصايد الأسماك بهدف الإدارة المستدامة للمخزونات الرئيسية في المنطقة وتطوير تربية الأحياء المائية المستدامة

[206] منظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطية المتقدمة والاتحاد من أجل المتوسط. 2021. تحول النظم الغذائية - العمليات والمسارات في البحر الأبيض المتوسط: عملية جرد . en.pdf7978en/cb7978/cb3https://www.fao.org/

المتعددين لتحديد مجالات الابتكار المستدام / الدائري عبر سلاسل الغذاء المحلية • مناقشة المواضيع الساخنة لسلاسل الغذاء المستدامة التي يتم تحديدها، في حين يتم تحديد التحديات الرئيسية للتبني على المستوى المحلي بإجراءات ملموسة • دعم التوأمة والإجراءات الأخرى لتنفيذ أنظمة غذائية مبتكرة ودائرية ومستدامة بالكامل	الاتحاد الأوروبي، سويتش ميد) في إشراك كل من الخبراء والممارسين من الجنوب والشمال في القطاع، نحو دورة غذاء دائرية ومستدامة بالكامل - والدور الرئيسي لتربية الأحياء المائية المستدامة في سلاسل القيمة الغذائية المبتكرة		
• الانخراط مع المسؤولين عن الأنشطة الوطنية للتخطيط المكاني البحري، وكذلك المشغلين المحليين المعنيين في القطاع • السماح بتبادل الخبرات والممارسات تجاه الحاجة إلى التخطيط السليم والتخطيط المكاني البحري كوسيلة لضمان عائد اقتصادي مستدام للشركات وجذب الاستثمارات المستدامة (أي من خلال إطار سياسة مستقر) • • صياغة ونشر مواد التوجيه التشغيلي لدعم الممارسين - من خلال البناء على الأمثلة الجيدة التي تم تحديدها مسبقًا	المناطق الرئيسية للمصايد والمناطق المخصصة للاستزراع المائي في سياق تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتخطيط المكاني البحري، إعطاء الأولوية لتحديد المناطق الرئيسية لمصايد الأسماك والمناطق المخصصة للاستزراع المائي على المستوى القطري في حوض البحر الأبيض المتوسط وزيادة عددها بحلول عام 2024. يمكن القيام بذلك من خلال سلسلة مخصصة من تبادل الممارسات وتبادل الممارسات الجيدة بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.	التخطيط المكاني البحري هي أداة أساسية شاملة لضمان التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق. في ظل منظور متعدد الاستخدامات للتخطيط المكاني والتخطيط لتربية الأحياء المائية، تلعب التنمية المستدامة دورًا حاسمًا. على وجه الخصوص ، يعد تحديد مناطق التخصيص أمرًا ضروريًا لتخطيط مكاني واضح ويتطلب تحليلًا متعمقًا. لذلك فإن هذا مجال ذو أهمية محورية.	إنشاء وتعزيز المحميات البحرية ومناطق الصيد المحظورة الامتثال للتوصيات التي اعتمدتها الهيئة العامة لمصايد الأسماك بهدف الإدارة المستدامة للمخزونات الرئيسية في المنطقة وتطوير تربية الأحياء المائية المستدامة
الأمن والسلامة البحرية			
يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يدافع عن إنشاء مثل هذه المبادرة وتعزيز التبادلات / الندوات عبر الإنترنت حول هذه المسألة.	أكاديمية البحر الأبيض المتوسط للسلامة والأمن التي تديرها أمانة منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي. من خلال نهج مرن وافتراضي، شجع على إنشاء أكاديمية البحر الأبيض المتوسط للسلامة والأمن البحري التي تديرها أمانة منتدى وظائف خفر	برز التعاون المتزايد عبر وظائف خفر السواحل ودعمًا إضافيًا لتبادل المعرفة والكيفية والقدرات من شأنه أن يسمح باتخاذ إجراءات أكثر فعالية.	منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي لتطوير الأنشطة التدريبية

	السواحل المتوسطي والتي تستهدف مسؤولي السلامة البحرية، المدنيين والعسكريين على حد سواء. قد تستفيد هذه الأكاديمية من خبرة الشبكة الأوروبية للتدريب على وظائف خفر السواحل أو كلية الدفاع 5 + 5، ويجب أن تنظر بشكل خاص في المساواة بين الجنسين من خلال التركيز على زيادة عدد المتدربات المعينين.	يمكن مناقشة دور محتمل لـ وكالة السلامة البحرية الأوروبية في تعزيز خبرة أكبر. كما ينبغي الاستفادة من صلات أكبر بين المبادرات دون الإقليمية القائمة والممارسات الجيدة.	زيادة تسهيل تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة التقنية والتدريب وأفضل الممارسات
البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والوظائف			
• تحديد المبادرات ذات الصلة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية • توفير منصة لتبادل الخبرات والفرص بين المبادرات • تحديد وسائل محددة لمواصلة دعم تطوير التجمعات البحرية على الشاطئ الجنوبي • مراقبة التطورات وتوسيع نطاق وصول الشبكة وطموحها بشكل متزايد	تحالف مجموعة البحر الأبيض المتوسط لمعالجة الاحتياجات القطاعية وإبراز صورتها تجاه المستثمرين المستدامين. تقديم المزيد من الدعم للتجمعات الجنوبية، في الغالب في مرحلة مبكرة من التطور وغالبًا ما تكون غير نشطة بالكامل حتى الآن، بحيث يمكن أن تنمو من حيث العدد والحجم وتكون قادرة على المشاركة بشكل أفضل مع النظراء الإقليميين الآخرين. البناء على المبادرات الحالية (تحالف كتلة ويست ميد) والمشاريع (على سبيل المثال، ميسترال، بلو سكلز، الثقافة والصناعة الإبداعية) التي تهدف إلى نفس غرض التعاون عبر المنطقة - مع الطموح لتوجيه الاستثمارات نحو ابتكار نماذج الأعمال والأنظمة البيئية للأعمال في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط.	تعمل المجموعات البحرية كمحفزات للابتكار المستدام والوصول إلى التمويل والتنمية التكنولوجية الشاملة للاقتصاد الأزرق عبر البحر الأبيض المتوسط. كما ورد [207]في دراسة حديثة للاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من نمو التجمعات في هذا القطاع وتوطيدها على مدار العقد الماضي، لا يزال هناك مجال للدعم والتعزيز. توجد في هذا الصدد مجموعة واسعة من التحالفات ومبادرات التواصل، بما في ذلك من خلال المشاريع دون الإقليمية / الإقليمية ويمكن الاستفادة منها بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، فإن زيادة الوعي والفهم لدور الكتلة قد يسمح بأنشطة محلية أكثر فعالية.	إنشاء مجموعات الاقتصاد الأزرق - بما في ذلك المجموعات عبر الوطنية، وتعزيز التكتلات الحالية، وزيادة التعاون بين المجموعات الوطنية في البحر الأبيض المتوسط استثمارات البحث والابتكار على جميع المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول مصممة خصيصًا للمجتمع ككل، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة في الاقتصاد الأزرق؛ والعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص

[207] https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2019/12/Maritime-Clusters-in-the-Mediterranean-Region_Dec-2019.pdf

إما دعم تمديد المنصة أو ضمان مراقبة "عضوية الاتحاد من أجل المتوسط وذلك لتقوية / دعم الإجراءات المستمرة.	الاستفادة من الممارسات الحالية وتوسيع نطاقها عبر دول البحر الأبيض المتوسط. مزيد من الدعم لتحالف إي يو فور أوشن لمحو الأمية في المحيطات، من خلال البناء على هذه التجربة للاستفادة من حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله، بما في ذلك بلدان الجنوب، والتوسع فيه. الاستفادة من إنجازات هذا المشروع (منصة للمنظمات والأفراد المشاركين في مبادرات محو الأمية في المحيطات، ومنتدى الشباب الأوروبي للمحيطات وشبكة المدارس الزرقاء الأوروبية، والمجموعات العاملة حول المحيط الصحي والنظيف) بالإضافة إلى إنجازات مشروع بلو سكلز.	على الرغم من عدم الإشارة إليه بشكل مباشر في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط ، فإن محو الأمية في المحيطات هو مفهوم متنام ذو أهمية كبيرة لمعالجة دعوات العمل المشار إليها في هذا القسم (يسار). يُقال إن محو الأمية[208] في المحيطات يساهم في الواقع في الوعي العام بالتحديات والفرص التي يوفرها البحر (الوظائف، المهارات، القمامة البحرية، إلخ) ويدعو إلى المشاركة الكاملة لجميع الأطراف المشاركة في الإدارة المستدامة لمحيطاتنا وبحارنا (ومن ثم الربط بتعزيز الابتكار المستدام وإدماج الجهات الفاعلة في الاقتصاد الأزرق).	استثمارات البحث والابتكار على جميع المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول مصممة خصيصًا للمجتمع ككل، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة في الاقتصاد الأزرق؛ والعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص التعاون في المستوى الدولي ذي الصلة لتكييف متطلبات التدريب والتعليم للمهن المتعلقة بالبحرية ، وأصحاب المصلحة للعمل معًا في شراكات خاصة بالقطاع لتطوير وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الفجوات في المهارات وتعزيز العمل اللائق والتدريب المخصص لقطاعات الاقتصاد الأزرق
• تحديد أصحاب المصلحة والسلطات المعنية لقيادة العملية • إجراء تقييم لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا فيما يتعلق بتوافر البيانات لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام • تطوير المشروع باتباع نهج الإطار المنطقي)	الاستفادة من المبادرات الحالية ودعمها ، مع التركيز بشكل خاص على حوض جنوب البحر الأبيض المتوسط. مزيد من الدعم للمراصد الاجتماعية والاقتصادية ، ولا سيما المراصد العابرة للحدود الوطنية، ولكن أيضًا الاستفادة من المبادرات الناجحة التي تعود بالنفع على المنطقة بأكملها.	يوجد عدد قليل من المراصد الاجتماعية والاقتصادية في البحر الأبيض المتوسط، على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. هناك تغطية جيدة للمراصد البحرية التي تركز على التنوع البيولوجي والبيانات الساحلية (مثل خدمة كوبرنيكوس البحرية، والمراقبة البحرية الأوروبية وشبكة البيانات) ولكن القليل منها في المجال الاجتماعي والاقتصادي.	الاستثمار في المراصد الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الأدلة العلمية لدعم النهج المتكاملة لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام

[208] https://webgate.ec.europa.eu/maritimeforum/en/node/4484

	من خلال جمع البيانات وتحليلها باستمرار، يمكن للمنطقة أن تتنبأ بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية والاستعداد لتلبية هذه المطالب وتجنب الاختلالات الكبيرة مثل عدم التوافق الحالي في العمالة.	المرصد الاجتماعي الاقتصادي الرئيسي غير الوطني هو بلان بلو الذي يعمل بمثابة مرصد البحر الأبيض المتوسط للبيئة والتنمية المستدامة.	
• إنشاء مجموعة عمل مخصصة لتسهيل استمرار سلسلة الندوات عبر الإنترنت حول هذا الموضوع • تحليل نوع مماثل من الأحداث حول الموضوع لتقييم أوجه التآزر المحتملة • إعداد تخطيط مفصل لتنظيم الندوات عبر الإنترنت • تصميم وتصور الأجندة • دعم الأحداث • ضمان الاتصال والتوعية ، قبل وأثناء وبعد الندوات عبر الإنترنت • التدريب من أجل تعزيز وتطوير الشراكات التشغيلية	ضمان استمرار سلسلة ندوات الاتحاد من أجل المتوسط عبر الإنترنت حول المهارات الزرقاء والمهن والوظائف التي عقدت في عام 2021 والاستفادة من السنة الأوروبية للشباب 2022. على سبيل المثال، يمكن مواصلة تجربة ندوة الرقمنة عبر الإنترنت، ويمكن تكرار الندوة عبر الإنترنت "النساء والمهارات الزرقاء / الوظائف / الوظائف" في بلدان أوروبا البحر المتوسط الأخرى مع تركيز مماثل على النوع الاجتماعي؛ ولكن أيضًا "مهارات الرقمنة في قطاعي تربية الأحياء المائية والسياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" وندوات الاتحاد من أجل المتوسط عبر الويب "النساء في الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط".	توجد بالفعل مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والأدوات للتطوير الوظيفي الأزرق في شكل مشاريع عابرة للحدود تعزز تنمية المهارات (بلو سكلز)، أو التنقل الداخلي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط (هومير) أو دمج الشباب (ميد نك). تسعى هذه إلى معالجة عدم التوافق بين مناهج التعليم والمهارات التي يحتاجها السوق وكذلك لتعزيز المهارات والتوظيف في قطاعات محددة.	تتعاون دول الاتحاد من أجل المتوسط في المنتديات الدولية ذات الصلة لتكييف متطلبات التدريب والتعليم للمهن ذات الصلة بالبحرية، وأن يعمل أصحاب المصلحة معًا في شراكات خاصة بالقطاعات لتطوير وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الفجوات في المهارات وتعزيز العمل اللائق، وتعزيز المعرفة حول المشروع التنمية وبناء الاتحاد ، والتدريب المخصص لقطاعات الاقتصاد الأزرق
• تحديد الدول المهتمة والفاعلين المؤسسيين في الجنوب • توفير منصة لتبادل الخبرات والفرص بين الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي والجنوب • تحديد وسائل محددة لمواصلة دعم تطوير استراتيجيات التخصص الذكي على الشاطئ الجنوبي	دعم استراتيجيات التخصص الذكية[209] عبر حوض البحر الأبيض المتوسط. إس ثري هي عملية متقدمة داخل دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية ولكن أيضًا بعض الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي والتي تناقش النهج والتجريب في مناطقها الخاصة.	التخصص الذكي، كنهج مبتكر قائم على المكان للابتكار، كان يُنظر إليه على أنه مفهوم "تخصص في الاتحاد الأوروبي" مرتبط بسياسة التماسك الأوروبية. تحت هذه المظلة، أدى إلى تطوير أكثر من 120 استراتيجية تخصص ذكية بين مناطق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في السنوات الأخيرة.	استثمارات البحث والابتكار على جميع المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول مصممة خصيصًا للمجتمع ككل ، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة في الاقتصاد الأزرق؛ والعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص

[209] https://s3platform.jrc.ec.europa.eu/documents/20125/247601/Smart+Specialisation+in+the+world+an+EU+policy+approach+help.pdf/126aeb09-aba3-517b-5759-aa732cd0be67?t=1621268542951

• تعزيز وجهة نظر حول كيفية استخدام أداة الابتكار المتكامل للاستثمار [210] لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب	يمكن أن يساعد المثال القادم من الشمال وينتقل إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ويفضل تحديد الاحتياجات المحددة وإمكانات الابتكارات التي يجب تعزيزها، بحيث تعكس خصوصيات سلاسل القيمة المحلية عبر حوض البحر.		
• التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية			
• يرجى الأخذ في الاعتبار أن العديد من إجراءات المتابعة المتعلقة بهذه الأولوية الشاملة مدرجة أيضًا في الأولويات القطاعية ذات الصلة			
• تحديد ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في البحر المتوسط • سلسلة من الندوات عبر الإنترنت / ورش العمل حول الطاقة البحرية المتجددة مع التركيز على التخطيط المكاني البحري (بناءً على الندوات عبر الإنترنت للتخطيط المكاني البحري العالمي وويست ميد المشترك حول التخطيط المكاني البحري لتربية الأحياء المائية والسياحة)	إنشاء مجموعة عمل غير رسمية متعددة أصحاب المصلحة للتخطيط المكاني البحري تابعة للاتحاد من أجل المتوسط قد تعتمد هذه المجموعة على مشاركة قوية من اللجنة الأولمبية الدولية واليونسكو وإشراك أصحاب المصلحة الإقليميين المعنيين. قد توفر المجموعة منتدى مناسبًا لمزيد من النقل وخلق المعرفة (بناءً على التخطيط المكاني البحري ومبادرة التخطيط العالمي ومبادرات أخرى). بالإضافة إلى ذلك، قد تسهل الاستفادة من النتائج في المشاريع والمبادرات ذات الصلة متعددة الاستخدامات، مع التركيز على زيادة اتساق السياسات وتنسيقها على المستوى الإقليمي.	توجد أطر عامة على مستوى البحر الأبيض المتوسط من خلال الاعتراف بالتخطيط المكاني البحري/ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كجزء من اتفاقية برشلونة والبروتوكولات ذات الصلة، مما يجعلها ملزمة لتطوير مثل هذه الأدوات والاستفادة منها بالكامل. من أجل تعزيز المعرفة حول كيفية تصميم وتنفيذ المشاريع المتوسطة الحجم، تم نشر العديد من المشاريع أو هي قيد التنفيذ داخل أوروبا ومع البلدان المتوسطية المجاورة	نرحب بعمل لجنة علم المحيطات الحكومية الدولية التابعة لليونسكو بشأن التخطيط المكاني البحري في غرب البحر الأبيض المتوسط، ودعوة جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى زيادة استخدام التخطيط المكاني البحري لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك عن طريق معالجة الأرض والبحر التفاعلات، حسب الاقتضاء

[210] https://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/themes/research-innovation/i3/

6. نظرة عامة موحدة على التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري اعتبارًا من مارس 2023

يهدف الجدول أدناه إلى تقديم لمحة موجزة عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري اعتبارًا من مارس 2023، كما هو موضح في هذه الوثيقة. بالنسبة لكل أولوية من أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط، يتم عرض (نقص) التطورات ذات الصلة على مستوى الأطر والمبادرات بشكل تركيبي، عند الاقتضاء. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم بعض الأمثلة على المشاريع التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا والتي تتماشى مع أولويات الإعلان الوزاري.

كما توفر نسخة مارس 2023 من خارطة الطريق عددًا (غير حصري) من العناصر التوضيحية للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري ، بما في ذلك أمثلة ملموسة لأطر ومبادرات ومشاريع جديدة ظهرت في عام 2022 وأوائل عام 2023.

أمثلة توضيحية لمشاريع جديدة	تحديث بشأن التقدم اعتبارًا من مارس 2023 (الأطر والمبادرات)
الغذاء من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	
مشروع تحسين سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ضمن مبادرة النمو الأزرق فيش أي يو ترست مشروع إي يو فور الجيه	• على المستوى دون الإقليمي (الاتحاد الأوروبي)، يمكن ملاحظة التطورات ذات الصلة ، بما في ذلك مجموعة جديدة من التدابير لتحسين استدامة القطاع. • لم يتم اكتشاف أطر عمل إقليمية جديدة، على الرغم من أنه كما لوحظ في التحليل السابق، تمت تغطية هذه الأولوية بالفعل على هذا المستوى. إستراتيجية الهيئة العامة لمصايد الأسماك لعام 2030 قيد التنفيذ حاليًا.
النقل والموانئ المستدامة والمحايدة مناخياً والخالية من التلوث	
نيموشيب	• على مستوى السياسة الإقليمية / الأطر التنظيمية، تم اعتماد اثنين من الالتزامات السياسية الهامة الجديدة التي روج لها الاتحاد من أجل المتوسط وبما يتماشى مع أولويات الإعلان الوزاري للإقتصاد الأزرق المستدام منذ التحديث الأخير (أي الإعلان الوزاري حول النقل وخطة عمل النقل الإقليمي (2021-2027).
السياحة الساحلية والبحرية	
إس تي سي تومالي الاتحاد الأوروبي وي ميد_ناتور رحلة بحرية اقتصادية ربيوت ميد	• على مستوى الأطر الدولية، اعتمدت اتفاقية برشلونة برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ما بعد 2020 خطة العمل الإستراتيجية للحفاظ على التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط). • على المستوى دون الإقليمي (الاتحاد الأوروبي) ، قدمت المفوضية الأوروبية مسار الانتقال للسياحة كجزء من تحديث الاستراتيجية الصناعية. • على مستوى البرمجة، أدرج برنامج انتربريج يوروميد أهدافًا محددة بشأن السياحة الساحلية والبحرية، ووسّع مكانة الشريك المرتبطة به نحو بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط
الطاقات البحرية المتجددة	
نكست فلوت	• على مستوى المبادرات، إنشاء التحالف البحري للطاقة والطبيعة في البحر الأبيض المتوسط (مبد اوشن).
التفاعلات بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق	

بلو ميشن ميد بلاستيك بلاسترز كاب مشروع كومون سي كلير 2.0 ريمدز	• على مستوى المبادرات، تم الترويج للمبادرات ذات الصلة على المستوى شبه الإقليمي (الاتحاد الأوروبي) مثل بعثة الاتحاد الأوروبي لاستعادة محيطنا ومياهنا، بما في ذلك منارة البحر الأبيض المتوسط.
السلامة البحرية والأمن لأنشطة الاقتصاد الأزرق	
يور مارس	• انعقد منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي برئاسة خفر السواحل الإيطالي في عام 2022 في 29 سبتمبر حتى 1 أكتوبر في نابولي بإيطاليا.
الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر	
الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر شراكة الاقتصاد الأزرق المستدام بلو ميشن ميد جاف فور ميد جور فور ناتشر يوكليد	• على مستوى البرنامج، أصبح نهج الإدارة الجديد انتربرغ يورو ميد (2021-2027) قيد التشغيل الكامل الآن، مع ثلاثة "مشاريع حوار مؤسسي". أطلق الاتحاد من أجل المتوسط على نهج الحكم هذا. • سيستمر دعم مبادرة وبست ميد - اعتبارًا من أكتوبر 2022 - من خلال آلية جديدة للمساعدة في إستراتيجية أحواض البحار ، والتي تسعى إلى تحقيق التآزر مع الأحواض البحرية الأخرى في الاتحاد الأوروبي (مثل المحيط الأطلسي والبحر الأسود). • سيضع مشروع عمل دعم التنسيق الجديد "بلو ميشن ميد" الممول من قبل هوريزون يورب هيكل تنسيق جديد ("منارة") لدعم تنفيذ مهمة الاتحاد الأوروبي لاستعادة محيطاتنا ومياهنا في البحر الأبيض المتوسط. في موازاة ذلك، مشروع إقامة "شراكة الاقتصاد الأزرق المستدامة"
الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق	
فئة المشاريع لا تنطبق على هذا التمكين.	• على المستوى الإقليمي، دخل المجلس العالمي للمحيطات في شراكة مع مدينة وميناء برشلونة لتطوير المحور العالمي الرائد للاقتصاد الأزرق. • فيما يتعلق بالمبادرات المالية وأدوات الاستثمار، يمكن تسليط الضوء على تطورين جديدين: o منصة الاستثمار المتوسطية التابعة لصندوق الاستثمار الأوروبي o شراكة البحر الأبيض المتوسط للاقتصاد الأزرق
البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والتوظيف	
دعوات الصندوق الأوروبي للمصايد البحرية وتربية الأحياء المائية المعلقه: المجموعات البحرية كعامل تمكين مبتكر لاقتصاد أزرق مستدام في البحر الأبيض المتوسط	**• فيما يتعلق بالأولويات ، تم اعتبار النظم الإيكولوجية للابتكار في الاقتصاد الأزرق بمثابة محركات أساسية للتغيير التحويلي في المناطق الساحلية والبحرية**
التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	

لم يتم تحديد أي مشاريع جديدة	• على المستوى شبه الإقليمي (وبست ميد) ، تم إطلاق مجتمع ممارسة الاقتصاد الازرق المستدام وسيتم تنفيذه وربما توسيعه في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال السنوات التالية.

7. ملخص للتقدم المحرز على مستوى الدولة في تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط للاقتصاد الازرق المستدام

مقدمة

كما هو متوقع في القسم 4 ، بدأت عملية المراقبة والإبلاغ والتقييم بتقديم عروض تقديمية تركيبية في مجموعة العمل الثالثة عشر التابعة للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق المستدام، والتي انعقدت في 14 مارس 2023 ، بهدف رصد التقدم المحرز في إنجاز أولويات إعلان مختلفة. وبهذه الطريقة، أعدت نقاط الاتصال الوطنية لمجموعة العمل وقدمت ملخصًا للإنجازات الرئيسية (السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والبرامج والمشاريع وما إلى ذلك) وفقًا للأولويات المحددة في الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2021 بشأن الاقتصاد الازرق المستدام. ويشكل هذا خط الأساس للتحديثات القطرية السنوية بشأن التنفيذ والمتوقعة في عامي 2024 و2025.

يقدم الجدول 1 (في الصفحة التالية) نظرة عامة مجمعة "سريعة" عن حالة التقدم التي أبلغ عنها أعضاء مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق في الاتحاد من أجل المتوسط في تنفيذ الأولويات العشر. تم إجراء هذا التقييم بالكامل على أساس المعلومات الواردة في عروض البلدان. يتم توفير وصف موجز للتقدم الذي تم الإبلاغ عنه من قبل كل بلد، إلى جانب تقييم مرئي للتقدم المحرز.

تم إجراء هذا التقييم البصري على أساس المعايير التالية:

مستوى التغطية	المعايير الكمية	المعايير النوعية
عالي	أكثر من 3 أطر عمل / مبادرات	تمت ملاحظة الأطر / اللوائح الملزمة (من أعلى إلى أسفل) ، جنبًا إلى جنب مع المشاريع الكبيرة/ مبادرات أصحاب المصلحة (من أسفل إلى أعلى)
متوسط الارتفاع	3 -2أطر / مبادرات	وجود بعض الأطر (الملزمة والناعمة) المعمول بها (من أعلى إلى أسفل)، بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة الحجم / مبادرات أصحاب المصلحة (من أسفل إلى أعلى) التي تمت ملاحظتها
متوسط منخفض	1إطار / مبادرة	لوحظ وجود أطر عمل مرنة (من أعلى إلى أسفل) أو مبادرات ومشاريع أصحاب المصلحة (من أسفل إلى أعلى)
قليل	لم يتم الإبلاغ عن أي مبادرات	غير متاح
لا يغطي العرض الأولوية	غير متاح	غير متاح

الجدول 1: نظرة عامة على التقدم المحرز في كل أولوية

أولويات الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط للاقتصاد الأزرق المستدام	حالة التقدم	وصف موجز حول التطور المبلغ عنه
الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط		أبلغت جميع البلدان عن التغطية من حيث أطر الحوكمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى هذا النحو، تظهر هذه الأولوية مستويات عالية من التقدم بين معظم الدول الأعضاء. تشكل الأطر المشتركة مثل ميد ويت وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة بلو ميد مبادرات ذات صلة تنقلها البلدان. كما تم تقديم المبادرات دون الإقليمية مثل ويست ميد واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني كمبادرات اكتسبت أهمية في السنوات الماضية. يتم استكمال هذه الأطر المشتركة من خلال الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية. وبعض الأمثلة ذات الصلة هي: الاستراتيجية الوطنية اليونانية للسياسة البحرية المتكاملة على الجزر سياسة مصر البحرية المتكاملة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 2030 • السياسة البحرية لمياه البحر الأبيض المتوسط في إسرائيل
البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والتوظيف		أبلغت جميع الدول الأعضاء عن الأنشطة والأطر والمشاريع ذات الصلة في مجال الابتكار البحري. من بينها إنشاء مراكز الابتكار (على سبيل المثال، مركز حيفا في إسرائيل، مركز الابتكار الأزرق في مصر). لعبت المشاريع الممولة من قبل الوزارات الوطنية (على سبيل المثال، إيطاليا) دورًا مهمًا في البحث والابتكار البحري. كما شكلت أنشطة التدريب مثل التدريب الوطني على مراقبة القمامة البحرية والتخفيف من حدتها من قبل بلاستيك باسترز كاب تطورات رئيسية ضمن هذه الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، دعمت بعض الدول الأعضاء المعاهد البحرية مثل المعهد العالي للدراسات البحرية في المغرب ومركز مرمرة للبحوث في تركيا. علاوة على ذلك، قدمت الدول الأعضاء مثل تركيا وثائق وطنية (وثيقة استراتيجية البحوث البحرية الوطنية) من أجل تعزيز البحث والابتكار البحري. هناك العديد من الأنشطة التي تشارك فيها معظم الدول الأعضاء: شراكة بريما مشاريع إي إن أي سي بي سي ميد • يوني ميد
الغذاء المستدام من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية		تبنت العديد من الدول الأعضاء خططًا إستراتيجية وطنية تشمل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: إيطاليا (الخطة الاستراتيجية الوطنية الإيطالية متعددة السنوات لتربية الأحياء المائية 2021-2027)؛ مالطا (الخطة الوطنية متعددة السنوات لتنمية تربية الأحياء المائية المستدامة)؛ المغرب (استراتيجية حليوتيس 2010-2020)؛ البرتغال (الاستراتيجية الوطنية للمحيطات 2021-2030)؛ إسبانيا (قانون المصايد المستدامة الجديد). هناك العديد من المبادرات / المشاريع المشتركة بين معظم الدول الأعضاء: منصة نظام التغذية المستدامه للبحر الابيض المتوسط

		ميد إيد ميد فور فيش المبادرات / المشاريع دون الإقليمية الأخرى هي: مشروع بلو هوب التابع لمبادرة النمو الأزرق التابع لمنظمة الأغذية والزراعة البلوتوث "أكوا ويست" مجموعة ويست ميد الفنية للاستزراع الماني. فيش إي بي إم ميد نفذت تونس برنامجا وطنيا لتنمية خليج قابس والمناطق البحرية الحساسة بواسطة الشعاب الاصطناعية بالإضافة إلى ذلك، لديهم دراسة جارية حول تحسين أنظمة حوكمة وإدارة مصايد الأسماك
النقل البحري والموانئ ذات الإستدامه والمحايده المناخيه والخالية من التلوث		وقد غطى هذه الأولوية عدد كبير من الدول الأعضاء. نفذت كل دولة عضو مشاريع وطنية تتعلق بالنقل البحري المستدام والموانئ. فيما يلي بعض الأمثلة: مصر: إنشاء محولين لطاقة الأمواج بميناء دمياط، مجمع الوقود الأخضر بالسخنة. اليونان: كهربة السفن والإمداد البري بالكهرباء للسفن إيطاليا: برنامج الغاز الطبيعي المسال (إنشاء مصانع تسييل الغاز الطبيعي لإزالة الكربون من وسائل النقل) الأردن: محطة حاويات العقبة مالطا: مصدر طاقة بري في فريبورت مالطا (انخفاض حاد في انبعاثات الهواء). المغرب: مشروع إن بي إيه (قيد التنفيذ) حول تقييم انبعاثات غازات الدفينة المتعلقة بالأنشطة المنفذة في الموانئ. هناك مشاريع دون إقليمية ذات صلة في النقل البحري والموانئ: مجموعة ويست ميد الفنية المعنية بالنقل المستدام / الشحن الأخضر سم بورت - التنقل الحضري المستدام في مدن ميد بورت إينرنت بوب
التفاعلات بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق		وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوانين وطنية لحماية البحر بسبب توجيه إطار عمل الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي. ويُستكمل ذلك بالتشريعات الجديدة واستراتيجيات الرصد الوطنية. على سبيل المثال، سنت إيطاليا (قانون حماية البحر) الذي يتضمن تدابير لتشجيع الصيادين على جمع القمامة البحرية. تمتلك إسبانيا إستراتيجية لرصد القمامة البحرية وقد طورت برنامجًا للتدابير الخاصة بالقمامة البحرية. وقعت اليونان اتفاقية مع قبرص وإسرائيل لتنفيذ خطة الطوارئ دون الإقليمية للتلوث البحري بالنفط. لدى مالطا خطة عمل إقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط. سن المغرب حظرا على الأكياس البلاستيكية (2015). شجعت بعض الدول الأعضاء مشاريع / مبادرات محددة على المستوى الوطني لمعالجة القمامة البحرية. بعض الأمثلة هي: الأردن: مشروع النفايات الصلبة في العقبة

		البرتغال: أزورس إيكو بلو المغرب: "متاجر السوبر ماركت المغربية تتعامل مع المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد تونس: إيكوليف تركيا: مشروع ديب هناك بعض الأطر المشتركة لمعظم الدول الأعضاء: إيكاب- ميد إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة مبادرة بلوميد بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع مشتركة أخرى: بلاستيك باسترز المناطق المحمية البحرية • ميد مارين ليتر
السياحة الساحلية والبحرية		وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوانين وطنية لحماية البحر بسبب توجيه إطار عمل الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي. ويُستكمل ذلك بالتشريعات الجديدة واستراتيجيات الرصد الوطنية. على سبيل المثال، سنت إيطاليا (قانون حماية البحر) الذي يتضمن تدابير لتشجيع الصيادين على جمع القمامة البحرية. تمتلك إسبانيا إستراتيجية لرصد القمامة البحرية وقد طورت برنامجًا للتدابير الخاصة بالقمامة البحرية. وقعت اليونان اتفاقية مع قبرص وإسرائيل لتنفيذ خطة الطوارئ دون الإقليمية للتلوث البحري بالنفط. لدى مالطا خطة عمل إقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط. سن المغرب حظرا على الأكياس البلاستيكية (2015). شجعت بعض الدول الأعضاء مشاريع / مبادرات محددة على المستوى الوطني لمعالجة القمامة البحرية. بعض الأمثلة هي: الأردن: مشروع النفايات الصلبة في العقبة البرتغال: أزورس إيكو بلو المغرب: "متاجر السوبر ماركت المغربية تتعامل مع المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد تونس: إيكوليف تركيا: مشروع ديب هناك بعض الأطر المشتركة لمعظم الدول الأعضاء: إيكاب- ميد إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة مبادرة بلوميد بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع مشتركة أخرى: بلاستيك باسترز المناطق المحمية البحرية

		• ميد ماربن ليتر
التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية		أبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن وجود تشريعات سارية في إطار توجيه الاتحاد الأوروبي 89/2014 ، الذي يضع إطارًا للتخطيط المكاني البحري. يتم استكمال هذا التشريع من خلال الاستراتيجيات / الخطط الوطنية. على سبيل المثال ، نفذت الجزائر خطة التنمية الساحلية وخطة رئيسية للتخطيط المكاني. ستسن اليونان استراتيجية التخطيط المكاني الوطني للفضاء البحري. طورت إسرائيل دليل تخطيط على الإنترنت للسلطات المحلية. طور الأردن خطة العقبة الرئيسية. أنشأت تركيا خطة تركيا الزرقاء 2053. تشير بعض الدول الأعضاء إلى أن هناك ضرورة واضحة لمواصلة استكشاف المناهج متعددة الاستخدامات ضمن خطط التخطيط المكاني البحري من أجل التقدم في تطوير هذه الأولوية. هناك العديد من المبادرات / المنصات المشتركة بين معظم الدول الأعضاء: خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هناك مشاريع ومبادرات دون إقليمية ذات صلة: تطور مشترك الساحل برنامج إدارة المناطق الساحلية
الطاقات البحرية المتجددة		في حين أن القطاع لا يزال في مرحلة مبكرة من التطور في المنطقة، فقد تم الإبلاغ عن معالم تنظيمية وسياساتية مهمة من قبل البلدان، مما يمهد الطريق لزيادة قابلية مشاريع الطاقة المتجددة البحرية وقابليتها للتوسع في السنوات القادمة. على سبيل المثال: أنشأت وزارة البيئة والطاقة في اليونان خطة رفيعة المستوى وقانون جديد لتطوير طاقة الرياح البحرية الذي وافق عليه البرلمان اليوناني في يوليو 2022. وتتوقع الخطط الحالية زيادة 2 جيجاوات من طاقة الرياح البحرية بحلول عام 2030. تحدد خارطة الطريق لتطوير طاقة الرياح البحرية والطاقة البحرية في إسبانيا (ديسمبر 2021) أهدافًا محددة لطاقة الرياح البحرية والطاقات البحرية لعام 2030 على المستوى الوطني: 1 إلى 3 جيجاوات من الرياح البحرية و40 إلى 60 ميجاوات من الطاقات البحرية (المد والجزر) والموجة). تعكف الحكومة المالطية على إنشاء الأطر الإدارية والتنظيمية اللازمة، والتي ستتيح النشر المستقبلي للمشاريع واسعة النطاق. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت عدة دول من الاتحاد الأوروبي عن أحكام محددة بشأن تعليم مخاطر الألغام ضمن خططها الوطنية المتكاملة للطاقة والمناخ. وبهذا المعنى، حددت شركة بنيس الإيطالية هدفًا لتركيب ما لا يقل عن 900 ميجاوات من طاقة الرياح البحرية بحلول عام 2030.

		فيما يتعلق بخطط الدعم ، أبلغت إيطاليا عن تخصيص 675 مليون يورو لدعم بناء محطات بحرية، بما في ذلك محطات الرياح العائمة والطاقة الكهروضوئية بإجمالي 200 ميجاوات على الأقل. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بإدراج مصادر الطاقة المتجددة البحرية في التخطيط المكاني، أصدرت البرتغال اقتراحًا أوليًا للمناطق المكانية ونقاط الاتصال بشبكة النقل الوطنية للكهرباء. تشمل التطورات الأخرى ذات الصلة المبلغ عنها ما يلي: إطلاق مسح بيئي استراتيجي لمصادر الطاقة المتجددة البحرية في إسرائيل يجري تنفيذ مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء والهيدروجين في الأردن • نفذت الوكالة الوطنية للموانئ المغربية تدقيقا كهربائيا على 15 ميناء ، منها الموانئ الصغيرة بشكل رئيسي من أجل تحديد مصدر توفير الطاقة، مع مراعاة دراسة تكامل بدائل الطاقة المتجددة.
السلامة البحرية والأمن لأنشطة الاقتصاد الأزرق		أبلغت البلدان عن عضويتها في المنظمات الدولية ذات الصلة مثل: المنظمة البحرية الدولية المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط علاوة على ذلك، تشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في سيف سي نت وهي شبكة لتبادل البيانات البحرية، تربط بين السلطات البحرية من جميع أنحاء أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، لدى بعض الدول الأعضاء مشاريع محددة تتناول جوانب محددة للسلامة البحرية. على سبيل المثال، بدأت مالطا التحول الرقمي لسجل السفن المالطية. التزم المغرب بتطوير نظام البحث والإنقاذ الوطني. أدرجت البرتغال السلامة البحرية في استراتيجيتها الوطنية للمحيطات (2021-2030). أخيرًا، أنشأت تركيا المركز الوطني التركي للسلامة البحرية. بالإضافة إلى ذلك، تم تكليف تركيا بدور الوسيط مع الأمم المتحدة في مبادرة النقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية. هناك مشاريع دون إقليمية ذات صلة بالسلامة البحرية وأمن أنشطة الاقتصاد الأزرق: شاربميد ميد أوسموسيس
الاستثمارات المستدامة في الاقتصاد الأزرق		وعلى صعيد التطورات والسياسات التنظيمية، صدر قانون الاستثمار الجزائري الجديد في إطار تسهيل الاستثمارات الوطنية والأجنبية في الجزائر. فيما يتعلق بالمبادرات التي أبلغت عنها البلدان: قدمت البرتغال تقريراً عن "فاندو ازول"، مع 55 مشروعًا معتمدًا وتمويلًا معتمدًا يزيد عن 11 مليون يورو. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدولة صندوق الصناديق "البرتغال الأزرق" و"برنامج النمو الأزرق". صندوق الشركات الناشئة الجزائري هو أول صندوق استثماري مخصص بالكامل للشركات الناشئة في الجزائر.

		في المغرب ، تمت تعبئة تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (100 مليون يورو) لبناء ميناء الناظور ويست ميد. تسعى هذه البنية التحتية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للمنطقة الغربية من البلاد.

المصدر: عروض تقديمية لمجموعة عمل الاقتصاد الأزرق التابعة للاتحاد من أجل المتوسط في 14 مارس

النتائج الأولية الرئيسية

- الأولويات ذات المستوى الأكبر من التغطية التي لوحظت في التقارير القطرية هي الحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط. البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والتوظيف ؛ والتخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

- ضمن هذه الأولويات، يوجد عدد كبير من الأطر الملزمة أو اللينة على مستويات مختلفة من الحوكمة، إلى جانب اللوائح والاستراتيجيات الوطنية، فضلاً عن المبادرات ذات الصلة والمشاريع ومبادرات أصحاب المصلحة.

- الثغرات الرئيسية التي لوحظت فيما يتعلق بالتغطية ذات الأولوية تشمل السلامة البحرية وأمن أنشطة الاقتصاد الأزرق. الاستثمارات المستدامة في الاقتصاد الأزرق؛ والغذاء المستدام من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. في هذه الحالة، أبلغت البلدان عن عدد أقل من الأطر والمبادرات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات، لم تعرض الدول الأعضاء المعلومات اللازمة لتقييم التقدم المحرز في أولويات محددة.

- تم استلام وتقييم 13 عرضًا تقديميًا لدول (12 منها تتوافق مع تدريب المراقبة وإعداد التقارير الأول، كما تم تقديمه في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل BE في بروكسل ، بلجيكا ، وعرض واحد منهم - من إسرائيل - في إطار الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل BE في العقبة ، الأردن).

- غطت 4 دول فقط (مالطا والمغرب وإسبانيا وتونس) جميع الأولويات الوزارية العشر للاتحاد من أجل المتوسط للاقتصاد الأزرق المستدام في عروضها، مما يدل على مستويات مختلفة من التقدم في تنفيذ الأولويات المواضيعية. للسماح بإجراء تحليل أكثر تعمقًا وشمولية، يُقترح أن تطلب أمانة الاتحاد من أجل المتوسط معلومات إضافية حول الأولويات المفقودة.

- البلدان ذات المستوى الأقوى من التغطية المواضيعية ذات الأولوية التي تم الإبلاغ عنها، بالترتيب الأبجدي، مالطا والمغرب وإسبانيا وتركيا. على الرغم من أن اليونان وإيطاليا والأردن وتونس قد سجلت تقدمًا جيدًا نسبيًا في جميع الأولويات المختلفة التي تم الإبلاغ عنها إلى حد أقل.